إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة - العدد 534 - أيار / مايو 2025 - www.uabonline.org/magazine

«المركزي العراقي»
دور إستراتيجي في تعزيز مسار التنمية المستدامة في العراق

المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
المنطقة العربية تحتاج إلى آليات أكثر مرونة لتمويل التنمية

مَن سيقود الإقتصاد العالمي في الثلاثينية المقبلة؟

إنتخاب **محمد الإتربي الرئيس** التنفيذي للبنك الأهلي المصري رئيسا لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية لمدة **3** سنوات

الأمين العام للإتحاد المصارف العربية **الدكتور وسام فتوح:**
سياسات الكريبتو الجديدة تهدّد سيادة الإتحاد الأوروبي والبلدان العربية

مصرف الإتحاد العراقي
Union Bank Of Iraq

دقـة

سهولة

أمـان

0780 915 0373
خدمة الزبائن قسم الشمول المالي

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

ياسر الشريفي
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

فادي جليلاتي
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

ناجي غندري
(تونس)

يوسف بن هندة
المصارف المشتركة

(الجزائر)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

QNB

ثقة في كل عملية مصرفية.

نقدم لك حلول مصرفية آمنة وموثوقة.

qnb.com

المحتويات

كلمة العدد

الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت محوراً أساسياً في تمويل الإقتصادات العربية 7

موضوع الغلاف

المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد» 18-55

يُواصل «المركزي العراقي» أداء دور إستراتيجي في تعزيز مسار التنمية المستدامة في العراق 8

المصارف العراقية الخاصة تسعى إلى الإندماج و5 منها وقعت مذكّرات تفاهم 14

السياسة النقدية في العراق وفرص الإستقرار النقدي والتحوُّل الرقمي 15

مَن سيقود الإقتصاد العالمي في الثلاثينية المقبلة؟ 112

الأبحاث والتقارير

المصارف العربية في مواجهة التحدّيات القانونية والدولية 57

تطورات هجمات الفدية والإبتزاز الإلكتروني في الربع الأول من العام 2025 60

تأثير تعليق العقوبات الأوروبية والأميركية على الإقتصاد السوري 56

المؤتمرات والملتقيات

منتدى الإستثمار السعودي – الأميركي يعيد رسم خريطة التعاون الإقتصادي 16

مقالات

سياسات الكريبتو الجديدة تهدّد سيادة الإتحاد الأوروبي والبلدان العربية 76

د. فادي خلف: رؤية واقعية لإعادة الهيكلة بين الإصلاح وحماية الحقوق 80

Spreading a Culture of Compliance 112

نشاط الاتحاد

إتفاقية تعاون بين إتحاد المصارف العربية ومركز البحوث في الجيش اللبناني 71

ورش تدريبية متخصّصة لإتحاد المصارف العربية 73

ياسر الشريفي رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين 78

أخبار اقتصادية

للمرّة الأولى منذ العام 2017 الإقتصاد اللبناني إلى النموّ 69

إتحاد المصارف العربية ينعي الإقتصادي العربي الكبير عدنان القصار :

أسس الحضور الإقتصادي العربي في بيروت 79

د. محمود محيي الدين: رصة تاريخية لمصر في النظام العالمي الجديد وسط تفكك الإقتصاد التقليدي 82

جهاد أزعور : ثلاثة تحوّلات إستراتيجية كبرى في إقتصادات المنطقة والعالم 84

رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والتقارير

أخبار اقتصادية

قصة نجاح

بنك التعمير والإسكان قصة نجاح في التحول 85

أخبار مصرفية

بعد قرارات «المركزي المصري» الأخيرة رصة إستثمارية ذهبية مع شهادة بنك مصر 2025 89

بنك القاهرة يطلق بوابته الرقمية للشركات 91

مصرف التنمية الدولي يشارك في «قمّة AIM للإستثمار 2025» في أبوظبي 92

271 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي للربع الأول من العام 2025 94

QNB يحافظ على لقب العلامة التجارية المصرفية 95

إرتفاع أرباح بنك الكويت الدولي إلى 7.3 ملايين دينار في الربع الأول من العام 2025 96

أرباح بنك الإمارات دبي الوطني قبل الضريبة ترتفع بنسبة 56% لتصل إلى 7.8 مليارات درهم 99

تعيينات جديدة لـ «البحرين المركزي» ضمن هيكله التنظيمي الجديد 100

مصرف بغداد يحقق أمنية الطفل أمير 101

مجموعة رائدة من الخدمات المالية للأفراد والشركات من مصرف الاتحاد العراقي 103

«بوبيان» يتوّج بجائزتين من «ميد» 104

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (أيوفي) عن مشروع المعيار الشرعي رقم 62 105

بنك saib يُحقق أداءً مالياً قوياً 106

القرض الشعبي الجزائري: إرتفاع ودائع الصيرفة الإسلامية 108

فاطمة أحمد راشد قاسمي: تطور حلول متوافقة مع المشاريع الإسلامية لإدارة الثروات 109

أخبار دولية

الإسكوا: الرسوم الجمركية الأميركية تهدّد صادرات عربية غير نفطية بقيمة 22 مليار دولار 110

«أونكتاد»: الإقتصاد العالمي على أعتاب الركود في العام 2025 117

غورغييفا: الإقتصاد العالمي يُواجه إختبار مرونة جديداً وسط تحوّلات جذرية 119

«ستاندرد آند بورز»: بنوك دول الخليج قادرة على مواجهة تداعيات الحرب التجارية 121

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

تقرير

الشراكة بين القطاعين العام والخاص
أصبحت محوراً أساسياً في تمويل الإقتصادات العربية

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن العام 2024 قد شهد أداءً معقولاً للقطاع المصرفي العربي، حيث حقق معدل نمو بنسبة 8 % مقارنة بالعام 2023، رغم أن هذا النمو يختلف من دولة إلى أخرى. علماً أن دول الخليج قد إستفادت من إرتفاع أسعار الفائدة وأسعار النفط، مما إنعكس إيجاباً على أداء مصارفها، كما حققت دول أخرى مثل العراق والمغرب والجزائر نتائج جيدة في ظل إستقرار نسبي، مقارنة مع دول أخرى عانت توترات سياسية وصراعات أثّرت سلباً على قطاعاتها المصرفية. علماً أن المصارف العربية بشكل عام حققت أداءً جيداً، حيث بلغت نسبة الموجودات فيها نحو 4.9 تريليون دولار، مع إدّخارات قدرت بنحو 3 تريليون دولار.

وقد شهدت دول عربية عدة حروباً وتوترات في العام 2024، مثل السودان، حيث كان أداؤها ضعيفاً، ولا يزال هذا البلد يعاني حرباً داخلية قاسية تؤثر على نموه الإقتصادي وتقدمه الحضاري.

أما عن لبنان، فلا يزال يعاني أزمة مالية حادة في قطاعه المصرفي، وأن أداءه لم يكن جيداً في العام 2024، لكن ورغم الظروف الإقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد، يسير القطاع المصرفي اللبناني في الإتجاه الصحيح، بشرط إقرار العديد من القوانين لإصلاح القطاع المصرفي، ومن أهمها حماية المودعين.

وعن سوريا، يعمل إتحاد المصارف العربية على خطة إصلاحية لتطوير القطاع المصرفي السوري. علماً أن هناك 21 مصرفاً في البلاد، منها 15 مصرفاً خاصاً تعمل على إستئمارات عربية خارج البلاد. والجدير ذكره، أن إحدى العوائق الرئيسية التي تواجه المصارف السورية هي العقوبات المفروضة عليها، وأن الخطوة الأولى لتطوير القطاع هي رفع هذه العقوبات، مما سيُسهم في تنشيطه. وفي ما يخص مصر، يدعم إتحاد المصارف العربية تخفيض معدّلات الفائدة. علماً أن الفائدة العالية سلاح ذو حدين، رغم أن البنوك تستفيد من الفائدة المرتفعة، لأنها ترفع من نسبة القروض، لكنها قد تؤدي إلى تعثُّر بعض المقترضين في سدادها. أما في حال تطبيق فائدة معتدلة أو منخفضة، فإنه يُمكن أن يساهم ذلك في تحفيز الإقتصاد وتحقيق إستقرار أكبر.

ولا بد من التذكير، بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أصبحت محوراً أساسياً في تمويل الإقتصادات العربية، خصوصاً في ظل التوترات السياسية الحالية التي يعانيها معظم دول العالم، إذ إن المصارف العربية ليست معزولة عن الوضع العالمي، بل تتأثر بشكل مباشر بالظروف الإقتصادية والسياسية في محيطها. علماً أن حالة الإستقرار تلعب دوراً حاسماً في أداء القطاع المصرفي في كل دولة عربية.

في المحصّلة، تلعب المصارف دوراً أساسياً في النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة، نظراً إلى الإدّخارات الكبيرة التي تمتلكها، فالدور الذي تقوم به المصارف يُعد أكبر من دور أسواق المال، وأنه من الضروري إقرار قوانين تحمي الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى توفير محفّزات وتسهيلات لدعم النمو الإقتصادي، من دون أن نغفل أهمية الشمول المالي والذي يُعزّز دور الخدمات المصرفية ويدمج الفئات المهمّشة والمحدودة الدخل في سبيل رفد الإقتصادات بالتمويل لتحقيق الإزدهار.

يُواصل «المركزي العراقي» أداء دور إستراتيجي في تعزيز مسار التنمية المستدامة في العراق

تبنّي سياسات ومبادرات متكاملة تهدف إلى تطوير القطاع المصرفي العراقي وتعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي الشامل

تتضمّن لائحة البنك المركزي العراقي عدداً من المصارف العاملة فعلياً في العراق والتي تبلغ 70 مصرفاً، تشمل سبعة مصارف حكومية (ستة منها تجارية/ تقليدية ومصرف إسلامي واحد، و23 مصرفاً أهلياً (أي خاصاً) تجارياً عراقياً، و28 مصرفاً أهلياً إسلامياً، و12 فرعاً لمصارف عربية وأجنبية).

وتشير آخر البيانات المتوافرة حول الإنتشار المصرفي في العراق، إلى أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق قد بلغ 856 مصرفاً في نهاية العام 2023. وتحوز المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته 44.5 % من مجموع الفروع العاملة في العراق، والمصارف الأهلية التجارية نسبة 30.0 %، والمصارف الاهلية الإسلامية نسبة 21.7 %، والمصارف الأجنبية التجارية نسبة 2.7 %، والمصارف الأجنبية الإسلامية نسبة 0.6 %، والمصرف الحكومي الإسلامي على نحو 0.5 %. كما يوجد تركّز كبير في شبكة الفروع بين المصارف العاملة في العراق، حيث تدير أول عشرة مصارف من حيث عدد الفروع، 493 فرعاً، أي ما نسبته 57.6 % من مجموع فروع المصارف العاملة في العراق.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العراقي

بلغ حجم الموجودات المجمّعة للمصارف العاملة في العراق نحو 202,475 مليار دينار عراقي في نهاية شهر مارس/ آذار 2025، مسجّلة تراجعاً بنسبة 0.4 % عن نهاية العام 2024. وقد وصل مجمل الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف إلى نحو 64,364 مليار دينار، بنسبة نمو 0.2 % عن نهاية العام 2024. كما تشير بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن مجموع ودائع القطاع المصرفي العراقي قد سجل قرابة 121,420 مليار دينار، بتراجع بنسبة 1.6 % عن نهاية العام 2024. أخيراً، بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق 20,806 مليار دينار، محققاً نسبة نمو 0.4 % عن نهاية العام 2024.

جدول 1: تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العراقي

	2022	2023	2024	الربع الأول 2025
	مليون دينار عراقي			
مجموع الموجودات	198,661,832	205,248,747	203,356,680	202,475,111
مجمل الإئتمان النقدي	51,861,452	60,812,306	64,198,393	64,363,986
للقطاع العام	21,984,380	27,454,254	27,016,864	26,997,749
للقطاع الخاص	35,016,532	39,548,039	43,753,434	44,161,998
مجموع الودائع	129,083,322	133,498,628	123,479,030	121,419,816
رؤوس الأموال	17,879,543	19,068,375	20,718,809	20,806,272
	مليون دولار أميركي			
مجموع الموجودات	137,008	157,884	156,428	155,750
مجمل الائتمان النقدي	35,767	46,779	49,383	49,511
للقطاع العام	15,162	21,119	20,782	20,767
للقطاع الخاص	24,149	30,422	33,656	33,971
مجموع الودائع	89,023	102,691	94,984	93,400
رؤوس الأموال	12,331	14,668	15,938	16,005

المصدر: البنك المركزي العراقي.

بيانات أكبر عشرة مصارف عراقية

يتضمّن الجدول رقم 2، موجودات ورأسمال أكبر 10 مصارف عراقية، بحسب آخر البيانات المتوفرة. وقد بلغ مجموع الموجودات لتلك المصارف 172,555مليار دينار عراقي (نحو 132.7 مليار دولار) في نهاية العام 2023، ما يمثل نسبة 84.1 % من مجمل موجودات المصارف العراقية، مما يدّل على التركز الكبير في القطاع المصرفي العراقي.

كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف وهي مصرف الرافدين والمصرف العراقي للتجارة ومصرف الرشيد، نحو 72.2 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي. كما لا تزال المصارف الحكومية تسيطر على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي، حيث تدير المصارف الحكومية الستة ما نسبته 78.4 % من الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي، فيما تدير المصارف الأهلية نسبة 22.1 % من موجودات القطاع (10.7 % للمصارف التجارية و11.3 % للمصارف الإسلامية)، والمصارف الأجنبية نسبة 1.8 % (1.1 % للمصارف الاجنبية التجارية و0.7 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

جدول 2: موجودات ورأسمال أكبر عشرة مصارف عراقية – نهاية العام 2023

		الموجودات		رأس المال	
		مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار
1	مصرف الرافدين	62,770,875	48,285	238,000	183
2	المصرف العراقي للتجارة	58,721,531	45,170	3,546,000	2,728
3	مصرف الرشيد	26,757,651	20,583	50,000	38
4	المصرف العقاري	6,400,870	4,924	50,000	38
5	مصرف الأهلي العراقي	4,005,316	3,081	300,000	231
6	المصرف الزراعي التعاوني	3,902,955	3,002	130,077	100
7	مصرف بغداد	2,935,339	2,258	300,000	231
8	المصرف الصناعي	2,468,902	1,899	854,477	657
9	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2,385,523	1,835	300,000	231
10	المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	2,206,885	1,698	250,000	192

المصدر: البنك المركزي العراقي.

وبالنسبة إلى مجموع رأسمال تلك المصارف العشرة، فقد بلغ 6,018 مليار دينار، ممثلاً نسبة 29.2 % من مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق. من جهة أخرى، تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي إلى أن مجموع رؤوس أموال المصارف الحكومية قد وصل إلى 4,868 مليار دينار في نهاية العام 2023، مقابل 6,113 مليار للمصارف الأهلية التجارية، و7,168 مليار للمصارف الأهلية الإسلامية، و644 مليار للمصارف الأجنبية التجارية، و124 مليار للمصارف الأجنبية الإسلامية. وعليه، مثّلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة 25.5 % من مجمل رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق، فيما شكّلت رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية نسبة 69.6 % (32.0 % للمصارف الأهلية التجارية 37.6 % للمصارف الاهلية الإسلامية)، ورؤوس أموال المصارف الأجنبية نسبة 4.0 % (3.4 % للمصارف الأجنبية التجارية و0.6 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

الشمول المالي في العراق

يسعى البنك المركزي العراقي بشكل حثيث إلى تعزيز مستوى الشمول المالي في البلاد من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات النوعية. ومن أبرز هذه الجهود تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة»، الذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام. كما أنه ومنذ العام 2015، أطلق البنك المركزي مبادرة لدعم المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مما أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية والقروض المقدمة. كذلك أدت عملية توطين الرواتب، التي إنطلقت في العام 2016، إلى تعزيز إندماج الأفراد في النظام المصرفي.

وفي العام 2020، أطلق البنك المركزي مبادرة موجّهة إلى المصارف المختصة، ومن ثم في العام 2021 أطلق مبادرة لدعم الطاقة المتجددة، مما أضاف بُعداً بيئياً وإستدامة مالية ضمن سياساته. أما في العام 2023، فقد أعلن البنك المركزي عن إطلاق منصّة إلكترونية تهدف إلى تسهيل التحويلات الخارجية وبيع الدولار النقدي للمسافرين، حيث ساعدت هذه المنصة في تسهيل تمويل التجارة الخارجية وضمان توفير العملة الأجنبية للمستفيدين الحقيقيين، مما ساهم في تحقيق إستقرار أسعار الصرف.

وفي سياق تعزيز التحوُّل الرقمي، أتاح البنك المركزي فتح حسابات فرعية لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني مرتبطة بالحساب الرئيسي

للبنك لدى مصرف JPMorgan، كما طوّر البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة وأطلق منصّة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية، مما ساهم في تحسين كفاءة وأمان الخدمات المصرفية.

وفي مجال الأمن السيبراني، إعتمد البنك المركزي سياسات متقدمة لتعزيز الحماية الإلكترونية في القطاع المصرفي. وقد تضمّنت هذه الجهود إنشاء شعبة متخصّصة للمراقبة والإستجابة والتحليل السيبراني، وتطوير أدوات مركز إدارة الأمن السيبراني بهدف تعزيز الثقة بالنظام المصرفي، وتدعم إستقراره في مواجهة التحدّيات الرقمية الحديثة. تُبرز كل تلك الإجراءات إلتزام البنك المركزي تعزيز الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية المالية، وتحقيق الإستقرار في النظام المصرفي العراقي.

جدول 3: مؤشرات الشمول المالي وتوسع الخدمات المالية في العراق – نهاية العام 2023

	2020	2021	2022	2023
الحسابات المصرفية – عدد حسابات الشركات	470,074	573,205	655,828	758,172
الحسابات المصرفية – عدد حسابات الودائع	186,036	191,955	226,223	253,413
الحسابات المصرفية – عدد حسابات التوفير	3,489,040	3,915,175	4,999,188	7,699,596
الحسابات المصرفية – الحسابات الجارية	1,981,826	2,016,322	2,914,652	4,578,151
الحسابات المصرفية – المجموع	6,128,996	6,696,657	8,795,891	13,289,332
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات المدينة	2,811,503	5,083,997	5,430,434	6,484,405
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات الدائنة	46,469	50,927	61,320	126,491
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات مسبقة الدفع	7,506,759	9,771,370	10,711,017	13,143,336
عدد اجهزة الصراف الالي	1,340	1,566	2,223	4,021
عدد المحافظ الالكترونية	1,226,235	2,107,265	2,970,390	4,980,427
عدد نقاط البيع (POS)	7,540	8,329	10,718	23,066

المصدر: البنك المركزي العراقي.

مؤشرات السلامة المالية

تُعد نسبة كفاية رأس المال من أبرز المؤشرات المستخدمة لتقييم متانة النظام المصرفي، وهي تعكس مدى قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات المالية المحتملة. وقد سجلت هذه النسبة في العراق مستوى مرتفعاً بلغ نحو 30 % في نهاية العام 2024، ما يشير إلى وجود هامش أمان جيد يفوق الحد الأدنى الموصى به من قبل بازل 3، والبالغ 8 %. هذه النسبة العالية توحي بأن المصارف العراقية تتمتع برأسمال كاف لمواجهة المخاطر المحتملة، لكنها قد تعكس أيضاً ضعفاً في توظيف الموارد في الأنشطة الإئتمانية والإستثمارية.

كما أن متوسط نسبة كفاية رأس المال الأساسي (Tier 1 Capital) بلغ 25.5 %، وهو ما يُظهر أن الجزء الأكبر من رأس المال يتمتع بجودة عالية ويأتي من مصادر مستقرّة، مثل رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة. هذه النسبة تُعزّز الثقة في متانة النظام، لكنها تستوجب مقاربة توازن بين الحيطة والتوظيف الفعّال لرأس المال.

أما بالنسبة إلى القروض المتعثّرة، فقد إرتفعت إلى 16.6 % من إجمالي القروض في نهاية العام 2024، مقارنة بـ14.6 % في نهاية العام 2023. ويعكس هذا الإرتفاع إستمرار الضغوط الإئتمانية وضعف جودة الأصول، مما يشير إلى تحدّيات في إدارة المحفظة الإئتمانية وضرورة تعزيز إجراءات التحصيل والمراجعة الإئتمانية.

من جهة أخرى، بلغ العائد على الأصول نحو 5.0 %، وهو معدّل

مرتفع نسبياً مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والدولية. هذا المؤشر يعكس قدرة القطاع المصرفي على تحقيق أرباح جيدة من أصوله، وقد يكون مرتبطاً بعوائد إستثمارية عالية أو إنخفاض حجم الأصول العام، ما يستدعي تحليل مكونات الربحية بشكل دقيق.

أما بالنسبة إلى مؤشر السيولة، فقد بلغ متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حوالي 48.1 %، وهو مستوى مرتفع يدل على قدرة المصارف على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل. إلاّ أن هذا المستوى العالي من السيولة قد يشير أيضاً إلى ضعف في التوظيف الإستثماري أو الإئتماني، مما قد يقلّل من فرص النمو والربحية إذا استمرت السيولة في البقاء غير موظفة بشكل فعّال.

تُظهر المؤشرات المالية في مجملها أن النظام المصرفي العراقي يتمتع بقدر عال من رأس المال والسيولة، ما يُوفر له قدرة جيدة على مواجهة الأزمات المحتملة. ومع ذلك، فإن بقاء نسب القروض المتعثّرة عند مستويات مرتفعة نسبياً، إلى جانب الحاجة لتحسين كفاءة استخدام الموارد، يشير إلى أن الإستقرار المالي لا يزال يتطلّب مزيداً من الجهود في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، وتوسيع الائتمان المنتج.

دور البنك المركزي العراقي في دعم التنمية المستدامة وتطوير القطاع المصرفي

يُواصل البنك المركزي العراقي أداء دور إستراتيجي في تعزيز مسار التنمية المستدامة في العراق، من خلال تبنّي سياسات ومبادرات متكاملة تهدف إلى تطوير القطاع المصرفي وتعزيز الإستقرار المالي والنمو الاقتصادي الشامل. وقد أظهر التقرير الطوعي الرابع للبنك جهوده المستمرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث ركّز على تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الخدمات المصرفية للفئات الضعيفة والمهمشة، لا سيما النساء والشباب، من خلال مبادرات التثقيف المالي، والتوسُّع في خدمات الدفع الإلكتروني، وإطلاق برامج التمويل الصغير لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة.

وقد حقق العراق تقدماً ملحوظاً في مجال الشمول المالي، حيث إرتفعت نسبة الشمول المالي إلى 48.5 % في العام 2024، مع إستمرار المساعي للوصول إلى نسبة 60 % في حلول العام 2025. ويشير مفهوم الشمول المالي إلى قدرة الأفراد على الحصول بسهولة على خدمات ومنتجات مالية متنوّعة، مثل الإيداع والإقتراض ودفع الفواتير والإدخار وخدمات التأمين. وقد أسهم تطور البنوك الرقمية بشكل ملحوظ في تحقيق هذه الزيادة، من خلال توفير خدمات مالية مبسطة ومرنة عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية، مما أتاح لعدد أكبر من المواطنين فتح حسابات مصرفية والوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة. وقد تضاعف عدد الحسابات المصرفية في العراق من نحو 6 ملايين حساب في العام 2020 إلى أكثر من 13 مليون حساب في حلول العام 2023، مما يعكس نجاح السياسات المصرفية الحديثة في توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي.

في الإطار ذاته، عمل البنك المركزي على تحفيز الإبتكار المالي من خلال دعم التكنولوجيا المالية وتشجيع التحول الرقمي في القطاع المصرفي، بما يُسهم في تحسين كفاءة المعاملات المصرفية وتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الشفافية ومكافحة الفساد. كما أطلق البنك عدداً من المبادرات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بإعتبارها محركاً رئيسياً للتنمية الإقتصادية وتوفير فرص العمل، مما يعزّز النمو الإقتصادي ويحد من البطالة.

وفي مجال الإستقرار النقدي، اعتمد البنك سياسات نقدية تهدف إلى ضبط مستويات التضخم والحفاظ على إستقرار سعر الصرف ودعم القوة الشرائية للدينار العراقي، إلى جانب تعزيز الإحتياطات الأجنبية لمواجهة الأزمات الاقتصادية المحتملة. كما لعب البنك دوراً بارزاً في دعم التمويل المستدام عبر تشجيع الإستثمارات الصديقة للبيئة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الإقتصاد الأخضر، وذلك من خلال وضع أطر عمل للتمويل الأخضر وإطلاق مبادرات لتمويل المشاريع التي تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

دكتور مالك ابو عفيفة

استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) لمكافحة الجرائم المالية في المؤسسات المالية

تشكل الجرائم المالية تهديدًا كبيرًا للنظم المالية وتؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة، وقد ازدادت تعقيدًا مع تطور التكنولوجيا. لذلك، أصبح من الضروري اعتماد تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي في مكافحتها.

أدوار الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم المالية

- تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف أنماط غير اعتيادية قد تشير إلى غسل أموال أو احتيال.
- كشف الاحتيال المالي باستخدام التعلم الآلي، مثل الاحتيال في بطاقات الائتمان أو المعاملات البنكية.
- تحسين الامتثال من خلال مراقبة المعاملات، تصنيف العملاء، أتمتة تقارير الاشتباه، والتنبؤ بالسلوكيات المشبوهة.

الفوائد الأساسية

- رفع الكفاءة التشغيلية عبر التركيز على الحالات الأكثر خطورة.
- تقليل التكاليف المرتبطة بعمليات الامتثال.
- تحسين دقة التنبيهات وتقليل الإنذارات الكاذبة (False Positives).
- إمكانية الاستجابة الفورية للمخاطر (كإيقاف معاملة مشبوهة تلقائيًا).

التحديات المصاحبة

- جودة البيانات ومدى دقتها.
- تأمين الأنظمة من الهجمات السيبرانية.
- ضرورة التوافق مع القوانين والأنظمة.
- الحاجة لتحديث الأنظمة باستمرار.
- تعقيد متزايد في الجرائم المالية.
- نقص المهارات التقنية المتخصصة.

توصيات لتعزيز الفعالية

1. تحسين جودة البيانات المالية.
2. تدريب الموظفين على أنظمة الذكاء الاصطناعي.
3. تعزيز الحماية السيبرانية.
4. ضمان الامتثال القانوني الكامل.
5. وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الجرائم المالية.
6. التعاون مع الجهات الرقابية والحكومية.
7. الاستفادة من تقنيات مكمّلة مثل البلوكشين.

خاتمة

الذكاء الاصطناعي يمثل أداة قوية في كشف ومنع الجرائم المالية، لكنه يتطلب بيئة آمنة، تنظيمًا قانونيًا متوافقًا، وكفاءات بشرية مدربة لضمان نجاح تطبيقه وتحقيق أعلى فعالية ممكنة.

Al-Mashreq Al-Arabi
Islamic Bank for Investment

مصرف المشرق العربي
الاسلامي للاستثمار

سيارتك صارت أقرب

مع تمويل سريع وآمن من مصرف المشرق العربي الإسلامي للاستثمار

خدمة العملاء
6866
amb_iq

المصارف العراقية الخاصة تسعى إلى الإندماج و5 منها وقعت مذكّرات تفاهم مع إتجاه 35 مصرفاً للدمج في نحو 10 مصارف

الأستاذ وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

قال رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، وديع نوري الحنظل: إنه «في العامين الماضيين شهد العراق دخول إستثمارات بنحو 63 مليار دولار، وهو ما إنعكس على نسبة الشمول المالي الذي وصل معدله بالعراق تقريباً نحو 46 %، نتيجة إرادة حكومية كبيرة لتوطين الرواتب لموظفي الدولة وحتى القطاع الخاص».

وأضاف الحنظل في مقابلة مع «العربيةBusiness » أن «المصارف الخاصة بالعراق لديها تحدّيات تشمل متطلبات مالية عالمية من البنك المركزي العراقي، مما حدا بالمصارف العراقية للتوجه حالياً إلى الإتفاق مع شركات استشارية عالمية لإعادة هيكلة وضعها بالإندماج، أسوة بما صار في مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والعالم أيضاً».

وتابع الحنظل: «نعتقد أن هذا الإندماج بين المصارف يجب أن يتحقق ويرى النور خلال عامين أو 3 سنوات مقبلة، ويوجد نحو 35 مصرفاً تقريباً تحاول تنفيذ عملية إعادة هيكلة لأن الإندماج في حدود 10 أو 7 مصارف، وهذا إنجاز كبير جداً لإعادة تصويب وضع القطاع».

وقال الحنظل «بالتأكيد نحتاج في تقديرنا إلى تمثيل رسمي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي أمام المؤسسات المالية التي وضعت شروطاً وتحدّيات، وهو ما نطالب به دائماً بإعتبارنا من نمثل القطاع الخاص المصرفي العراقي»، مشيراً إلى «أن غالبية البنوك التي سيتم دمجها هي مصارف خاصة، حيث تم إعادة هيكلة قسم من المصارف الحكومية مثل مصرف الرافدين ومصرف الرشيد وهما من المصارف العريقة القديمة، لكن متطلبات رأس المال تأتي حسب متطلبات إتفاقية بازل، وأيضاً المنافسة الموجودة في القطاع المصرفي العربي، وبالتأكيد المصارف العراقية ماضية في هذه الخطوات، وتعتمد على شركات استشارية مهمة جداً، وبدعم من الحكومة العراقية الحالية في هذا التحول المهم جداً والمخاض الصعب، على حد وصفه».

ولفت الحنظل إلى «أن نحو 5 مصارف بدأت عملية مفاوضات الدمج حالياً بتوقيع مذكرات تفاهم ستقدم إلى البنك المركزي، وستكون الدعوة مفتوحة أمام بقية المصارف، وقبل الإندماج هناك متطلّبات لأنه لا يُمكن التوافق بعض الأحيان، ويجب أن تكون ثمّة عوامل مشتركة بين المصارف الراغبة في الإندماج».

المحفّزات المطلوبة

وأشار الحنظل إلى أن المصارف التي تقود القطاع في بداية الاندماج ستكون نموذجاً مهماً وحيوياً يسطر قصة نجاح حقيقية، متوقعاً أن يتم إقرار محفزات للمصارف التي ستندمج، موضحاً أن البنك المركزي العراقي لديه احتياطي نقدي كبير يتجاوز 110 مليارات دولار، واحتياطي من الذهب يتجاوز 45 طناً، ومثل هذه المصارف يجب أن تلقى دعماً».

وأوضح الحنظل «أن الدعم الذي يُمكن أن يقدم لهذه المصارف يُمكن أن يكون على سبيل المثال وديعة بقيمة 100 مليون دولار لأجل خمس سنوات بعائد منخفض جداً، أو أن يكون لهم سقف مع وزارة النفط في التعاملات النفطية، لأن المصارف الخاصة لا تزال لا تتعامل بعد في المنتج الأهم من إيرادات العراق وهو النفط»، مشيراً إلى «أهمية أن تستكمل الحكومة دعم المصارف الجادة في عملية الإندماج لكي تسير على نهجها بقية المصارف وهم 35 مصرفاً تقريباً».

وقال الحنظل: «إن المصارف التي وقعت مذكرة تفاهم لديها ملاءة مالية وإحتياطات، والمصرف المركزي العراقي يعلم هذه الأمور، ومطمئن إلى أن عمليات الإندماج تمثل رسالة أمل للمساهمين، لأن المصرف عندما يكبر يزيد حجم عمله بشكل أوسع، ويكون أفضل للبلد والمنطقة».

السياسة النقدية في العراق وفرص الإستقرار النقدي والتحوُّل الرقمي

سمير النصيري
مستشار إقتصادي ومصرفي – العراق

تُواجه السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تحدّيات كبيرة لأسباب عديدة مرتبطة بتأثيرات وإنعكاسات الواقع الإقتصادي، الذي يعيشه العراق منذ العام 2003 وتأثيرات المتغيّرات في الإقتصاد العالمي، ولا يزال مستمراً.

وخلال السنوات السابقة ومنذ صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 بذل البنك المركزي جهوداً كبيرة في تثبيت السياسات والبرامج وتنفيذ الإجراءات بهدف تجاوز تللك التحدّيات وتحويلها الى فرص لتحقيق الإستقرار النقدي، وخصوصاً أثناء الأزمات الإقتصادية والمالية والأمنية التي عانى منها العراق لعدم إستقرار أسعار النفط، وهو المورد الرئيسي للموازنة العامة، وعدم وضوح السياسة المالية، وضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم صدور وإقرار الموازنات العامة لأعوام 2014 و2020 و2022 وتفشّي جائحة كورونا والصراعات في إقليمنا الجغرافي، والحرب على الإرهاب، ولا يزال البنك المركزي يبذل جهوداً واضحة في مسيرته على هذا الطريق.

ولغرض مناقشة هذه التحدّيات وفرص تجاوزها، قمتُ بمراجعة إجراءات البنك المركزي منذ صدور قانونه في العام 2004، وربط كل ذلك بالواقع الإقتصادي من خلال المعايشة والمتابعة والمراقبة والتحليل تُوصلنا الى دراسة تحليلية متخصّصة في هذا الموضوع الحيوي في الظرف الراهن.

أهداف السياسة النقدية

تتمثل أهداف السياسة النقدية بتحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي وخفض معدّلات البطالة، وإستقرار أسعار السلع والخدمات، وإستقرار أسعار الصرف وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وتحقيق هذه الأهداف من خلال إتباع أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، ويُمكن تحديد أهم هذه الأهداف كالتالي:

أولاً: الحدُّ من التضخُّم.
ثانياً: المحافظة على توازن السوق النقدية.
ثالثاً: الإحتفاظ وإدارة الإحتياطات الأجنبية (النقد الأجنبي والذهب).

ويُمكن تحديد أهم ما تم تحقيقه من أدوات السياسة النقدية خلال السنوات الماضية كالتالي:

أولاً: الإستقرار النسبي لمعدّلات سعر الصرف .
ثانياً: السياسة النقدية المتشدّدة.
ثالثاً: الحد من الظاهرة التضخُّمية .
رابعاً: السيطرة على مناسيب السيولة وإدارتها.
خامساً: تحفيز المصارف للتوجُّه نحو السوق.

السياسة النقدية والإستقرار النقدي

في ضوء المتغيّرات الإقتصادية بعد العام 2003 برزت الحاجة للإصلاح الجذري للبنك المركزي، وصدر القانون الجديد الذي أكد إستقلاليته وتثبيت دوره الأساسي في حماية موارد البلاد.

وقد تم تحديد مهامه، وهي مواجهة غسل الأموال، ومحاولات تمويل الإرهاب التي تقف في مقدّمة التحدّيات التي تواجه البنك المركزي العراقي. كما أن الحرص على سلامة العمليات النقدية من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية هو الآخر أمر أساسي في أداء البنك، وتثبيت مبادئ وقواعد التعامل المشروع في جوّ سليم من الرقابة والإشراف.

كذلك المحافظة على إستقلالية البنك، وتمكينه من أداء مهمته من غير تدخُّل حكومي، وجعله مؤسسة فعّالة وضامنة لمصالح المجتمع ككل، إضافة إلى سيطرته على إستقرار سعر الصرف وإدارة عرض النقد .

ويُمارس البنك المركزي العراقي وظائف متعدّدة الأبعاد، فهو معني بالإستقرار المالي وإدارة نظام المدفوعات، وإدارة الإحتياطات الأجنبية وترخيص ومراقبة المصارف والمؤسسات المالية، ويتولّى وضع الضوابط الوقائية، إضافة إلى مهام أخرى تتعلق بالإصدار النقدي ونشر البيانات والمؤشرات والتنبوءات الإقتصادية.

ومن المهام الأساسية التي يقوم بها البنك المركزي، إدارة السياسة

النقدية التي تهدف إلى تحفيز الإقتصاد الوطني والإستخدام الكامل، وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق الإستقرار النقدي.

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يتوقف بشكل رئيسي على إستقلالية البنك المركزي. كما أن الإستقرار النقدي يُمثل نقطة الإنطلاق نحو الإستقرار الإقتصادي، ويتطلّب ذلك إستقراراً نقدياً يتمثل في قدرة السلطة النقدية على تحقيق إستقرار الأسعار عند مستويات مستهدفة.

تحدّيات السياسة النقدية

تواجه السياسة النقدية تحدّيات عديدة أهمها: أولاً: الإقتصاد الريعي، ثانياً: السياسة المالية، ثالثاً: تمويل عجز الموازنات العامة، رابعاً: ظاهرة التعامل بالنقد، خامساً: ضعف العمق المالي والرافعات المالية، سادساً: إنخفاض الإستثمار المحلي وزيادة الإدخار الأجنبي، سابعاً: ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

التحوُّل الرقمي

كانت النتائج المتحققة للتحوُّل الرقمي خلال عامي 2023 و2024 قد سجلت طفرة نوعية بحجم التعاملات في عمليات الدفع الإلكتروني، وإستخدام التقنيات المصرفية الحديثة، حيث إرتفعت نسبة التحوُّل الرقمي والدفع الإلكتروني إلى 48.5 % بالمقارنة مع 20 % خلال السنوات الماضية، وهو مؤشر يؤكد نجاح الخطط والإجراءات المعتمدة للوصول الى تحوُّل كبير بجهد وطني متميّز للتحوُّل الرقمي والدفع الإلكتروني. كما أن هذا الجهد المشترك لكوادر البنك المركزي والحكومة والمصارف وشركات الدفع الإلكتروني، قد ساهم بشكل واضح في إمتلاك بنية تحتية متقدّمة لتنفيذ وإستيعاب أدوات الدفع الإلكتروني والخدمات المالية المتعدّدة.

لا شك في أن الإصلاح المصرفي دخل الآن في مرحلة التحوُّل للمصارف الرقمية، والتي يتولى البنك المركزي حالياً فحص وتدقيق في حدود 70 طلباً لإجازة مصارف رقمية جديدة، وهي تشكل إنطلاقة حقيقية وواعدة للتطوير المصرفي التقني في العراق، لسد الفجوة التقنية مع دول العالم في هذا المجال، مما يسهل تقديم الخدمات المصرفية الذكية، ويُقلّل من فرص التحايل والفساد، ويُوفر بيانات مهمة عن طبيعة المعاملات والرقابة عليها والإمتثال.

لذلك، فإن المصارف الرقمية هي مرحلة جديدة للتحوُّل الرقمي والإصلاح المصرفي، حيث نأمل في قيام البنك المركزي قريباً في بدء الخطوة الأولى بإجازة المصارف الرقمية، التي تُظهر نتائج الفحص والتدقيق والدراسة أنها ملتزمة بالضوابط والشروط النافذة.

وفي هذا السياق، ختاماً، وتأكيداً لإستراتيجية البنك المركزي في التحوُّل الرقمي للسنتين المقبلتين، فإن المستقبل للتحوُّل الرقمي في العراق يبدأ الآن، وإن المرحلة الراهنة تشهد تطوراً كبيراً في نظام الدفع الإلكتروني، من خلال زيادة عدد الصرّافات الآلية، والتي تجاوزت الـ 4 آلاف صرّاف، وعدد البطاقات الالكترونية الصادرة والتي باتت أكثر من 17 مليون بطاقة، وعدد أجهزة pos في حدود 63000 جهاز، فيما إرتفع أيضاً عدد المَحافظ الإئتمانية، وزادت نسبة الشمول المالي إلى 40 % بعدما كانت 20 % قبل سنتين.

سمير النصيري – مستشار إقتصادي ومصرفي

50 Years
A Legacy for The Future
50
For 50 years, CIB has led the Egyptian banking industry with a solid strategy and a commitment to excellence. From driving economic growth to championing customer-centric innovation, CIB empowers communities and helps forge lasting partnerships. Committed to sustainability and creating impact, we continue to pave the way for a brighter, more inclusive financial future.
CIB

على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
حفل إستقبال كبار الشخصيات المصرفية المصرية والعربية

أقام إتحاد المصارف العربية، عشية المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في العاصمة المصرية القاهرة بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبد الله، حفل إستقبال لكبار الشخصيات المصرفية المصرية والعربية بينهم محافظو بنوك مركزية، ووزراء مال وإقتصاد، وممثلون للقطاعين العام والخاص.

وفي مقدم الحضور في الحفل، معالي الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، والدكتورة ميثاء الشامسي وزيرة الدولة في حكومة الإمارات، والدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والشيخ محمد الجراح الصباح رئيس بنك الكويت الوطني، والدكتور عماد بوخمسين الرئيس التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة ونائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وهشام عكاشة رئيس بنك مصر، وياسر الشريفي رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، وعدد كبير من القيادات المصرفية والإستثمارية العربية والمصرية.

تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري
الأستاذ حسين عبدالله

مش هتلف في كذا مشوار..دوس كليك اختار

خدماتك البنكية أونلاين

•مع خدمة الموبايل البنكى

هتعرف كل المعلومات اللي محتاجها عن حساباتك هتحول لأي حد في أي مكان

•مع محفظة UB الرقمية

هتدفع فواتيرك وتشحن موبايلك وتعمل إيداع من محفظتك الرقمية معانا

•مع خدمة الانترنت البنكى للشركات

شركتك هتخلص ضرائبها وقروضها وجماركها وتأميناتها وفواتيرها من مكان واحد وبأسرع وقت

•مع خدمة الانترنت البنكى للأفراد

مش محتاج تعمل مشوار للبنك كله هيخلص في ثواني وهتتابع حساباتك وشهاداتك وهتنهي إجراءات دفتر شيكاتك في أقل وقت

كله بإمكانك . .

المصرف المتحد
The United Bank
إنطلق معنا . .

19200
www.theubeg.com
TheUnitedBankofEgypt

الرقم الضريبي ٢٠٠٩١٠٣٦٤

المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
«الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»

الحضور في حفل إفتتاح المؤتمر المصرفي العربي وقوفاً للسلام المصري

عقد إتحاد المصارف العربية مؤتمره المصرفي العربي لعام 2025 في العاصمة المصرية القاهرة بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبد الله، يومي 28 و29/أبريل 2025، وفي حضور أكثر من 800 شخصية مصرفية وقيادية، تأكيداً على أهمية توفير منصّة لإستكشاف نماذج شراكة مبتكرة تُوازن بين المصلحة العامة وربحية القطاع الخاص، ومعالجة التحدّيات الرئيسية التي تعوّق التنفيذ الناجح لمشاريع الشراكة وتبادل المعرفة بين الحكومات والمؤسسات المصرفية والمالية، كما أنه إكتسب أهمية خاصة في ظل المشهد الجيوسياسي والإقتصادي الحالي، من خلال تعزيز الصمود وتحقيق النمو طويل الأجل، وإتباع نهج مبتكر في التمويل والتنمية.

وقد نظم المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025، إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع كل من: البنك المركزي المصري، والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد بنوك مصر، فضلاً عن تنظيم المعرض المصاحب للمؤتمر، بمشاركة ممثلين من مؤسسات التمويل الدولية EBRD–IFC، البنك الأفريقي للتنمية، لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وحشد واسع من المصارف المصرية، إضافة إلى كبار الشخصيات المصرفية وشخصيات سياسية.

وفي هذا السياق، أوضح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح، «أن مؤتمر القاهرة لهذا العام، يحظى بحضور حاشد من قبل المؤسسات المالية العربية والدولية من 23 دولة عربية وأوروبية». علماً أنّ المؤتمر المصرفي العربي السنوي للاتحاد يعقد منذ أكثر من 25 عاماً في معظم العواصم العربية، حيث عُقد في العام 2024 في الدوحة – دولة قطر، وفي العام 2023، عُقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو من المؤتمرات التي تحظى بمشاركة واسعة من قبل الدول العربية، لأهميّة الموضوعات التي يطرحها على المستويين العربي والدولي.

وقد شهد المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 إنتخاب سعادة الاستاذ محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، رئيساً لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية لمدة 3 سنوات، كما تم إنتخاب المهندس زياد خلف، رئيس بنك التنمية الدولي ممثل العراق، وعبد المحسن الفارس، ممثل السعودية، نائبين لرئيس مجلس إدارة الإتحاد.

كما جرى في ختام حفل الإفتتاح مراسم التكريم الخاص للقيادات الإستثمارية والمصرفية، حيث ألقى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كلمته التكريمية حيال تقديم جائزة «الشخصية الإستثمارية والمصرفية العربية» للدكتور عماد جواد بوخمسين الرئيس التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة، الكويت.

وشارك في أعمال المؤتمر، كما سبقت الإشارة، أكثر من 800 شخصية قيادية مصرفية ومالية، ومحافظو بنوك مركزية، ووزراء مال وإقتصاد، وممثلون عن القطاعين العام والخاص، للبحث في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحفيز النموّ الإقتصادي في عالمنا العربي، لإستكشاف نماذج شراكة مبتكرة توازن بين المصلحة العامة وربحية القطاع الخاص.

وقد شارك في إفتتاح أعمال المؤتمر كل من: معالي الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والأستاذ طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، والذي ألقى الكلمة الرئيسية نيابة عن المحافظ راعي المؤتمر حسن عبد الله، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والدكتورة ميثاء الشامسي وزيرة الدولة في حكومة الإمارات، وزير الإستثمار والتجارة الخارجية المصري حسن الخطيب، ووزير المالية المصري أحمد كجوك، والنائبة ولاء أحمد سعد علي التمامي، عضو مجلس النواب المصري، ومعالي الدكتورة سحر نصر، وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي سابقاً، رئيس مجلس إدارة Easy Cash، مصر، ومعالي الدكتورة خلود السقاف، وزيرة الإستثمار الأردنية سابقاً، عضو مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي، الأردن، والدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وأسامة بن صالح نجاري، رئيس لجنة الممارسات البنكية في غرفة التجارة الدولية، والشيخ محمد الجراح الصباح رئيس بنك الكويت الوطني، والدكتور عماد بوخمسين الرئيس التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة ونائب رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وهشام عكاشة رئيس بنك مصر، وياسر الشريفي رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، ومريم الكعبي سفيرة دولة الإمارات في مصر، وعدد كبير من القيادات المصرفية والإستثمارية العربية والمصرية.

وقد بدأت الجلسة الإفتتاحية بتقديم للمدير الإقليمي لإتحاد المصارف العربية في مصر وليبيا هاني علي، بعده السلام المصري، تلاه فيديو عن النشيد الوطني لإتحاد المصارف العربية.

كلمة معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبدالله ممثلاً بنائبه سعادة الأستاذ طارق الخولي

سعادة الأستاذ طارق الخولي يلقي كلمته الافتتاحية

في كلمته الإفتتاحية أكّد معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، في كلمة ألقاها نيابة عنه نائبه الأستاذ طارق الخولي: «أن المنطقة العربية تواجه العديد من التحدّيات، سواء التغيُّرات المناخية أو إرتفاع تكلفة التمويل أو الظروف الإقتصادية العالمية غير المستقرّة».

وقال الخولي: «إن من أبرز التحدّيات التي تواجه الدول الناشئة ومنها مصر جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية والمحلية في المشروعات التنموية في ظل التحوُّل الرقمي والإبتكار»، موضحاً «أن الحكومات لها دور هام في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال وضع الأطر المنظمة للشراكة لحماية حقوق الطرفين لإنجاح الشراكات وضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة، وهو ما يُعزّز من تدفق الإستثمارت ويجذب رؤوس الأموال، ولا سيما في ظل المنافسة الإقليمية والدولية على تدفُّقات الإستثمار»، مؤكداً «أن الواقع الإقتصادي يفرض علينا، إستحداث آليات أكثر مرونة وإبتكاراً في تمويل التنمية».

وأوضح الخولي «أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الشراكات وتساعد على تخفيف الضغوط على ميزانيات الدول»، مشيراً إلى «أن الشراكة تُسهم أيضاً في تقاسم المخاطر بصورة متوازنة»، مؤكداً «أن التجارب أثبتت أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص قادرة على إحداث نقلة في مجالات البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والنقل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تُعتبر قاطرة النمو والتنمية».

وقال الخولي: «إن القطاع المصرفي العربي يلعب دوراً مهماً في دعم الشراكة، من خلال إبتكار العديد من الأدوات التي تدعم هذه المشروعات خاصة التمويل الأخضر والمناخي»، مشيراً إلى «ضرورة تبنّي إستراتيجية طموحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإتاحة حلول مالية مبتكرة»، موضحاً «أن الدول الناشئة تواجه تحدّيات ممثلة في جذب مزيد من الإستثمارات وتُعتبر الشراكة من أهم الأدوات لجذب الإستثمارات»، مشدّداً على «ضرورة وضع الأطر المؤسسية والقانونية لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

كلمة الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية

من جهته، قال الأستاذ محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية: «إن الظروف الإستثنائية التي تُواجه منطقتنا العربية تتطلّب البحث عن الحلول التي تخفف من معاناة مجتمعاتنا، وتعالج الأزمات الإقتصادية والمالية»، معلناً «أن مجلس إدارة الإتحاد قرّر في إجتماعه الأخير، منح محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبدالله جائزة «محافظ العام» لسنة 2025.

وأضاف الإتربي: أنه «سيتم تسليم الجائزة لمحافظ البنك المركزي المصري خلال إفتتاح الدورة المصرفية العربية في العاصمة الفرنسية باريس في يونيو/ حزيران 2025».

وقال الإتربي: «إن دور البنوك لا يقتصر فقط على تمويل المشروعات الكبرى، بل يمتد لتمويل سلاسل الإمداد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة»، مؤكداً «أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُعد خياراً إستراتيجياً رئيسياً لسدّ فجوة التمويل وتحسين البنية التحتية وتحفيز الإبتكار، وتحقيق التكامل بين دور الدولة كمنظم ومراقب ودور القطاع الخاص كمنفّذ للوصول لتحقيق التنمية المستدامة».

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي: الظروف الإستثنائية التي تُواجه منطقتنا العربية تتطلّب البحث عن الحلول التي تخفف من معاناة مجتمعاتنا

وتابع الإتربي: «أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تقوم على تكامل الخبرات وتقاسم المخاطر وتحقيق أعلى فائدة تشغيلية، حيث يتميّز القطاع الخاص بالمرونة والإبتكار وتنفيذ المشروعات الكبرى، من دون تحميل موازنات الحكومات أعباء إضافية، كما تؤدي إلى تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والدوليين»، مشيراً إلى «أن العقد الأخير في مصر شهد نشاطاً قوياً لعدد من المجالات بفضل الشراكة الإستراتيجية البنّاءة بين الدولة والقطاع الخاص».

وأكد الإتربي، «أن الحكومة المصرية كانت من أوائل الدول العربية التي فعّلت مختلف أشكال التمويل، وما كانت المشروعات القومية الكبرى التي حدثت في العقد الأخير لتحدث، لولا الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، داعياً البنوك وبيوت التمويل العربية والعالمية إلى «إستغلال الفرص والمشروعات ذات الجدوى المربحة والتي توفرها مصر، سعياً منها في تطبيق إستراتيجيتها الجديدة لتمكين القطاع الخاص، ودفعه نحو تحقيق النمو المطلوب في الإقتصاد المصري».

وأضاف الإتربي: «أن العالم يعيش حالة من الإضطراب والضبابية وعدم اليقين تنعكس على الدول العربية ومستقبلها، ما يتطلّب ضرورة التكاتف والتعاون وخلق الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص من أجل مواجهة هذه التحدّيات والتخفيف على الشعوب العربية من أثار الأوضاع العالمية»، موضحاً «أن المنطقة العربية تشهد تهديداً إستراتيجياً يطال النواحي الإقتصادية والإجتماعية، ولا بد من البحث عن حلول للتخفيف من معاناة الشعوب ودفع عجلة التنمية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية والإستغلال الأمثل لكافة الموارد».

مقدم الحضور الرسمي والمصرفي

كلمة الدكتورة ميثاء سالم الشامسي وزير الدولة في حكومة الإمارات العربية المتحدة

وزير الدولة في حكومة الإمارات العربية المتحدة الدكتورة ميثاء سالم الشامسي: الإمارات الأولى عربياً والثانية عالمياً في إصدار الصكوك البيئية خلال العام 2024

وأعلنت الدكتورة ميثاء سالم الشامسي وزير الدولة في حكومة الإمارات العربية المتحدة، أن «الإمارات إحتلت المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً في إصدار الصكوك البيئية في العام 2024، كما تمتلك 47 % من إجمالي الصكوك البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي 2024، ما يؤكد إهتمام الإمارات بتحقيق التنمية المستدامة».

وقالت د. الشامسي: «إن الإمارات حققت نجاحات كبيرة في مجال التنمية المستدامة وإعتماد التكنولوجيا وتقليل الإنبعاثات الكربونية وأصبحت الإستدامة جزءاً من ثقافة الإمارات».

وأضافت د. الشامسي: «أن الإمارات أطلقت العديد من المبادرات والإستراتيجيات لدعم الإستدامة في البلاد على مدار الـ 20 عاماً الماضية، ومستمرة في هذا النهج لخلق مجتمع أكثر تماسكاً وتلبية الإحتياجات الاساسية والأمن والكرامة وجودة الحياة وتعزيز النمو الإقتصادي والعمل على زيادة الانتاجية وزيادة الدخل القومي دون الإضرار بالبيئة».

وأكدت د. الشامسي «أن الإمارات تشجع بإستمرار الإستثمار في التكنولوجيا من خلال توفير مساحات عمل ومسرّعات الأعمال، حيث أطلقت أكثر من 10 مسرّعات لدعم الإبتكار والشركات الناشئة، كما حققت إنجازات كبيرة في القطاع الصحي وفي مجال إعتماد التكنولوجيا في هذا المجال، كذلك الإهتمام بجودة التعليم والتعليم الذكي وتطوير المناهج الدراسية وإعتماد مبدأ التعليم المستمر كعنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة».

وأشارت د. الشامسي إلى «أن تنمية المهارات والإرتقاء بالكفاءات البشرية والمساواة بين الجنسين والإرتقاء بالمرأة وزيادة دروها في المجتمع ودعم مشاركتها في سوق العمل والقيادة، بات أمراً رئيسياً في التشريعات الإماراتية، بهدف خلق التوازن بين الجنسين، وهناك توجُّه داخل القطاع الخاص بتعيين 30 % من النساء في تلك المؤسسات».

ولفتت د. الشامسي إلى «أن الإمارات مهتمة أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة في مجال الطاقة المتجدّدة، حيث أطلقت إستراتيجية الطاقة 2050، كما تهتم أيضاً بالإستثمار في المدن الذكية والمشروعات المستدامة ومشروعات التحوُّل نحو الإقتصاد الأخضر والإقتصاد المعرفي والطاقة النظيفة»، مشيرة إلى «أن الإمارات أصبحت تمتلك منظومة متكاملة للتنمية المستدامة، كما قامت بالدخول في شراكات دولية لتسريع الجهود الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

الوزيرة المصرية السابقة د. سحر نصر وشخصيات رسمية

سعادة الأستاذ محمد الإتربي إلى جانب شخصيات رسمية وقيادات مصرفية

إتحاد المصارف العربية يكرّم معالى محافظ البنك المركزي المصري

الأستاذ حسن عبد الله

بجائزة «محافظ العام» 2025

في باريس – حزيران/يونيو 2025

كلمة الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د وسام فتوح «إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت محوراً أساسياً في تمويل الإقتصادات العربية، خصوصاً في ظل التوترات السياسية الحالية التي يعانيها معظم دول العالم»، مؤكداً «أن المصارف العربية ليست معزولة عن الوضع العالمي، بل تتأثر بشكل مباشر بالظروف الإقتصادية والسياسية في محيطها»، مشيراً إلى «أن حالة الإستقرار تلعب دوراً حاسماً في أداء القطاع المصرفي في كل دولة عربية».

وأوضح د. فتوح، «أن العام 2024 شهد أداءً معقولاً للقطاع المصرفي العربي، حيث حقق معدل نمو بنسبة 8 % مقارنة بالعام 2023»، مشيراً إلى «أن هذا النمو يختلف من دولة إلى أخرى». وقال: «إن دول الخليج إستفادت من إرتفاع أسعار الفائدة وأسعار النفط، مما إنعكس إيجاباً على أداء مصارفها، كما حققت دول مثل العراق والمغرب والجزائر نتائج جيدة في ظل إستقرار نسبي، مقارنة بدول أخرى عانت توترات سياسية وصراعات أثّرت سلباً على قطاعاتها المصرفية».

وخلص د. وسام فتوح إلى «أن المؤتمر يستهدف تعزيز التعاون بين المؤسسات الإقتصادية العربية في القطاعين العام والخاص لدعم مشروعات التنمية في العالم العربي وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: العام 2024 شهد أداءً معقولاً للقطاع المصرفي العربي, محققاً معدّل نمو بنسبة 8 % مقارنة بالعام 2023

الدكتور جوزف طربيه وشخصيات مصرفية

مقدم الحضور خلال افتتاح المؤتمر

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025
إتحاد المصارف العربية يُكرّم عماد بوخمسين
بـ «جائزة الشخصية المصرفية الإستثمارية العربية 2025»

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح مكرّماً بوخمسين:
شخصية إستثمارية مصرفية بارزة في العالم العربي
ويمثل نموذجاً واضحاً للنجاح ومساهماً بقوة في نمو الإقتصاد الوطني الكويتي

سعادة الدكتور بوخمسين يتسلّم من محمد الإتربي «جائزة الشخصية المصرفية الإستثمارية العربية» بحضور والده جواد بوخمسين وأصحاب السعادة الأستاذ طارق الخولي والدكتور جوزف طربيه والشيخ محمد الجراح الصباح والدكتور وسام فتوح

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 والذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة على مدار يومين، كرّم إتحاد المصارف العربية، نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة د. عماد جواد بوخمسين، بمنحه «جائزة الشخصية المصرفية الإستثمارية العربية 2025»، تكريماً لمسيرته المشرفة في الكويت والعالم العربي، وإنجازاته المتعددة في مجال الإستثمار والمصارف على المستوى العربي، وذلك بمشاركة رئيس مجلس إدارة المجموعة جواد بوخمسين الذي حرص على حضور فعّاليات التكريم.

وقد تسلّم د. عماد بوخمسين الجائزة، من رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر محمد الإتربي، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، ونائب محافظ البنك المركزي المصري طارق الخولي.

د. فتوح

وخلال حفل التكريم، أكد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، «أن د. عماد بوخمسين شخصية إستثمارية مصرفية بارزة في العالم العربي، ويمثل نموذجاً واضحاً للنجاح، وقد ساهم بقوة في نمو الإقتصاد الوطني الكويتي من خلال مشروعات مجموعة بوخمسين التي تملأ جنبات الكويت والعالم العربي أجمع».

وقال د. فتوح: «إن د. عماد جواد بوخمسين، نجح في بناء علاقات متميّزة للغاية في عالم المال والأعمال، وهذا ما جعل مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية في جميع أعضائه من الدول العربية المتمثلة في 20 دولة عربية خلال إجتماع الاتحاد الأخير في الدوحة، في إختياره الشخصية المصرفية الإستثمارية العربية تكريماً لمسيرته المشرّفة في الكويت والعالم العربي».

وتابع د. وسام فتوح: «أن د. عماد جواد بوخمسين يتمتع بنفوذ إقتصادي كبير، ويُعد أبرز شخصية عربية في مجال الإستثمارات العربية حالياً في قطاعات مختلفة مثل الطيران والسياحة والفندقة والزراعة والتمويلات»، وقال: أن «د. عماد بوخمسين رجل أعمال متميّز من الدرجة الأولى، وقد نجح في تطوير مجموعة بوخمسين التي بدأت شركة متواضعة حتى أصبحت امبراطورية ومجموعة شركات ناجحة في الكويت والعالم العربي أجمع».

وأشار د. فتوح إلى «أن د. عماد بوخمسين أكمل مسيرة والده جواد بوخمسين، وواصل مسيرة العطاء الإقتصادي»، مشيراً إلى «أن د. عماد جواد بوخمسين لعب دوراً بارزاً في مسيرة النمو والنهضة في الكويت»، لافتاً إلى «أن الحديث لا يتسع عن إنجازات وجهود د. عماد جواد بوخمسين، في عالم المال والأعمال والمصارف العربية»، واصفاً د. عماد جواد بوخمسين بأنه «قيادي شامل له إستراتيجية واضحة في تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي وليس في الكويت وحدها».

من جانبه، أعرب د. عماد بوخمسين، عن سعادته البالغة بالحصول على هذه الجائزة، والتكريم الذي يتلقاه ويحظى به من إتحاد المصارف العربية، «الذي يلعب دوراً رئيسياً في إستقرار القطاع المصرفي العربي، وإرساء القواعد والمبادئ الحاكمة له»، مشدّداً على «أن كل ما حققه من نجاحات خلال مسيرته الممتدة لعقود من الزمان يرجع الفضل فيها إلى والده جواد بوخمسين، الذي حرص على الوقوف إلى جانبه، ومدّ يد العون إليه في حياته الأسرية والعلمية والعملية، ليصل إلى هذه المكانة المرموقة».

جواد بوخمسين: القطاع الخاص ركيزة أساسية في دعم الإقتصادات الوطنية

في السياق عينه، رحّب محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري برئيس مجلس إدارة مجموعة بوخمسين القابضة جواد بوخمسين، ودار حديث بينهما خلال فعّاليات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025، متطرّقاً إلى أهمية هذا المؤتمر «في رسم خريطة ومستقبل القطاع المصرفي العربي، والدور الفعّال الذي من الممكن أن يلعبه في إحداث الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوطن العربي».

وأشار جواد بوخمسين إلى «أن القطاع الخاص يُعتبر الركيزة الأساسية في دعم الإقتصادات الوطنية وتحقيق مستهدفاتها المستقبلية»، مشدّداً على «ضرورة التعاون الفعّال بين كافة البلدان العربية لتحقيق أهداف وتوصيات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025».

الأستاذ محمد الإتربي يسلّم الدكتور عماد بوخمسين الدرع التكرينية في صورة تذكارية مع أبرز القيادات المشاركة في المؤتمر المصرفي العربي 2025 في القاهرة

alBaraka Bank

CHATBOT من بنك البركة..

ذكي.. سهل.. سريع

تطبق الشروط والأحكام - رقم التسجيل الضريبي ٢٠٤٠٩٠١٠٤٤٨

albaraka.com.eg

19373

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
المعرض المصاحب للمؤتمر بمشاركة كبار الشخصيات المصرفية

قام كبار الشخصيات المصرفية المصرية والعربية بزيارة المعرض الذي ضم المؤسسات الراعية للمؤتمر

BANK NXT
بنك نكست
كل اللي جاي
BANK NXT

ADIB

saib
saib

iscore

جلسات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
ناقشت دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل النموّ الإقتصادي ومساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الإقتصاد والتنمية المستدامة

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في المؤتمر

ناقشت جلسات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في العاصمة المصرية القاهرة بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبد الله، على مدار يومين، دور المصارف العربية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وآليات ونظم الشراكة، خصوصاً في مشاريع البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة.

وشكّل المؤتمر منصّة لعرض نماذج مبتكرة توازن بين المصلحة العامة وربحية القطاع الخاص، ومعالجة التحدّيات الرئيسية التي تعوّق التنفيذ الناجح لمشاريع الشراكة وتبادل المعرفة بين الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، مركّزاً على أهمية دمج الإستدامة والشمولية في إستراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما ركّزت فعاليات المؤتمر على تعزيز التعاون الإقليمي لتطوير الشراكة وتعزيز الإستثمارات العابرة للحدود، بهدف دعم التكامل الإقتصادي الإقليمي، وتعبئة الموارد المالية، وتعزيز الكفاءة الفنية وخصوصاً في تصميم وإدارة المشاريع الكبرى.

وقد تم خلال المؤتمر، عرض تجارب مهمة حول تحقيق التنمية المستدامة، حيث إحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً، والثانية عالمياً في إصدار الصكوك البيئية في العام 2024، وتمتلك 47 % من إجمالي الصكوك البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2024، محققة نجاحات كبيرة في مجال التنمية المستدامة، وإعتماد التكنولوجيا، وتقليل الإنبعاثات الكربونية، حيث أصبحت الإستدامة جزءاً من ثقافة الإمارات، التي أطلقت العديد من المبادرات والإستراتيجيات لدعم الإستدامة في البلاد على مدار الـ 80 عاماً الماضية.

كما أكدت فعّاليات المؤتمر تجربة مصر الريادية، حيث أقامت منذ العام 2006 وحدة مركزية للمشاركة مع القطاع الخاص في وزارة المالية، تلتها دولة الكويت في العام 2015، والأردن، والإمارات، والسعودية، وسلطنة عُمان، وتونس والمغرب.

وأكدت فعّاليات المؤتمر أهمية دراسة وطرح مشاريع كبرى طويلة الأمد، وتأمين تمويل ضخم لهذه المشاريع، وناقشت في هذا المجال تجربة العاصمة الإدارية في مصر التي تُعتبر من أكبر النماذج الناجحة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تجارب المصارف العاملة في مصر بغية المساهمة في تمويل مشروعات الشراكة PPP – public private partnership، المصرية والتحالفات بين البنوك الوطنية وبنوك التنمية الدولية بغية التمويل المشترك لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقد ناقشت جلسات المؤتمر على مدار يومين، محاور دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل النموّ الإقتصادي، ومساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الإقتصاد والتنمية المستدامة، وآليات التمويل المبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودور البنوك الإنمائية متعدّدة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والإطار التنظيمي والسياسي لتفعيل الشراكات.

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل النمو الإقتصادي»

الدكتورة سحر نصر تتوسط السادة وديع الحنظل، زياد حايك، المهندس عاطر حنورة، ود. Eyup Ayden

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل النمو الإقتصادي»، محاور: الإتجاهات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في العالم العربي، ودراسات حالة عن مشاريع شراكة ناجحة في المنطقة العربية وخارجها، ودور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحدث في الجلسة كل من الدكتورة سحر نصر، وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي سابقاً، مصر، ورئيس مجلس إدارة Easy Cash، مصر، ووديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، وزياد حايك، رئيس الجمعية العالمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، سويسرا، والمهندس عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص، تركيا، ود. Eyup Ayden، رئيس مجلس إدارة مركز التميُّز للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تركيا. حاور المشاركين الإعلامي جورج صليبي.

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في المؤتمر

الجلسة الثانية

«مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الإقتصاد والتنمية المستدامة»

حاتم عامر مترئساً الجلسة، والمشاركون هم: عبدالمحسن الفارس، إياد العسلي، محمد علي، أسامة أحمد بن صالح بخاري، ورشيد الطائع

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «مساهمة الصيرفة الإسلامية في تمويل الإقتصاد والتنمية المستدامة» محاور دور الصيرفة الإسلامية في تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية الإجتماعية بالتعاون مع القطاع العام، ونماذج الشراكات بين الصيرفة الإسلامية والقطاع العام وآفاق تعزيز التعاون بين الصيرفة الإسلامية والقطاع العام لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

وقد ترأس الجلسة حاتم عامر، العضو المنتدب، شركة الأهلي للتمويل العقاري AMF، مصر، وتحدث في الجلسة كل من: عبد المحسن الفارس، نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، السعودية، وإياد العسلي، المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، الأردن، ومحمد علي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصر، وأسامة أحمد بن صالح البخاري، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الممارسات البنكية، غرفة التجارة الدولية، ورشيد الطائع، مدير تطوير الأعمال في المجلس العام للبنوك والمؤسسة المالية الإسلامية CIBAFI.

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في المؤتمر

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«آليات التمويل المبتكرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص»

طارق الخولي مترئساً الجلسة والمشاركون السادة: د. خلود السقاف، عاكف المغربي، د. ماهر المحروق، سهى التركي، ورياض بن خليفة

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «آليات التمويل المبتكرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص» محاور دور المصارف العربية في تمويل مشاريع الشراكة، والتمويل الممزوج وحلول التمويل المبتكرة الأخرى والشراكات الخضراء: دمج التمويل المناخي في المبادرات المشتركة. ترأس الجلسة طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، وتحدث في الجلسة كل من: خلود السقاف، وزيرة الإستثمار الأردنية سابقاً، عضو مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي، وعاكف المغربي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، بنك قناة السويس، مصر، والدكتور ماهر المحروق، المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، وسهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة تنفيذي، البنك الاهلي المصري، ورياض بن خليفة، خبير أول في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، البنك الدولي، فرنسا.

حضور مصرفي خلال جلسات المناقشة في المؤتمر

الجلسة الثانية

«دور البنوك الإنمائية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص»

زياد حايك مترئساً الجلسة والمشاركون السادة: محمد مهني، ماثيو جوردان، حنين نجم، د. خالد أبو إسماعيل، و Ekow Coleman

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «دور البنوك الإنمائية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، محاور التكتلات الناجحة للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف مع البنوك الوطنية، والصعوبات التي تحرم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الاستفادة من التمويل الأخضر، وأدوات البنوك الإنمائية متعددة الأطراف لتخفيف مخاطر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مخاطر سعر الصرف – الضمانات).

ترأس الجلسة زياد حايك، رئيس الجمعية العالمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، سويسرا، وتحدث فيها كل من: محمد مهني، مسؤول إستثمار/ إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وماثيو جوردان، مدير سياسة البنية التحتية المستدامة وتحضير المشاريع، البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية، المملكة المتحدة (online)، وحنين نجم، نائب المدير العام، بيت التمويل العربي، لبنان، والدكتور خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم التنمية الاقتصادية والفقر، منظمة الإسكوا (UN–ESCWA)، لبنان، و Ekow Coleman، كبير مسؤولي إستثمار البنية التحتية – إستشارات المعاملات بين القطاعين العام والخاص/ إدارة شراكات البنية التحتية، مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، ساحل العاج.

حضور مصرفي مصري وعربي

الجلسة الثالثة

«الإطار التنظيمي والسياسي لتفعيل الشراكات الفعّالة»

المهندس عاطر حنورة مترئساً الجلسة، والمشاركون السادة: جان كريستوف بارث كولاري، ود. نرمين طاحون، ود. أحمد الكلاوي

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «الإطار التنظيمي والسياسي لتفعيل الشراكات الفعّالة» محاور القوانين والتشريعات الداعمة لتنفيذ الشراكات بنجاح، ومواءمة السياسات العامة مع حوافز القطاع الخاص وآليات توزيع المخاطر وحل النزاعات.

وقد ترأس الجلسة المهندس عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص، وزارة المالية، مصر، وتحدث فيها كل من: جان كريستوف بارث كولاري، المدير التنفيذي لأنظمة WAPPP ومحامي متخصص في PPP، سويسرا، والدكتورة نرمين طاحون، الشريك المنتدب، مكتب طاحون للمحاماة، مصر، والدكتور أحمد الكلاوي، الرئيس التنفيذي، كلاوي وشركائه.

معالي الأستاذ محمد الإتربي، والدكتور وسام فتوح ومعالي الوزيرة الدكتورة ميثاء الشامسي يتوسطون فريق عمل إتحاد المصارف العربية خلال المؤتمر المصرفي العربي

NBE SME
احكي للي يكبرك
مع الأهلي بيزنس
15011
أسهل وأسرع تمويل
بخبرة في كل المجالات
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
تطبق الشروط والأحكام
احذر .. لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٠٠٤

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

إنتخاب محمد الإتربي بالإجماع
رئيساً للإتحاد لولاية ثانية لمدة 3 سنوات
وزياد خلف وعبد المحسن الفارس نائبين للرئيس

مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية مجتمعاً برئاسة معالي الأستاذ محمد الإتربي وفي حضور الأمين العام د. وسام فتوح ورئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزف طربيه

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في العاصمة المصرية القاهرة بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبد الله، على مدار يومين، إنتُخب محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الاهلي المصري، واتحاد بنوك مصر رئيساً لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية بالإجماع، لولاية ثانية لمدة 3 سنوات.
كما إنتخب بالإجماع المهندس زياد خلف، رئيس بنك التنمية الدولي ممثل العراق، وعبد المحسن الفارس ممثل السعودية، نائبين لرئيس مجلس إدارة الإتحاد.
وقد جاء ذلك خلال إنعقاد إجتماع مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، برئاسة الأستاذ الإتربي وفي حضور الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، ونائبي الرئيس المهندس زياد خلف وعبد المحسن الفارس، وأعضاء مجلس الإدارة، وكان بحث في شؤون القطاع المصرفي العربي وأهمية مواكبته المعايير العالمية وتطورات التكنولوجيا المتسارعة.

أعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري محمد الإتربي:
نتوقع مزيداً من خفض الفائدة في مصر خلال العام 2025
و«الأهلي المصري» لديه محفظة إئتمانية تتجاوز 4 تريليونات جنيه

توقع الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري محمد الإتربي، المزيد من الخفض في أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، واصفاً قرار البنك المركزي المصري الأخير بالخفض بأنه «صائب ومتوقع، لما له من أثر جيد على الإستثمار والمستثمرين من خلال تخفيف أعباء التمويل، وعلى الدولة أيضاً بإعتبارها مقترضة».

وأشار الإتربي في مقابلة مع «العربية Business»، على هامش أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025، إلى «أن إنخفاض معدّلات التضخُّم، التي وصلت إلى حوالي 14 % بعد أن تجاوزت 30 %، يُمهد الطريق للبنك المركزي، الذي يستهدف في الأساس التضخُّم، للقيام بتخفيضات أخرى في أسعار الفائدة طالما أن التضخُّم ينخفض بشكل تدريجي»، مؤكداً «أن معالجة التضخُّم هي الأهم لما له من تأثير على المودعين والمدّخرات وعلى الدولة بشكل عام».

وفي ما يتعلق بتأثير خفض أسعار الفائدة الأخير على ربحية البنوك المصرية، أوضح الإتربي «أن البنوك الوطنية، مثل البنك الأهلي وبنك مصر، سيكون لخفض الفائدة تأثير على الربحية، خصوصاً وأن الشهادات مرتبطة بمدد زمنية»، مؤكداً «أن البنوك الوطنية لديها القدرة على إستيعاب هذه الخسائر وتحقيق أرباح من أنشطة أخرى»، مشدّداً على «دورها في تنشيط المنتجات الأخرى الخاصة بالبنك الأهلي».

وعن حجم التمويلات الممنوحة من البنك الأهلي المصري لمشروعات البنية التحتية، أوضح الإتربي «أن البنك لديه محفظة إئتمانية تتجاوز 4 تريليونات جنيه، سواء في مشروعات البنية التحتية أو مشروعات القطاع الخاص في مختلف أنواعه، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، مؤكداً «أهمية قيام البنوك بتمويلها لدورها الكبير في دعم إقتصادات الدول وتنفيذ المشروعات الكبيرة».

وفي سياق حديثه حول المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025، أكد الإتربي «الأهمية القصوى للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص»، واصفًا إياها بـ «الدور المحوري في ظل الظروف الضبابية الراهنة التي يشهدها العالم».

وأوضح الإتربي «أن هذا المؤتمر يهدف في نهاية جلساته إلى الخروج بتوصيات للقطاع المصرفي العربي لتفعيل هذه الشراكة»، مشيراً إلى «أن مصر بدأت منذ سنوات قليلة في دعم هذا التوجه،

معالي الأستاذ محمد الإتربي يلقي كلمته

إيمانًا منها بأن القطاع الخاص يجب أن يلعب دوراً محورياً بإعتباره محركاً لإقتصادات الدول».

وأضاف الإتربي: «أن الدولة، ممثلة في القطاع العام، قامت بدور فعّال في مشاريع البنية التحتية بالتعاون مع القطاع الخاص»، مستشهداً بالعديد من المشاريع التي شهدت في السنوات الأخيرة دوراً قوياً وفعّالاً للقطاع الخاص، «مما خفّف من الأعباء التمويلية على القطاع العام».

وكمثال على ذلك، ذكر الإتربي العاصمة الإدارية الجديدة، «التي تُعتبر شراكة بين الدولة والقطاع الخاص في شركة مستقلة مملوكة للدولة وتديرها، بينما يقوم القطاع الخاص بتنفيذ المشروعات وتقديم الخطط الابتكارية والدعم اللازم»، مشدّداً على «ضرورة تأكيد دور القطاع الخاص في المشاركة مع القطاع العام، وضرورة أن تمنحه الدولة هذا الدور، وهو ما يحدث حالياً في مصر بشكل واضح».

وأوضح الإتربي «أن دور إتحاد المصارف العربية يتمثل في الخروج بتوصيات للقطاع المصرفي العربي لدعم وتعزيز دور الشراكة»، مؤكداً «أهمية دور الدول في إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره، ودور القطاع المصرفي العربي في توفير التمويل اللازم، سواء طويل الأجل أو قصير الأجل، لمعظم المشروعات، لا سيما مشروعات البنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها»، مشيراً إلى «أن البنوك تقوم بدراسة الجدوى لهذه المشروعات وتوفير التمويل اللازم لها، وهو الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي العربي، وخصوصاً القطاع المصرفي المصري في المشروعات العملاقة الجارية حالياً في مختلف القطاعات».

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية:
مصر تمتلك نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص

أكد الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «أن المصارف العربية ليست معزولة عن الوضع العالمي، بل تتأثر بشكل مباشر بالظروف الاقتصادية والسياسية في محيطها»، مشيراً إلى «أن حالة الإستقرار تلعب دوراً حاسماً في أداء القطاع المصرفي في كل دولة عربية»، مؤكداً «أن مصر تمتلك نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وأوضح فتوح، في تصريحات صحفية، «أن العام 2024 شهد أداءً معقولاً للقطاع المصرفي العربي، حيث حقق معدل نمو بنسبة 8 % مقارنة بعام 2023»، مشيراً إلى «أن هذا النمو يختلف من دولة لأخرى».

وقال د. فتوح «إن دول الخليج إستفادت من إرتفاع أسعار الفائدة وأسعار النفط، مما إنعكس إيجاباً على أداء مصارفها، كما حققت دول مثل العراق والمغرب والجزائر نتائج جيدة في ظل إستقرار نسبي، مقارنة بدول أخرى عانت توترات سياسية وصراعات أثّرت سلباً على قطاعاتها المصرفية»، مشيراً إلى الوضع في لبنان واستمرار الأزمة المالية الحادة التي يواجهها القطاع المصرفي اللبناني، معرباً عن تفاؤله بمسار الإصلاح الإقتصادي في البلاد، مؤكداً أن لبنان «يسير على الطريق الصحيح»، داعياً إلى إقرار إصلاحات اقتصادية جذرية، على رأسها قوانين لحماية أموال المودعين، في ظل إستمرار التوتر بين الدولة والمودعين الذين يعتبرون أن المصارف مسؤولة عن ودائعهم.

وأضاف د. فتوح: «إن دور المصارف في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة لا يمكن إنكاره، بإعتبارها تمتلك القاعدة الأكبر من الإدخارات مقارنة بأسواق المال»، مشدّداً على «أهمية وجود قوانين واضحة ومحفزات حقيقية تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تمويل الاقتصاد بشكل فعّال ومستدام».

د. وسام فتوح

مقدم الحضور في المؤتمر المصرفي العربي

في إطار إجتماع مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
تجديد الثقة بالدكتور جوزف طربيه
رئيساً للإتحاد لمدة 3 سنوات جديدة حتى العام 2028
د. عماد بوخمسين نائباً للرئيس لشؤون العالم العربي بالإجماع

إجتماع مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

وافق مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بإجماع الآراء على تجديد الثقة بالدكتور جوزف طربيه رئيساً للإتحاد لمدة 3 سنوات جديدة تنتهي في العام 2028، كما تم تجديد الثقة للدكتور عماد جواد بو خمسين نائباً لرئيس الإتحاد لشؤون العالم العربي.

جاء ذلك خلال إجتماع مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، برئاسة الدكتور طربيه، وفي حضور نائب رئيس الإتحاد د. عماد بوخمسين، وذلك على هامش إنعقاد المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 على مدار يومين في القاهرة.

ووافق مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، على تجديد الثقة بالدكتور عثمان بنجلون نائب رئيس الإتحاد لشؤون عالم الاغتراب، كما تمت المصادقة رسمياً على حسابات الإتحاد الدولي خلال العام الماضي 2024، بالإضافة إلى المصادقة على أنشطة وجدول أعمال الإتحاد خلال العام الجاري 2025.

ووافق مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، خلال إجتماعه على عقد الجمعية العمومية للإتحاد في العاصمة اللبنانية بيروت خلال يوليو/ تموز 2025، وإقامة حفل العشاء السنوي، وتكريم قيادات المصارف العربية خلال الجمعية العمومية للإتحاد.

يُشار إلى أن أبرز الحاضرين لإجتماع مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، كان بالإضافة إلى رئيس الإتحاد الدكتور جوزف طربيه، ونائب رئيس الإتحاد عن العالم العربي د. عماد جواد بوخمسين، ونائب رئيس الإتحاد عن عالم الإغتراب دكتور عثمان بن جلون، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، فضلاً عن حضور المصرفي الكويتي البارز الشيخ محمد الجراح الصباح الرئيس السابق للإتحاد، وعضو مجلس الإدارة طارق فايد.

الدكتور جوزف طربيه مترئساً الاجتماع في حضور د. وسام فتوح ود. عماد بوخمسين

البنك المصري لتنمية الصادرات

16710

ebank.com.eg

@Ebank.egypt

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي ٩٣٢ - ٠٢٩ - ٢٠٠

مداخلات قيادات مصرفية عربية مشاركة في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة

لا بد من حوافز للمصارف العربية لتغطية الفجوة التمويلية التي تخطّت 600 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تناولت قيادات مصرفية عربية مشاركة في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 تحت عنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، برعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، ومن تنظيم إتحاد المصارف العربية في العاصمة المصرية القاهرة، أهمية دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصادات العربية.

د. وسام فتوح

د. وسام فتوح

في هذا السياق، تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح عن أهمية المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025، الذي يتناول جوهر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو موضوع يهم الجميع، ليس على صعيد المصارف وحسب، بل أيضاً على صعيد القطاع الخاص ككل، وقال د. فتوح: «يبحث هذا المؤتمر المصرفي طبيعة هذه الشراكة، وماهية القوانين التي يجب أن تُعدّل وتُحدّث بغية تحقيق التكامل في الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما ما يتعلق بالمصارف العربية والتمويلات التي تأتي من المصارف».

وأشار د. فتوح بالقول: «بما أن المصارف يصعب عليها أن تقوم بتمويل طويل الأمد، وخصوصاً أن إدّخارها يكون عبر ودائع قصيرة الأمد، لذا فإنه لا بد من حوافز وشركاء مثل البنك الدولي، مصارف التنمية وغيرها، والتي يُمكن أن تغطي الفجوة التمويلية والتي تخطت 600 مليار دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»، معتبراً «أن هذا المؤتمر مهم جداً، ولا سيما أنه يشهد تكريم شخصية إقتصادية مرموقة من القطاع الخاص، من مواليد الكويت، ومن عمالقة المستثمرين الكويتيين في المنطقة وهو معالي الدكتور عماد بوخمسين، لذا فإن هذا المؤتمر يجمع تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، كلاً من المصارف والقطاع العام والحكومة، حيث يشارك في المؤتمر وزير الإستثمار والتجارة الخارجية المصري المهندس حسن الخطيب، ووزيرة الدولة في حكومة الإمارات الدكتورة ميثاء الشامسي».

أضاف د. فتوح: «بدأ الدكتور عماد بوخمسين بشركة متواضعة في الكويت والتي تأسست في العام 1951، وقد تحوّلت إلى امبراطورية إقتصادية كبيرة، لذا فهو رجل أعمال ناجح، ولديه سلسلة إستثمارات في القطاع المصرفي سواء في الكويت أو في مصر، كذلك لديه شركات طيران، إعلام، مصارف، سياحة، وتالياً فإن هذا المؤتمر يفخر بأن يستضيف معالي د. بوخمسين، وأن يكرّمه كرجل مصرفي – إقتصادي مستثمر شامل»، مقترحاً أن يخرج المؤتمر المصرفي العربي بتوصيات تتعلق بتحديث القوانين التي تتعلق بتكامل الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع المصرفي، إذ إن المصارف غالباً ما تحتاج إلى حوافز وإستثمارات، وتسهيلات معينة، بإعتبار أنها تعمل تحت مظلة قوانين «بازل» والملاءة، وتالياً لا تتمتع بحرية التمويل طويل الأمد».

جواد بوخمسين

جواد بوخمسين

وأشاد رئيس مجلس إدارة مجموعة بوخمسين القابضة جواد بوخمسين بفعّاليات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025، والذي يجمع الخبرات المصرفية، مما يعطي إنطباعاً جيداً حيال التعامل مع خدمات الجهاز المصرفي الذي يخدم المواطنين، ويشكل العمود الفقري للإقتصاد»، شاكراً إتحاد المصارف العربية الذي ينظم مثل هذه المؤتمرات لتبادل الخبرات والتعارف، كما شكر الإتحاد على تكريمه عماد بوخمسين الرئيس التنفيذي لمجموعة بوخمسين القابضة، متحدثاً عن إستثماراته الكبيرة المستمرة في مصر، ومشيداً بهذا البلد الذي يُعتبر بلداً مملوءاً بالفرص الإستثمارية على مستوى العالم العربي، والتي تجمع رجال الأعمال والإقتصاد والذين يتمتعون بخبرات مصرفية، إقتصادية وتجارية.

يحيى أبو الفتوح

يحيى أبو الفتوح

وتحدث نائب رئيس البنك الأهلي المصري يحيى أبو الفتوح عن أهمية مشاركة القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد، مؤكداً أن البنوك المصرية تعمل على ذلك المحور منذ مدة طويلة، حيث يتم تنفيذ مشروعات الدولة من خلال القطاع الخاص، وهذا نوع من أنواع الشراكة غير المعلنة، متحدّثاً عن إفتتاح مشروع الشراكة ما بين هيئة قناة السويس وشركة ترسانة جنوب البحر الأحمر والتي تأخذ أبعاداً تنموية متعددة، بإنشاء مجتمع صناعي متكامل يوفر فرص عمل، ويساهم في تأهيل كوادر فنية متخصّصة في الصناعات البحرية من خلال دراسة إنشاء مركز تدريب فني وفق المعايير الفنية المعتمدة عالمياً.

وأضاف أبو الفتوح: «لدى البنك الأهلي المصري إستثمارات تزيد عن 8 تريليونات جنيه، وتالياً نقوم بتمويل كل المشروعات المنتجة، وتحقق نجاحاً إقتصادياً جيداً»، مشيراً إلى «أن مؤشراتنا الإقتصادية تزيد من النمو في الإقتصاد القومي، كما أن إنخفاض سعر الفائدة يساعد على النمو، وإنخفاض معدلات التضخم التي يستهدفها البنك المركزي المصري»، معتبراً «أن توقعاتنا الإقتصادية المقبلة كلها إيجابية»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي متين، في ظل قيادة البنك المركزي المصري القوي، الذي يراقب ويتابع البنوك والتي لديها قيادات رشيدة. لذا فإن مصارفنا من أقوى القطاعات الإقتصادية في الشرق الأوسط».

عاكف المغربي

عاكف المغربي

أكد عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي لبنك قناة السويس، «أن مصر تمر بمرحلة تنموية نشطة تتطلب تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص»، مشيراً إلى «أن الحكومة تركز على تأسيس البنية التحتية، بينما يتولى القطاع الخاص تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية».

وأوضح المغربي «أن البنوك تلعب دوراً محورياً في تمويل هذه المشروعات، ولا سيما في مجالات البنية التحتية»، مشدّداً على «أهمية التقييم الدقيق للمخاطر المرتبطة بكل مشروع»، مشيراً إلى «أن جمع معلومات شاملة عن المشروع، مثل دراسة الجدوى

والموقع الجغرافي والشركاء المنفذين، يسهم في تقليل المخاطر وتسهيل عملية التمويل».

وأشار المغربي إلى «أن مصلحة الدولة تكمن في جذب مشروعات جديدة تسهم في إيجاد فرص عمل وتعزيز النمو الإقتصادي، وتعد مثالاً ناجحاً للتعاون بين المؤسسات التمويلية الدولية والمحلية لتوفير التمويل المطلوب».

المغربي سلط الضوء أيضاً على تجارب ناجحة في مجال الشراكات، منها مشروع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان، الذي يُعد من أكبر مشروعات الطاقة المتجددة في مصر، كذلك مشروع المونوريل الذي يصنّف ضمن مشروعات التمويل الأخضر، كمثال لمشروعات تنموية ذات أثر إقتصادي مستدام.

وأشار المغربي إلى «أن هذه المشروعات تُسهم في حصول الدولة على تمويلات خضراء من مؤسسات دولية، ما يشجع القطاع الخاص على الدخول في مثل هذه الإستثمارات»، مؤكداً «أن البنوك لها دور في تمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد تقييم مخاطر تمويل المشروع، مثل توافر تأمين مدخلات المشروع وخبرة العميل السابقة، ما يساعد في إستقطاب مشروعات مختلفة بمخاطر منخفضة».

وأوضح المغربي «أن البنك يعمل على تقييم مشروعات البنية التحتية والانتقاء بينها وفق الجدول الزمني للمشروع، والشراكة مع مؤسسات التمويل الدولية لتغطية جزء من تكلفة المشروع بالدولار»، مؤكداً «أن مشروعات الشراكة بين القطاعين تُسهم في تقليل التكلفة على الدولة وزيادة فرص نجاح المشروعات، سواء بتمهيد الدولة البنية التحتية أو دور القطاع الخاص فى تشغيل الأيدي العاملة وجودة إدارة المشروع».

وأشار المغربي إلى «أن توجُّه الدولة للتمويل المستدام ساهم في توسع البنوك بتمويل هذا المجال وإستقطاب مشروعات جديدة»، موضحاً «أن أهم المجالات التي تستفيد من التمويل الأخضر هي محطات الطاقة الخضراء والنقل، بالإضافة إلى مجالات أخرى مختلفة».

وأوصى عاكف المغربي، بألاّ يتم التركيز على التمويل للمشروعات الجديدة فقط، بل أيضاً المشروعات القائمة بالفعل والتي تحقق أداءً جيدًا، ما يُعزز من فرص إستقطاب التمويل وضمان العائد الإستثماري، لا سيما في قطاعات إستراتيجية مثل الكهرباء والنقل والبنية التحتية وغيرها.

أشرف القاضي

أشرف القاضي

أشرف القاضي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، شدّد على «أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لفتح آفاق جديدة للتمويل التنموي في المنطقة العربية والإقليمية».

أضاف القاضي «إن قضايا التنمية المستدامة العربية تعد أحد التحدّيات الرئيسية في المنطقة، ما يتطلب تطوير آليات العمل العربي المشترك والأخذ بنموذج التكامل الإقليمي، لا سيما في ضوء الإرتباط الوثيق بين متطلبات التنمية الإقتصادية والحاجة إلى تنفيذ مشروعات إقليمية عملاقة في العديد من المجالات، وخصوصاً المتعلقة بتحسين الظروف المناخية بهدف تنفيذ خطط التنمية الشاملة».

وأشاد القاضي بجهود الدولة المصرية والدول العربية والبنك المركزي المصري بالتنسيق مع البنوك المركزية العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من تنمية حقيقية للطاقات البشرية والعلمية، والتي تستلزم تركيز الجهود في مجال الصحة والتعليم والتركيز على التحوُّل لمجتمع معرفي وتطوير مجالات البحث العلمي والإبتكار.

معالي خلود السقاف

معالي خلود السقاف

وأكدت خلود السقاف، وزيرة الإستثمار الأردنية السابقة، عضو مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، موضحة أن المشروعات المستدامة، مثل البنية التحتية النظيفة والتعليم والصحة، تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والقطاع الخاص لتوفير التمويل اللازم ومواجهة التحديات المرتبطة بها.

وأشارت السقاف إلى «أن الحكومة وحدها لا تستطيع تحمل المخاطر الإقتصادية والمالية والسياسية المرتبطة بهذه المشروعات، كما أن القطاع الخاص بمفرده لا يستطيع مواجهتها بسبب كلفتها العالية وطبيعتها طويلة الأجل»، مشدّدة على «ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص واللجوء إلى حلول مبتكرة لتعظيم الفائدة المشتركة»، مضيفة «أن مشاركة الحكومة في مشروعات تحقق أهدافًا مستدامة تعزّز من جدوى تلك المشروعات من خلال توفير الضمانات والتشريعات اللازمة وجذب إستثمارات جديدة».

وأكدت خلود السقاف «إن تدخُّل الدولة لا يعني الهيمنة، بل المشاركة التي تعزّز ثقة المستثمرين وتسهل تنفيذ المشاريع الإستراتيجية»، مشيرة إلى «أهمية أدوات التمويل المستدام، مثل السندات الخضراء والصكوك الإسلامية، في تمويل مشاريع بيئية وتنموية طويلة الأجل».

محمد علي

محمد علي

وعرض محمد علي، الرئيس التنفيذي لمصرف أبوظبي الإسلامي– مصر، تجربة دخول المصرف للسوق المصرية والتي تمثل نموذجاً جديراً بالإهتمام، خصوصاً منذ دخوله السوق في العام 2007، عندما قرر البنك الأم الإستحواذ على «البنك الوطني للتنمية».

وأضاف محمد علي: «إن أبرز أولويات الإدارة الجديدة للمصرف بعد الإستحواذ، كانت تحويل البنك بالكامل إلى مصرف إسلامي متوافق مع الشريعة، وهي خطوة تطلبت جهداً كبيراً وإستراتيجية متكاملة».

وقال محمد علي: إنه «في العام 2018، خاض المصرف تجربة مهمة لقياس حجم الصيرفة الإسلامية في السوق المصرية، ومدى الإهتمام العالمي بها، رغم أن القيمة السوقية للصيرفة الإسلامية آنذاك بلغت نحو 2.5 تريليون دولار، بينما بلغ حجم سوق الصكوك الإسلامية عالمياً حوالى 660 مليار دولار».

سهى التركي

سهى التركي

وأكدت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي، عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن «مؤسسات التمويل الدولية لا تسعى إلى منافسة البنوك المحلية، بل تهدف إلى تقديم قيمة مضافة عبر تمويل مشروعات جديدة ومبتكرة، خصوصاً في المجالات المتخصّصة مثل التكنولوجيا والبنية التحتية، معتمدة على قدرتها العالية على تحمل المخاطر مقارنة بالبنوك التجارية».

وأشارت التركي إلى «أن وجود هذه المؤسسات في أي مشروع يمثل عنصر طمأنة رئيسياً للقطاع الخاص، ويشجع على دخوله في مشروعات شراكة مع الحكومات، إذ تُسهم في توفير التمويل، ونقل الخبرات الفنية، وإجراء الدراسات الإقتصادية اللازمة».

وشدّدت سهى التركي على «أن هذه المؤسسات تلعب دوراً محورياً في دعم الدول من خلال تقييم المشروعات وإختيار الأنسب منها لتحقيق أهداف تنموية»، مؤكدة في الوقت

نفسه «أن بعض البنوك قد تواجه تحدّيات في تمويل بعض المشاريع، ما يجعل وجود المؤسسات الدولية بمثابة حلقة وصل تعزز من فرص التعاون بين القطاعين العام والخاص».
وأكدت التركي «أن تطوير البنوك لقدراتها المؤسسية يُسهم في تعزيز قدرتها على تمويل المشروعات الكبرى، وتقديم حلول مبتكرة للعملاء، ما يُعزز من دورها في دعم التنمية المستدامة».

الدكتور ماهر المحروق

الدكتور ماهر المحروق

أكد الدكتور ماهر المحروق، المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال محاور عدة رئيسية، تشمل تطوير منتجات مالية مبتكرة، وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي، وتحسين إدارة المخاطر عبر نماذج متقدمة، إضافة إلى تحفيز الشفافية وتبادل المعلومات، وتدريب الكوادر المصرفية، ودعم التعاون مع المؤسسات المالية والقطاعين الخاص والأهلي.
وأشار د. المحروق إلى «أن الجمعيات والإتحادات المصرفية تلعب دوراً حيوياً في بناء القدرات المعرفية للبنوك من خلال برامج التدريب، والترويج للمشروعات، والتنسيق مع الجهات الدولية، ما يُسهم في تعزيز بيئة إستثمارية مستدامة».
وسلّط د. المحروق الضوء كذلك على مبادرة الجمعية بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية، والتي تضمّنت تقديم دعم مالي بقيمة مليوني دينار أردني لمشاريع تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر، ودعم الأسر الإنتاجية، وتعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة، وتمويل برامج تدريبية لتطوير مهارات الشباب وتمكينهم من دخول سوق العمل، ما يعكس نموذجاً ناجحاً للشراكة بين القطاعين، مؤكداً أن هذه الجهود تأتي في إطار المسؤولية المجتمعية للبنوك، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون والتكامل بين مختلف القطاعات.

رياض بن خليفة

رياض بن خليفة

وأكد رياض بن خليفة، خبير أول في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنك الدولي – فرنسا، «أن نجاح وإستدامة المشروعات التنموية يعتمد بشكل كبير على إشراك القطاع الخاص منذ المراحل الأولى، بدءاً من إعداد الدراسات المبدئية، مروراً بوضع الأطر التنظيمية، وحتى التنفيذ»، مشدّداً على «أن هذا النهج يُعزز من فاعلية المشروعات ويزيد من ثقة المستثمرين، خصوصاً الأجانب».
وأشار بن خليفة إلى «أن التمويل التقليدي لم يعد كافياً لتلبية إحتياجات الدول النامية»، داعياً إلى «تنويع أدوات التمويل من خلال إستخدام الصكوك، والسندات الخضراء، وآليات التمويل المختلط، إلى جانب أهمية التمويل الجماعي لدعم المشروعات الصغيرة ضمن نماذج الشراكة»، كما دعا بن خليفة إلى «تأسيس صناديق إستثمار محلية وإقليمية لدعم وتطوير المشروعات التنموية»، مؤكداً «أن الإبتكار في آليات التمويل ضرورة لمواكبة المتغيّرات العالمية»، مطالباً بتوحيد الجهود بين المؤسسات المالية العربية لإنشاء وكالة تصنيف إئتماني عربية قوية تخدم المصالح الإقتصادية للدول في المنطقة.

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
أسامة بن صالح: الأستاذ محمد الأتربي ود. وسام فتوح من القيادات المصرفية المميزة في اتحاد المصارف العربية

أسامة بن صالح بخاري

أكد رئيس لجنة الممارسات البنكية في غرفة التجارة الدولية السعودية، أسامة بن صالح بخاري والرئيس التنفيذي لمجموعة الفارس الدولية لتقنية نظم المعلومات، «أن الإقتصاد المصري شهد طفرة كبيرة في ظل القيادة السياسية المصرية الواعية»، موضحاً «أن الإقتصاد المصري أثبت صموده وقوته خلال الفترة الماضية رغم التحدّيات العالمية الصعبة بسبب التضخم العالمي وإرتفاع أسعار الفائدة والمواد الخام، فضلاً عن التوترات السياسية في المنطقة والعالم».

وقال أسامة بن صالح على هامش مشاركته في فعاليات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة: إنه «حريص على المشاركة المستمرة في فعّاليات ومؤتمرات إتحاد المصارف العربية، سواء داخل أو خارج مصر لما يضمُّه الإتحاد من كوكبة من كبار المصرفيين العرب والمصريين، وعلى رأسهم رئيس الإتحاد محمد الإتربي، القامة المصرفية الكبيرة الذي تم تجديد الثقة فيه رئيساً لدورة جديدة بإجماع الآراء في مجلس الإدارة، إلى جانب خبرات الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح»، موضحاً «أن الهدف من وجود إتحاد المصارف العربية الذي تم الإحتفال بمرور 50 عاماً على تأسيسه هو دعم المصارف والمؤسسات المصرفية العربية في مواجهة أي تحديات خارجية».

وأوضح بن صالح، «أن المصارف المصرية شهدت نقلة نوعية خلال الفترة الأخيرة من خلال التوسُّع في المشروعات الرقمية وإستخدام التطور التكنولوجي في البنوك المصرية»، موضحاً «أن البنوك المصرية تعد واحدة من كبريات وأعرق المصارف العربية».

وأضاف بن صالح: «أن غالبية المصارف العربية تحرص على تمويل مشروعات الشراكة الكبرى فقط مع الشركات الكبيرة، في حين أن الإهتمام بالمشروعات الصغيرة يكاد يكون معدوماً»، داعياً جميع المؤسسات المصرفية والمالية والإستثمارية إلى «تمويل مشروعات شراكة لأنشطة صغيرة ومتوسطة بإعتبارها عصب الإقتصادات، سواء في مصر أو خارج مصر»، مشيداً بالدور المحوري لمصر على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية.

السيد أسامة بن صالح بخاري يتوسط فريق عمله في مجموعة الفارس الدولية في المعرض المصاحب للمؤتمر

توصيات المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة:
إنشاء وحدة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص لفهم العقود بشكل عميق والتعامل مع مخاطر PPP

خلص المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة المصرية القاهرة تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، وفي حضور أكثر من 800 شخصية قيادية مصرفية إلى التوصيات التالية:

. ضرورة إنشاء وحدة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، لفهم العقود بشكل عميق، والتعامل مع مخاطر PPP، من أجل التوصُّل إلى الإغلاق المالي للمشاريع في مدة أقصاها 6 أشهر بدلاً من 10 – 12 شهراً.

. ضرورة إنشاء تكتلات ناجحة بين البنوك الإنمائية والبنوك الوطنية لمواجهة الصعوبات التي تعترض مشروعات المشاركة في محاولاتها للإستفادة من التمويل الأخضر، وأدوات تخفيف المخاطر لدى البنوك الإنمائية مثل الضمانات ومخاطر تغيُّر سعر الصرف.

. ضرورة إبتكار هياكل تمويل جديدة لدخول التمويل الإسلامي في مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير أدواته لتلائم طبيعة مشاريع المشاركة طويلة الأمد.

. ضرورة إطلاق الإمكانات الكاملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإزالة العقبات القانونية والتنظيمية، وضعف القدرات المؤسسية، والتركيز على التنمية المستدامة، والعمل المناخي والتحوّل الرقمي.

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة
تكريم المؤسسات المصرفية والمالية الراعية

في سياق المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد»، تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبد الله، على مدار يومين، جرى تكريم المؤسسات المصرفية والمالية الراعية للمؤتمر، بمنحها الدروع التقديرية، بمشاركة رئيس إتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، وقد شهد التكريم حضور عدد كبير من القيادات المصرفية العربية البارزة والشخصيات والقيادات العربية في المجالات الإقتصادية والمصرفية، إضافة إلى الأستاذ الإتربي ود. فتوح، حسن الخطيب وزير الإستثمار والتجارة الخارجية، ووزيرة الدولة في حكومة دولة الامارات العربية المتحدة الدكتورة ميثاء سالم الشامسي، ورئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه.

إتحاد بنوك مصر/ شريف جامع المدير العام

وزارة المالية/ عاطف حنورة / رئيس وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

البنك الأهلي المصري/ سهى التركي / نائب الرئيس التنفيذي

مصرف أبو ظبي الإسلامي / محمد علي/ الرئيس التنفيذي

المصرف المتحد/ أشرف القاضي/ الرئيس التنفيذي

البنك العربي الأفريقي الدولي/ عمرو حامد/
رئيس قطاع الإتصال المؤسسي والتسويق

بنك قناة السويس/ الدكتورة نور الزيني/
رئيس قطاع الإتصال المؤسسي

البنك العربي/ أحمد إسماعيل حسن/ الرئيس التنفيذي

بنك قطر الوطني QNB/ شريف ياسين

بنك مصر/ حسني محمد

مصرف الجمهورية / فوزي الشويش

شركة بلتون للتأجير التمويلي والتخصيم/ أمير غنام/ الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني iscore/ سيونارة الأسمر/ نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

بنك نكست/ ريهام دياب/ رئيس العلاقات العامة والإتصال المؤسسي والتسويق

مجموعة البركة المصرفية – البحرين/ معتز القصبي

صورة جماعية للمكرمين

المصرف المتحد يرعى المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025

أشرف القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب:
أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لفتح آفاق جديدة للتمويل التنموي في المنطقة

أعلن المصرف المتحد رعايته للمؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في القاهرة، ضمن كوكبة من المؤسسات. وفي هذا السياق أكد أشرف القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ «المصرف المتحد»، «أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لفتح آفاق جديدة للتمويل التنموي في المنطقة العربية والاقليمية»، مشيراً إلى «أن قضايا التنمية المستدامة العربية تُعتبر أحد التحدّيات الرئيسية في المنطقة، كما يتطلّب تطوير آليات العمل العربي المشترك، والأخذ بنموذج التكامل الإقليمي ولا سيما في ضوء الإرتباط الوثيق بين متطلّبات التنمية الإقتصادية والحاجة الى تنفيذ مشروعات إقليمية عملاقة في العديد من المجالات، وخصوصاً المتعلّقة بتحسين الظروف المناخية بهدف تنفيذ خطط التنمية الشاملة».

وأشاد القاضي بـ «جهود الدولة المصرية والدول العربية والبنك المركزي المصري بالتنسيق مع البنوك المركزية العربية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من تنمية حقيقية للطاقات البشرية والعلمية، والتي تستلزم تركيز الجهود في مجال الصحة والتعليم، والتركيز على التحوُّل لمجتمع معرفي وتطوير مجالات البحث العلمي والإبتكار».

«كاك بنك» يرعى المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025

شارك بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، ممثلاً بالقائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي حاشد الهمداني، في فعّاليات المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2025، في العاصمة المصرية القاهرة.

وأكد حاشد الهمداني «أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة»، مشيراً إلى أن «المرحلة الراهنة تتطلّب تكاتف الجهود بين مختلف القطاعات لدفع عجلة النمو الإقتصادي»، وقال: «نحن في «كاك بنك» نؤمن بأن التعاون البنّاء بين القطاعين العام والخاص يُمثل حجر الزاوية لتحقيق إستقرار اقتصادي شامل ومستدام في منطقتنا العربية».

وأضاف الهمداني: «إن مشاركتنا في هذا المؤتمر تؤكد إلتزامنا المستمر بدعم المبادرات الإقتصادية والمصرفية التي تُسهم في بناء مستقبل أفضل»، مشيراً إلى «متانة العلاقة التي تربط «كاك بنك» بالقطاع المصرفي المصري، حيث يرتبط البنك بشراكات إستراتيجية وتعاون وثيق مع عدد من البنوك المصرية الرائدة، سواء في مجالات التمويل المشترك أو الخدمات المصرفية المتبادلة، مما يُسهم في تعزيز التبادل التجاري والإستثماري بين اليمن ومصر، ويدعم توجُّهات البنك نحو الإنفتاح على الأسواق الإقليمية والعربية».

رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية د. جوزف طربيه:
المرحلة الراهنة تتطلّب مبادرات جريئة وإستجابة مرنة للتحدّيات المتغيّرة

إجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية برئاسة الدكتور جوزف طربيه، في حضور الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، والمستشار الأول للإتحاد الدكتور زكريا حمود، ومدير الإدارة المالية في الإتحاد الزميل أنور صياح

إجتمعت اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية في العاصمة اللبنانية بيروت، برئاسة الدكتور جوزف طربيه، وفي حضور الأمين العام للاتحاد الدكتور وسام فتوح، ومشاركة كافة أعضائها الذين يمثلون سبع دول عربية: السعودية، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، المغرب، لبنان والسودان.

وقد ناقشت اللجنة خلال الإجتماع جدول الأعمال المُعدّ، وأقرّت سلسلة من القرارات والتوصيات الهامة من بينها، تقديم المشورة والدعم التقني للقطاعات المصرفية في الدول التي شهدت وتشهد أزمات في بلدانها.

وفي كلمته الافتتاحية، رحّب الدكتور طربيه بأعضاء اللجنة التنفيذية، مشيداً بـ «إلتزامهم المستمر وحرصهم على تعزيز العمل العربي المشترك في المجال المصرفي»، عارضاً أبرز التطورات في الساحة العربية وإنعكاساتها المباشرة على الأوضاع الإقتصادية والمصرفية والتنموية والإجتماعية في عدد من الدول الأعضاء.
وأكد الدكتور طربيه أن «إتحاد المصارف العربية قد نجح، خلال السنوات الماضية، في ترسيخ دوره كمظلة عربية جامعة لحماية ودعم القطاع المصرفي العربي»، مشدّداً على «أن المرحلة الراهنة تتطلّب مبادرات جريئة واستجابة مرنة للتحدّيات المتغيّرة، لا سيّما في الدول التي تمر في ظروف دقيقة».

وأشار د. طربيه إلى أن «الإتحاد سيُكثّف جهوده خلال المرحلة المقبلة لتعويض المصارف العربية المتضرّرة عن الفجوات التي شهدتها في برامج التدريب والتطوير، وذلك من خلال الإستمرار في تقديم الدعم الفني والتقني والعملي، وتنفيذ ورش عمل متخصّصة في الدول المجاورة، بما يُعزّز من قدراتها على استعادة التوازن وتحقيق التقدّم».

مصرف أبوظبي الإسلامي
ADIB

ADIB-Egypt
يحصـــد 6 جوائـز

كأفضل مصرف إسلامي مستدام
في مصر لعام 2024

INTERNATIONAL BUSINESS MAGAZINE	ADIB EGYPT- MOST SUSTAINABLE ISLAMIC BANK EGYPT 2024
THE DIGITAL BANKER	BEST ISLAMIC BANK FOR SUSTAINABLE FINANCE – EGYPT
COSMOPOLITAN THE DAILY BUSINESS AWARD	BEST ISLAMIC BANK FOR SUSTAINABLE FINANCING - EGYPT 2024
THE BUSINESS PINNACLE	MOST SUSTAINABLE ISLAMIC BANK - EGYPT 2024
GLOBAL BANKING AND FINANCE REVIEW AWARDS	BEST BANK FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT EGYPT 2024
WORLD BUSINESS ACHIEVERS AWARDS 2024	BEST ISLAMIC BANK FOR ESG - EGYPT 2024

19951
تطبق الشـروط والأحكام

adib.eg

الخدمـات المصرفيـة كما يجب أن تكـون

المصارف العربية في مواجهة التحدّيات القانونية والدولية:
الإجراءات المتخذة لتلبية متطلّبات البنوك المراسلة

التحوُّل الرقمي ساهم في تمكين المصارف العربية من بناء بيئة إمتثال أكثر مرونة وفعّالية وأعاد تشكيل علاقاتها بالمصارف المراسلة

تواجه المصارف العربية تحدّيات قانونية ودولية متزايدة في ظل التغيُّرات العميقة في البيئة التنظيمية العالمية، والتي أصبحت أكثر تعقيداً وتشدُّداً، خصوصاً في ما يتعلق بالإمتثال لمتطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشفافية الضريبية. وقد أدّى تصاعد هذه المتطلّبات إلى ضغوط متزايدة على المصارف العربية، حيث باتت ملزمة بالإمتثال لتشريعات دولية مثل قانون الإمتثال الضريبي الأميركي (FATCA) والمعيار المشترك للإفصاح الضريبي (CRS) الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) التي تشكل الإطار المرجعي الدولي في هذا المجال.

وفي هذا السياق، يشكل الحفاظ على علاقات مستقرّة مع المصارف المراسلة تحدياً متنامياً، والتي أصبحت أكثر حذراً في التعامل مع المصارف التي تعمل في بيئات تصنّف على أنها عالية المخاطر أو تفتقر إلى أنظمة إمتثال فعّالة، وقد أدّى ذلك إلى إنسحاب عدد من المصارف الدولية من علاقاتها المراسِلة مع بعض المصارف العربية، مما قلّص عدد الحسابات المتاحة وأثّر سلباً في قدرة هذه المصارف على إجراء التحويلات الدولية أو تسهيل العمليات التجارية.

وقد تفاقمت هذه التحديات نتيجة تأثير العقوبات الدولية، لا سيما المفروضة من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على بعض الدول العربية، مما ألزم المصارف بإتباع إجراءات دقيقة للتحقُّق من خلفيات العملاء والعمليات لتجنُّب خرق هذه العقوبات وما قد يترتب عليه من غرامات أو أضرار بالسمعة.

وقد ساهم إدراج بعض الدول العربية ضمن القوائم الرمادية أو السوداء الخاصة بـFATF في زيادة القيود المفروضة على مصارفها، ما أضعف من قدرتها على جذب رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية.

الإجراءات المتخذة من المصارف العربية

عملت المصارف العربية خلال السنوات الأخيرة على مواجهة التحدّيات القانونية والدولية المتصاعدة من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات الإصلاحية العميقة، التي تهدف إلى تلبية متطلّبات المصارف المراسلة والحفاظ على موقعها ضمن النظام المالي العالمي. وقد أدركت هذه المصارف أن إستمرارها في الوصول إلى الأسواق العالمية يتطلب إلتزاماً صارماً بالمعايير الدولية في مجالات الإمتثال، الشفّافية، وإدارة المخاطر، ولذلك بدأت بإعادة هيكلة منظوماتها الداخلية على مستويات متعدّدة.

وفي مقدّمة هذه الجهود، سعت المصارف إلى تعزيز أنظمة الإمتثال من خلال إنشاء وحدات متخصّصة ومستقلة تمتلك الصلاحيات والموارد الكافية للقيام بمهامها بكفاءة. وقد تم إرساء سياسات داخلية صارمة تراعي توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وقواعد الإمتثال الدولية، مع تبنّي منهجية قائمة على تقييم المخاطر بدلاً من الإكتفاء بالإجراءات الشكلية. وقد شمل هذا التحوُّل تدريب الطواقم البشرية وتأهيلها، وتوظيف كوادر ذات خبرة في مجالات الإمتثال والقانون الدولي، إلى جانب الإستعانة بشركات إستشارية عالمية لتطوير الإجراءات الرقابية وفق أفضل الممارسات.

وفي الوقت عينه، لعبت التقنية أيضاً دوراً محورياً في هذه المعالجة، إذ قامت مصارف عدّة بتحديث بنيتها التحتية الرقمية عبر إعتماد حلول تقنية متقدمة في مجال مراقبة العمليات وتحليل البيانات، كما باتت أنظمة رصد المعاملات المشبوهة وأدوات الذكاء الإصطناعي تُستخدم على نطاق واسع لرصد الأنماط غير الإعتيادية في العمليات المصرفية، مما مكّن المصارف من إكتشاف مؤشرات الجرائم المالية في وقت مبكّر والتعامل معها بسرعة وفعّالية. كما قامت بتعزيز نظم «إعرف عميلك» (KYC) والعناية الواجبة المعزّزة (EDD)، حيث تم توسيع نطاق جمع المعلومات والتحقُّق منها لضمان الشفافية الكاملة في البيانات، خصوصاً عند التعامل مع عملاء أو كيانات من جنسيات أو قطاعات عالية المخاطر.

ومن أجل ترسيخ الثقة مع المصارف المراسلة، بدأت المصارف

العربية بإظهار مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية، عبر إعداد تقارير دورية مفصلة حول أنشطتها وسياساتها الإمتثالية، ومشاركة هذه المعلومات طوعاً مع شركائها الدوليين. كما دخلت بعض المصارف في مفاوضات مباشرة مع المصارف المراسلة لإعادة بناء العلاقات المتوقفة، مستندة في ذلك إلى التحسينات الجوهرية التي أجرتها على بيئتها التنظيمية والتشغيلية. إلى جانب ذلك، لم تغفل المصارف أهمية الإلتزام بالمعايير الدولية في الشفافية الضريبية، حيث بادرت إلى تطبيق متطلّبات اتفاقية CRS، مما ساهم في إزالة بعض الهواجس لدى المصارف الدولية حيال إحتمالية التهرب الضريبي أو الغموض في تدفق الأموال. كذلك، قامت المصارف بتعزيز تعاونها مع الجهات الرقابية المحلية والإقليمية، من خلال تبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمواءمة التشريعات المصرفية مع المعايير العالمية، مما إنعكس إيجابًا على نظرة المؤسسات الدولية لواقع الإمتثال في المنطقة العربية.

بفضل هذه الإجراءات، بدأت بعض المصارف العربية في تعزيز علاقاتها مع المصارف المراسلة تدريجاً، وأصبحت تنظر إليها على أنها شريكة أكثر موثوقية وإنفتاحاً على الإمتثال لمتطلّبات الشفّافية والحوكمة، مما يُعزز من قدرتها على لعب دور فاعل في التجارة العالمية والتحويلات العابرة للحدود في بيئة مالية تتسم بمزيد من التدقيق والرقابة.

التحوُّل الرقمي كأداة داعمة للإمتثال

يشكّل التحوُّل الرقمي اليوم ركيزة أساسية في دعم إمتثال المصارف العربية للمعايير القانونية والدولية، حيث أصبح الإستثمار في التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية الحديثة عنصراً حاسماً في مواجهة التحدّيات المتزايدة من قبل المصارف المراسلة والجهات الرقابية العالمية، فقد أدركت المصارف أن

الإعتماد على الأساليب التقليدية في الإمتثال لم يعد كافياً في ظل التعقيد المتزايد للتشريعات، وتنامي حجم البيانات والعمليات المصرفية العابرة للحدود، مما إستدعى تبنّي حلولاً رقمية متقدّمة لتعزيز الحوكمة والشفافية ومكافحة الجرائم المالية.

وفي هذا الإطار، بدأت المصارف العربية تبنّي أنظمة رقمية ذكية قادرة على تحليل البيانات الضخمة وتحديد الأنماط السلوكية غير الإعتيادية، بما يساعد على إكتشاف العمليات المشبوهة في مراحل مبكرة، كما تم إدخال أدوات الذكاء الإصطناعي والتعلّم الآلي في عمليات الرقابة، مما أتاح مستوى أعلى من الدقة والسرعة في رصد المخاطر المحتملة، وتوفير تقارير تحليلية آنية تساعد في اتخاذ قرارات قائمة على البيانات. ولا تقتصر هذه الأنظمة على مراقبة المعاملات فحسب، بل تشمل أيضاً تقييم مخاطر العملاء، وإجراء تدقيق مستمر على مدى إلتزامهم، وتحديث بياناتهم بصورة تلقائية إستناداً إلى مؤشرات الخطر.

كما مكّن التحوّل الرقمي المصارف من تطبيق إجراءات «إعرف عميلك» (KYC) بشكل أكثر شمولية وفعّالية، من خلال دمج قواعد البيانات المحلية والعالمية وتفعيل أدوات التحقق الرقمي للهوية، مما قلّص من الإعتماد على الوثائق الورقية ورفع من مستوى الكفاءة التشغيلية. وقد ساهمت هذه التقنيات أيضاً في تسهيل عمليات العناية الواجبة المعزّزة (EDD) عند التعامل مع العملاء أو الدول المصنّفة على أنها عالية المخاطر، مما يُعد عنصراً حاسماً في الحفاظ على علاقات مراسلة مستقرة. ولا يقل أهمية عن ذلك إستخدام تقنيات الإمتثال التنظيمي (RegTech)، التي باتت تشكل العمود الفقري للإدارة الفعّالة للمخاطر، إذ تتيح للمصارف أتمتة العمليات الرقابية، وتحديث السياسات الداخلية بما يتماشى مع التغيُّرات المستمرة في البيئة القانونية الدولية، مما يقلّل من الأخطاء البشرية ويعزز التكيُّف السريع مع متطلّبات الجهات الرقابية.

في المحصّلة، لقد ساهم التحوُّل الرقمي في تمكين المصارف العربية من بناء بيئة إمتثال أكثر مرونة وفعّالية، وأعاد تشكيل علاقاتها بالمصارف المراسلة من موقع الضعف إلى موقع الشريك القادر على الإلتزام، مما يعزّز من فرص بقائها ضمن

النظام المالي العالمي، ويمنحها القدرة على المنافسة والنمو في عالم تحكمه البيانات وتراقبه الخوارزميات.

خلاصة وتوصيات

إنطلاقاً من حجم التحديات القانونية والدولية التي تواجهها المصارف العربية، وفي ضوء التحوُّلات المتسارعة في معايير الإمتثال العالمي وإشتراطات المصارف المراسلة، تبرز مجموعة من التوصيات الإستراتيجية بغية تعزيز قدرة المصارف العربية على التكيُّف مع المتطلّبات الدولية وضمان إستمرارية علاقاتها مع الشركاء المصرفيين في الخارج.

وفي هذا السياق، يُوصى أولًا بإنشاء منصّات تعاون وتكامل إقليمي بين المصارف العربية، تهدف إلى تبادل الخبرات في مجال الإمتثال وتوحيد المفاهيم والممارسات التنظيمية، خصوصاً في ما يتعلّق بتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتحديث إجراءات «إعرف عميلك» والعناية الواجبة، كما يُوصى بتبنّي نهج قائم على الابتكار التكنولوجي في تعزيز الإمتثال، من خلال الإستثمار في حلول الإمتثال الرقمي (RegTech) التي تُتيح أتمتة العمليات الرقابية، وتحسين إدارة البيانات، وتقليل مخاطر الخطأ البشري. وعلى المصارف أيضاً تسريع التحوُّل الرقمي في العمليات المرتبطة بالتحقق من هوية العملاء، وتحديث بياناتهم، ورصد المعاملات المشبوهة، بما يتوافق مع التوجهات العالمية في إستخدام الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدمة لتعزيز فعّالية نظم الإمتثال.

وفي موازاة ذلك، ينبغي تعزيز ثقافة الامتثال في البيئة المؤسسية للمصارف، ليس فقط على مستوى وحدات الامتثال والرقابة، بل على مستوى جميع الإدارات والموظفين، وعبر برامج تدريب مستمرة، وشهادات مهنية متخصصة، وتحديث السياسات الداخلية بما يضمن المواءمة مع المتطلّبات المتغيّرة للبنوك المراسلة. ومن المهم أن تُدمج مؤشرات الأداء المرتبطة بالإمتثال ضمن آليات التقييم الإداري، لضمان التزام فعلي يتجاوز الطابع الشكلي.

كذلك، يُوصى بتقوية العلاقات الإستراتيجية مع المصارف المراسلة عبر الشفافية الكاملة وتقديم تقارير دورية توضح إجراءات المصرف في مجال الحوكمة ومكافحة الجرائم المالية، مع العمل على بناء جسور الثقة من خلال زيارات متبادلة، ومذكرات تفاهم، وتعاون مشترك في مجالات الإمتثال والتدريب وتبادل المعلومات. علماً أن هذه الخطوة ستُعيد تموضع المصارف العربية كشركاء ملتزمين، وليس كمصدر للمخاطر.

وعلى المستوى السياساتي، يُوصى بأن تتبنّى السلطات الرقابية في الدول العربية نهجاً موحداً إقليمياً تجاه المعايير الدولية، من خلال سن تشريعات مرنة وواضحة تستند إلى توصيات FATF ومعايير بازل، مع توفير بيئة تنظيمية داعمة تساعد المصارف على الإمتثال من دون الإضرار بكفاءتها التشغيلية، كما يُقترح إنشاء وحدة مركزية في كل بلد، بالتعاون مع البنك المركزي، تعنى بمتابعة العلاقة مع البنوك المراسلة وتنسيق الردود على أي إستفسارات أو تحذيرات قد تؤثر على الإستقرار المالي الوطني.

وأخيراً، من الضروري تطوير نظام إقليمي موحد لتصنيف المخاطر، يُتيح تبادل المعلومات بين المصارف العربية حول العملاء والمؤسسات عالية الخطورة، مما يسهّل عملية إتخاذ القرار ويُوفر أساساً مشتركاً لبناء الثقة مع الشركاء الدوليين.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

تطورات هجمات الفدية والإبتزاز الإلكتروني في الربع الأول من العام 2025
الولايات المتحدة وكندا أكثر الدول تضرّراً بهجمات الفدية

كشفت وحدة الأبحاث التابعة لشركة بالو ألتو نتوركس، في تقريرها العالمي للإستجابة للحوادث الأمنية لعام 2025، عن إستمرار تصاعد هجمات الإبتزاز الإلكتروني وبرمجيات الفدية خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني ومارس/ آذار 2025، مشيرةً إلى أن 86 % من الحوادث التي تم رصدها أدت إلى توقف الأعمال، وتنوّعت آثارها بين تعطيل العمليات والإضرار بسمعة المؤسسات المستهدفة.

وأشار التقرير إلى عدد من التوجُّهات البارزة في مشهد التهديدات الإلكترونية، من بينها تقديم الجهات التخريبية لمطالب تعويض زائفة، ووجود أدلة على تعاون بين جهات حكومية ومجموعات تطلب الفدية، بالإضافة إلى إعتماد أدوات متقدّمة لتجاوز تقنيات الكشف ومنع الهجمات، لا سيما في بيئات الحوسبة السحابية. كما سجل التقرير إرتفاعاً في التهديدات الناجمة عن عناصر داخلية داخل المؤسسات.

وأكدت «بالو ألتو نتوركس» أن عملاءها يستفيدون من حماية متقدمة من خلال حلول «أمن الشبكات» (Network Security) ومنصة «كورتكس» (Cortex)، مع توفير تقييمات مخصصة لمدى الجاهزية لمواجهة هجمات الفدية، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات على التصدي للمخاطر بشكل استباقي.

هجمات الابتزاز الإلكتروني والفدية

بحسب التقرير، نجحت بعض الهجمات في تجاوز الدفاعات الرقمية عبر أساليب متقدمة، رغم تحسن أدوات الكشف المبكر. ففي مارس/ آذار 2025، تم رصد رسائل فدية زائفة وُجّهت إلى مسؤولين تنفيذيين، حيث إنتحل المهاجمون صفة مجموعة «بيان ليان» المعروفة أيضاً بإسم «بيتر سكوربيوس». كما جرى إستخدام إسم مجموعة «بابوك» لإعادة إبتزاز أكثر من 60 ضحية سابقة بإستخدام بيانات سبق تسريبها.

تورط جهات حكومية في هجمات طلب الفدية

في سابقة من نوعها، رصدت شركة بالو ألتو نتوركس في أكتوبر/ تشرين الاول 2024 تورط مجموعة «جامبي بايسيس» الكورية الشمالية بالتعاون مع «فيدلينغ سكوربيوس» في إستخدام بنية تحتية تابعة للدولة لنشر برمجية الفدية «بلاي». كما قامت مجموعة «مون ستون سليت» في مارس/ آذار 2025 بإطلاق حملة محدودة بإستخدام برمجية «كيلين».

أدوات جديدة وهجمات سحابية

أكد التقرير أن الجهات التخريبية باتت تستخدم أدوات لتعطيل أنظمة الإستجابة لنقاط النهاية (EDR)، في محاولة لتعطيل الدفاعات الإلكترونية. ورغم ذلك، تمكنت حلول «كورتيكس إكس دي آر» من كشف محاولات التسلل وإحباطها.

وتواصل برمجيات الفدية استهداف أنظمة تشغيل مثل لينوكس وماك أو إس، مع تسجيل نشاط مكثف لمجموعات مثل «بلينغ ليبرا» و«ميودلد ليبرا» في إختراق بيئات الحوسبة السحابية عبر إستغلال بيانات إعتماد مسرّبة أو إعدادات خاطئة.

التهديدات الناتجة عن عناصر داخلية

رصد التقرير أيضاً تنامياً في التهديدات الداخلية، لا سيما من عناصر تستخدم هويات مزيّفة تم توليدها عبر الذكاء الاصطناعي، في محاولات لاختراق شركات بهدف سرقة الرموز وطلب الفدية. وتضمّنت بعض الحالات تسريب رموز حسّاسة عبر منصّات عامة مثل GitHub.

المشاركون أكدوا أهمية الشراكة الأميركية – السعودية والإستفادة من الذكاء الإصطناعي

منتدى الإستثمار السعودي – الأميركي يعيد رسم خريطة التعاون الإقتصادي

الرئيس الأميركي دونالد ترامب مصافحاً محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد ورئيس الوزراء

أجمع المشاركون في منتدى الإستثمار السعودي – الأميركي في العاصمة السعودية الرياض، على أن العلاقات بين العاصمتين السعودية والأميركية دخلت مرحلة جديدة تتجاوز التعاون التقليدي نحو شراكات قائمة على الإبتكار ونقل المعرفة.

وكانت إنطلقت في الرياض فعّاليات المنتدى تزامناً مع زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب إلى السعودية في أول زيارة رسمية له خارج البلاد في مطلع ولايته الرئاسية الثانية.

ويُعد هذا المنتدى محطّة مفصلية في مسار الشراكة الإقتصادية بين البلدين، إذ إجتمع قادة الأعمال والمسؤولون لمناقشة فرص التعاون في مجالات متعدّدة.

وشهد المنتدى مشاركة كبار المسؤولين من الجانبين في جلسات نقاشية تناولت مجالات الطاقة والذكاء الإصطناعي، وسلاسل الإمداد والتقنيات المتقدمة، في ظل «رؤية السعودية 2030» ومساعي أميركا لإعادة هيكلة علاقاتها الإقتصادية الدولية.

وأجمع المشاركون في المنتدى على أن العلاقات بين الرياض وواشنطن تدخل مرحلة جديدة تتجاوز التعاون التقليدي نحو شراكات قائمة على الإبتكار ونقل المعرفة.

وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح

الفالح: السعودية باتت مركزاً عالمياً للإستثمار

وأكد وزير الإستثمار السعودي خالد الفالح في كلمته الإفتتاحية، «أن «رؤية 2030» مكّنت السعودية من التحوُّل إلى وجهة إستثمارية عالمية»، وقال: «إن السوق السعودية تشهد نمواً ملحوظاً على الصعيد الدولي، مدعوماً بإصلاحات هيكلية وبيئة

أعمال مشجعة»، موضحاً «أن الشراكات النوعية، وليس فقط رؤوس الأموال، هي ما تسعى إليه السعودية، إذ تُسهم في نقل المعرفة والتقنيات، وأن الخطط المشتركة مع أميركا تستهدف إستثمارات تتجاوز 600 مليار دولار قبل نهاية العقد، مع التركيز على قطاعات حيوية مثل الصناعة والطاقة المتجددة».

وأشار خالد الفالح إلى «أن المنتدى يعكس لحظة تاريخية لتجديد الإلتزام المشترك، وأن الوفد الأميركي الكبير يبرز الحرص على تعزيز شراكة إمتدت لأكثر من 90 عاماً، قوامها الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة»، موضحاً «أن الطاقة لا تزال حجر الزاوية، لكن «رؤية 2030» فتحت آفاقاً جديدة في قطاعات كالتعدين والصناعة والذكاء الإصطناعي التوليدي والحوسبة السحابية».

سكوت بيسنت

بيسنت: أميركا تعيد بناء شراكاتها الاستراتيجية

من جهته، أشار وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت إلى «أن إدارة الرئيس ترمب تسعى إلى تعزيز إستقلالية الإقتصاد الوطني عبر تقليص الإعتماد على بعض الشركاء التجاريين، بخاصة الصين، لمصلحة حلفاء موثوقين مثل السعودية»، موضحاً «أن المفاوضات الأخيرة مع بيجينغ في جنيف، قد أثمرت عن بوادر إتفاق يعيد التوازن للعلاقات التجارية، لا سيما في القطاعات الحساسة كالصناعات الدقيقة».

وأكد وزير الخزانة «أن أميركا ستطلق في منتصف العام 2025 حزمة من الإجراءات التحفيزية تشمل خفوضاً ضريبية وتخفيف القيود التنظيمية، بهدف تعزيز القدرة التنافسية لكل ولاية»، مشيراً إلى «أن الولايات المتحدة ستبقى وجهة مفضلة لرؤوس الأموال العالمية، مع تطلع خاص لزيادة الاستثمارات الخليجية، خصوصاً السعودية».

وزير المالية السعودي محمد الجدعان

الجدعان: ثقة متبادلة تترجم إلى أرقام

من جانبه أكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان خلال جلسة الحوار الرئيسة في المنتدى «أن الإستثمارات السعودية في السوق الأميركية تجاوزت مئات المليارات»، مشيراً إلى توسعها في قطاعات تعكس عمق الشراكة، لافتاً إلى «أن السعودية تمتلك إقتصاداً ناشئاً وقادراً على النمو مدعوماً بجيل شاب متمكّن من التكنولوجيا وحكومة ديناميكية»، موضحاً «أن الإستثمارات الأميركية في السعودية شهدت نمواً متسارعاً منذ إطلاق «رؤية 2030»، مدفوعة بإصلاحات تنظيمية ساعدت في إستقطاب كبرى الشركات»، معتبراً «أن السعودية تمتلك إقتصاداً ناشئاً وقادراً على النمو مدعوماً بجيل شاب متمكّن من التكنولوجيا وحكومة ديناميكية».

الشراكة الإستراتيجية في الذكاء الإصطناعي

من جانبه، أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي عبدالله السواحة «أهمية الشراكة الإستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة في مجال الذكاء الإصطناعي»، مشيراً إلى «أن هذا التعاون يقوم على إدراك مشترك وإلتزام حقيقي بالعمل مع الشركاء لتحقيق النجاح وتوسيع نطاق الإبتكار في قطاع يقدر حجمه بتريليونات الدولارات»، مؤكداً «أن السعودية تتبنّى نهجاً مسؤولاً في تطوير الذكاء الإصطناعي، بما يحقق الفائدة للمجتمعات ويراعي الجوانب الأخلاقية والأمنية».

وأوضح السواحة «أن المخاوف المتعلقة بإساءة إستخدام بعض التقنيات المتقدمة تظل مخاوف مشروعة»، إلاّ أنه شدّد على «أن التقنيات ذات الطابع المعقد، مثل الخوادم المزودة بمعالجات فائقة القوة، من الصعب إستغلالها بصورة خفية، مما يُعزز من مستويات الأمان والشفافية».

الرئيس الأميركي دونالد ترامب يتوسط كبار الشخصيات الخليجية والعالمية

جلسات نقاشية

وقد شهد المنتدى مشاركة كبار المسؤولين من الجانبين في جلسات نقاشية تناولت مجالات الطاقة والذكاء الإصطناعي، وأشار السواحة إلى «أن التعاون مع شركاء موثوقين ونشر هذه التقنيات وتبنيها لخدمة الصالح العام، يمثل الهدف الأسمى لهذا التعاون»، مؤكداً «أن السعودية تتبنّى نهجاً مسؤولاً في تطوير الذكاء الإصطناعي بما يحقق الفائدة للمجتمعات ويراعي الجوانب الأخلاقية والأمنية في آنٍ واحد».

وقال السواحة: «لقد عرضتُ مع مسؤول الذكاء الإصطناعي في البيت الأبيض ديفيد ساكس، كيف نطوّر روبوتات نانوية توظف الذكاء الإصطناعي التوليدي لمعالجة أمراض عديدة، وهو ما خفّض كلفة علاج المريض من 2.2 مليون دولار إلى 100 ألف دولار فقط».

وجهة قوية لرؤوس الأموال

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لـ «بلاك روك» لاري فينك: «إن السعودية باتت تشكل «وجهة قوية لرؤوس الأموال»، في وقت تتسارع فيه وتيرة النمو الإستثماري في البلاد»، مشيراً إلى أن السعودية «تشهد فرصاً إستثمارية ضخمة، وقد أسسنا فرقاً للإستثمار داخل السعودية، وبدأنا فعلياً في تطوير منتجات مالية مخصّصة للسوق المحلية».

(المصدر: «إندبندنت عربية»)

جانت من منتدى الإستثمار السعودي – الأميركي

The **Most Advanced**

Products & Service from iscore

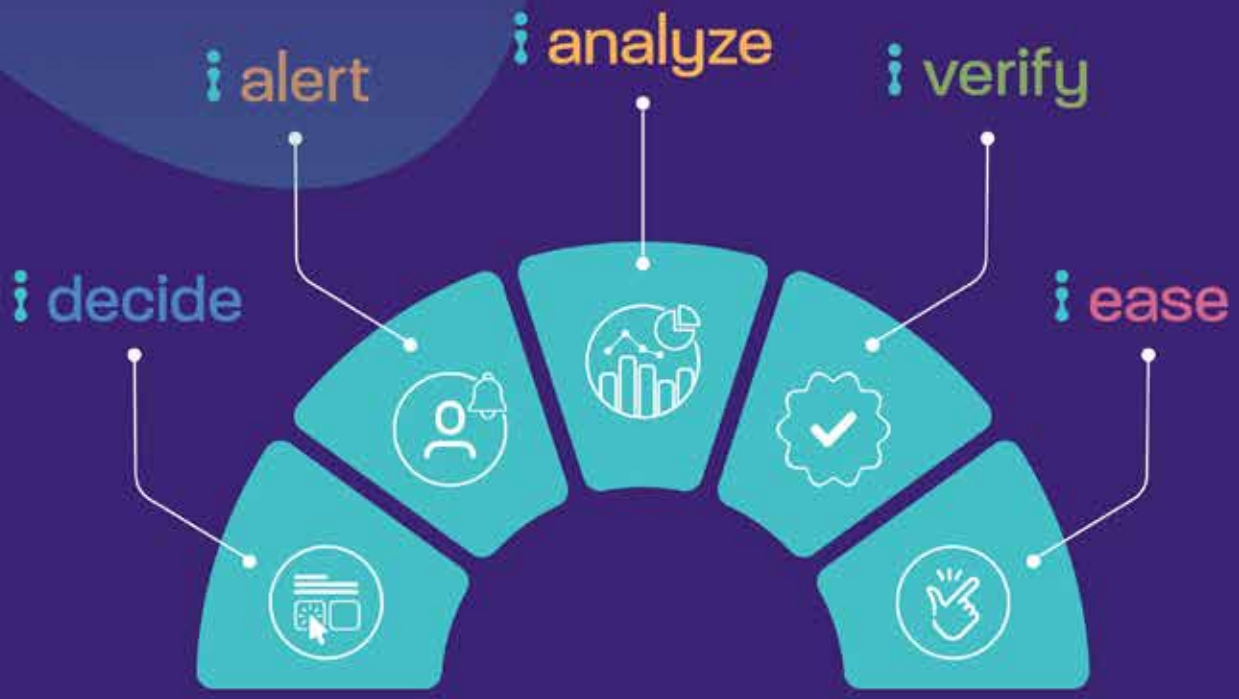

iscore

THE EGYPTIAN CREDIT BUREAU

ww.iscore.com.eg

/TheEgyptianCreditBureau

/iscore.egypt/

/TheEgyptianCreditBureau

تأثير تعليق العقوبات الأوروبية والأميركية على الإقتصاد السوري في مرحلة ما بعد 8 ديسمبر/كانون الأول 2024

منذ العام 2011، فرض الإتحاد الأوروبي سلسلة من العقوبات الإقتصادية على سوريا، شملت حظر الأسلحة، ومنع إستيراد النفط والمنتجات النفطية، وقيوداً مالية صارمة، منها تجميد أصول البنك المركزي السوري، ومنع المؤسسات المالية السورية من فتح فروع لها في أوروبا، إضافة إلى قيود على تصدير المعدات والتكنولوجيا التي يُمكن إستخدامها في القمع الداخلي أو مراقبة الإتصالات. كما إستهدفت العقوبات الأوروبية مئات الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السوري، وشملت تجميد الأصول وحظر السفر.

وفي 24 فبراير/شباط 2025، أعلن الإتحاد الأوروبي تعليقاً جزئياً للعقوبات، شمل قطاعات الطاقة، والبنوك، والنقل، حيث قرر مجلس الاتحاد رفع خمس جهات من قائمة الكيانات الخاضعة لتجميد الأموال، وهي: المصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف الادخار، والمصرف الزراعي التعاوني، ومؤسسة الطيران العربية السورية، مع السماح بوضع الأموال والموارد الإقتصادية لهذه الجهات تحت تصرف البنك المركزي السوري.

وقد إقترحت الدول الأوروبية أن يكون رفع العقوبات تدريجاً، مع الإبقاء على بعض القيود المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتجارة المخدّرات، والأسلحة، ما يعني أن مفاعيل العقوبات لم تُرفع كلياً بل أُعيد تشكيلها لتتماشى مع المرحلة الجديدة التي أعقبت سقوط النظام السابق.

أولاً: قطاع الكهرباء

رغم أن تعليق العقوبات الأوروبية قد يساهم في التخفيف من أزمة الكهرباء، إلاّ أنه لا يمثل حلاً جذرياً في المدى المنظور، نظراً إلى العوائق التقنية، والمالية، واللوجستية، التي لا تزال تعترض تطوير هذا القطاع. فالترخيص الأوروبي يتوافق مع الإطار العام للترخيص الأميركي رقم 24، الذي يسعى لتخفيف العبء عن المواطنين وضمان عدم إعاقة إيصال الخدمات الأساسية. لكن ذلك لا يعالج إشكالية استيراد قطع الصيانة والتكنولوجيا، والتي لا تزال محكومة بقيود قانون قيصر الأميركي.

لذلك، فإن العقود التي قد تسعى الحكومة الجديدة إلى توقيعها لتأهيل البنية التحتية للكهرباء ستصطدم بجملة من العقبات القانونية والمالية، ما يستدعي الإستعانة بمكاتب محاماة دولية لفك الإشتباك القانوني بين الأنظمة العقابية المختلفة.

ثانياً: قطاع الطاقة

تتمركز غالبية إحتياطات النفط السوري في مناطق شرق الفرات الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديموقراطية (قسد) والإدارة الذاتية، وهي مناطق لا يشملها قانون قيصر أو العقوبات الأوروبية. هذا الواقع يخلق معضلة مزدوجة: فمن جهة، قد يُشجع تعليق العقوبات الأوروبية بعض الشركات – كشل وتوتال – على النظر في إعادة الاستثمار، خصوصاً في حقول الرميلان وعمر، ومن جهة أخرى، فإن الحكومة السورية الجديدة لا تملك السيطرة الفعلية على تلك الحقول، ما يجعلها غير قادرة على جني العوائد المباشرة منها.

كما أن هذه الحقول تعرّضت لتخريب واسع خلال السنوات الماضية، وإستئناف الإنتاج منها يتطلّب إستثمارات ضخمة في الصيانة والتأهيل، وهو ما يصعب تنفيذه في ظل غياب التمويل والسيولة، وغياب قنوات تمويل خارجية فاعلة.

ثالثاً: الترخيص الأميركي العام رقم 24 (GL 24) وحدود تخفيف عقوبات وزارة الخزانة

في موازاة تعليق العقوبات الأوروبية، أصدرت وزارة الخزانة الأميركية – عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) – الترخيص العام السوري رقم 24 (GL 24)الذي يُتيح لبعض المعاملات مع المؤسسات الحاكمة في سوريا لمدة ستة أشهر، حتى 7 يوليو/تموز 2025. ويهدف هذا الترخيص إلى ضمان عدم إعاقة العقوبات لتقديم الخدمات العامة الأساسية بعد سقوط النظام السابق في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، مع إستثناء الكيانات العسكرية والإستخباراتية والأفراد الخاضعين للعقوبات.

ويسمح الترخيص بإجراء معاملات مع مؤسسات حكومية مثل وزارات الصحة، التربية، الموارد المائية، وغيرها، بما يشمل دفع الرسوم والضرائب وشراء التصاريح والخدمات العامة، إضافة إلى دفع رواتب العاملين غير المدرجين على قوائم العقوبات الأميركية. كما يغطي الترخيص المعاملات المرتبطة بقطاع الطاقة، بما في ذلك بيع أو توريد أو تخزين أو التبرع بالنفط، الغاز، والكهرباء، وحتى تقديم الوقود للمصافي ومحطات التوليد داخل سوريا.

كذلك يسمح GL 24 ببعض التحويلات الشخصية غير التجارية إلى سوريا، بما في ذلك المعاملات التي تمر عبر مصرف سوريا المركزي، بشرط أن تكون عرضية وضرورية ولا تشمل أشخاصاً أو كيانات مشمولة بالعقوبات.

رغم هذه التسهيلات المؤقتة، أكدت وزارة الخزانة أن العقوبات على الحكومة السورية، والبنك المركزي، والكيانات المرتبطة بالنظام، لا تزال قائمة، وأن هذا الترخيص لا يُعد رفعاً للعقوبات، بل مجرد استثناء مشروط ومحدود زمنياً. كما شدّدت على أن بعض الصادرات – وخصوصاً تلك الخاضعة للوائح إدارة التصدير (EAR) – قد تتطلب ترخيصاً إضافياً من وزارة التجارة الأميركية.

وبالتالي، فإن GL 24 يُمثل نافذة قانونية ضيّقة أمام الحكومة السورية الجديدة للتحرُّك في بعض المجالات الخدمية والطاقوية، لكنه يظل مقيّداً بشروط صارمة ولا يُغيّر من الإطار العام للعقوبات الأميركية المفروضة منذ العام 2011.

رابعاً: قطاع النقل

رغم أن تعليق العقوبات الأوروبية شمل قطاع النقل الجوي، إلاّ أن العقوبات الأميركية، وخصوصاً قانون قيصر، لا تزال تعوّق أي تقدم فعلي في هذا القطاع. فالعديد من الشركات الدولية تحجم عن التعامل مع مؤسسات الطيران السورية خشية التعرُّض للعقوبات، إضافة إلى إستمرار حظر توريد قطع الصيانة والطائرات، وغياب القدرة على إجراء التحويلات المالية عبر النظام المصرفي السوري.

وقد جاء قرار تعليق العقوبات الأوروبية على قطاع النقل كخطوة رمزية تهدف إلى تسهيل عودة اللاجئين وتشجيع الإستثمار الأوروبي في البنية التحتية السورية، خصوصاً في حال الاتجاه إلى خصخصة بعض المؤسسات. غير أن إستمرار القيود المفروضة على البنك المركزي والبنك التجاري السوري، وهما المخوّلان بتنفيذ الحوالات التجارية والإعتمادات، يقيّد هذا الإنفتاح المحتمل.

خامساً: التحديات البنيوية في التعامل مع العقوبات

لا تقتصر الإشكالات التي تواجه الحكومة السورية الجديدة على طبيعة العقوبات في حد ذاتها، بل تتعدّاها إلى غياب البنية المؤسسية القادرة على التعامل معها، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحدّيات كالآتي:

- غياب مكاتب محاماة وعلاقات عامة معتمدة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للدفاع عن مصالح الدولة ومتابعة ملف العقوبات.
- إفتقار الحكومة إلى فريق اقتصادي متخصّص قادر على التفاوض وفهم تعقيدات العقوبات الغربية وتقديم مقاربات قانونية ومؤسسية للتخفيف منها.
- ضعف القطاع الخاص الوطني المرتبط بالحكومة، وغياب شبكة رجال أعمال موالين يمكنهم تمثيل الدولة في العمليات التجارية الخارجية بشكل غير مباشر.
- عدم توافر أرصدة مالية خارجية يمكن إستخدامها في تطوير البنية التحتية، أو فتح خطوط استيراد وصيانة حيوية.

سادساً: الموقف البريطاني
تخفيف تدريجي وإستثناءات إستراتيجية

أعلنت الحكومة البريطانية يوم الخميس 24 أبريل/نيسان 2025، عن حذف 24 كياناً سورياً من قائمة العقوبات المفروضة منذ العام 2011، بما في ذلك البنك المركزي السوري وعدد من المصارف والشركات النفطية. ووفق إشعار رسمي نُشر على الموقع الإلكتروني للحكومة البريطانية، فقد تم رفع التجميد عن الأصول الخاصة بهذه الكيانات، لتشمل: مصرف سوريا المركزي، المصرف التجاري السوري، المصرف الزراعي التعاوني، الشركة السورية للنفط وشركة أوفرسيز بتروليوم تريدينغ (Overseas Petroleum Trading).

في الخلاصة، تشير هذه الخطوة إلى توجُّه بريطاني نحو تبنّي سياسة أكثر مرونة في التعامل مع المؤسسات الإقتصادية السورية، ربما بهدف تهيئة بيئة إستثمارية جديدة في مرحلة ما بعد النظام السابق، أو لمجاراة التغيُّرات في المواقف الأوروبية والأميركية المتعلّقة بالعقوبات.

ومع أن هذه الخطوة لا تعني رفعاً شاملاً للعقوبات البريطانية، إلاّ أنها تشكل سابقة لافتة قد تفتح المجال لمزيد من التعديلات في المستقبل، خصوصاً إذا إرتبطت هذه التغييرات بمشاريع اقتصادية، أو بتطورات سياسية تسمح بإعادة تأهيل بعض الكيانات الحكومية ضمن الأطر القانونية الدولية.

إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

البنك العربي الافريقي الدولي
arab african international bank

خلص شغلك من اي مكان مع
BUSINESS ONLINE BANKING

19555

• تطبق الشروط و الاحكام • اقرأ التعليمات المرفقة مع الموجد 044-009-200

للمرّة الأولى منذ العام 2017
الإقتصاد اللبناني إلى النموّ

تتشارك مؤسسات مالية وإنمائية دولية في رفع منسوب الترقبات الإيجابية الخاصة بالإقتصاد اللبناني، من دون التخلّي عن موجبات التحوّط والحذر، ربطاً بفاعلية وإستهدافات التغييرات السياسية الكبيرة بعد إنتهاء الحرب، وشروع السلطات التنفيذية والتشريعية في ترجمة التعهدات بتنفيذ إصلاحات بنيوية واسعة النطاق، إلى جانب إنعاش التواصل والمفاوضات الهادفة إلى عقد اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

توقع تسجيل 4.7 % نمواً اقتصادياً للمرة الأولى في لبنان منذ العام 2017

وتوقّع البنك الدولي، في تقرير، أن يسجّل لبنان، وللمرّة الأولى منذ العام 2017، نموّاً اقتصادياً نسبته 4.7 % خلال العام الحالي 2025، مدعوماً برزمة من الإصلاحات وتعافي القطاع السياحي والتحسّن في الإستهلاك وتدفّقات محدودة لإعادة الإعمار، ومحفزاً بتشكيل حكومة جديدة ملتزمة بالإصلاحات، مما شكّل فرصة مهمّة لمعالجة أزماته من خلال خطة تعافٍ شاملة.

بدوره، وضع صندوق النقد الدولي حداً فاصلاً لتباين التقديرات حيال حجم الناتج المحلي اللبناني، ليحددها عند مستوى 28.28 مليار دولار في نهاية العام الماضي (2024)، عقب إحتساب حصيلة رحلة الإنكماش المتواصلة خلال خمس سنوات متتالية، التي أفضت إلى هبوط حاد من سقف 50.93 مليار دولار عشية إنفجار الأزمات المالية والنقدية، أي ما يوازي خسارة 22.65 مليار دولار.

ويمثّل صدور التقدير عن المرجعية الدولية مؤشراً موثوقاً لدى المؤسسات المالية ووكالات التقييم الإئتماني، كما لدى السلطات المحلية والقطاع المالي، بخلاف الإعتماد على تحليلات متعارضة إستنتج بعضها إنحدار حجم الإقتصاد الوطني إلى عتبة قريبة من 20 مليار دولار، في حين قلّل بعضها الآخر من حدّة نسب الإنكماش الفعلي، إستناداً إلى صعوبات تتبع بيانات نمو الاقتصاد النقدي الذي يتعدى مستوى 10 مليارات دولار، وسيطرة الإقتصاد الموازي على حصة وازنة من الأنشطة وتدفق

الأموال والمعاملات التجارية من خارج القطاع المالي الشرعي.

بالتوازي، تم تحديث الترقبات الخاصة بالاقتصاد اللبناني ضمن التقارير الدورية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا)، لتحمل توقعات بنموّ الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 1.4 % خلال العام الحالي 2025، يتبعه نمو أعلى يبلغ 2.1 % للعام المقبل (2026)، ضمن سيناريو متمحور حول إنتهاء العدوان الإسرائيلي على البلاد، مع توقّعات بإنخفاض معدّلات التضخّم من 52.5 % خلال العام الماضي (2024) إلى 10 % خلال العام الحالي، و5 % للعام المقبل 2026.

ويُتوقّع، وفق تقرير «الإسكوا»، أن ينخفض العجز المالي إلى نسبة 9.2 % من الناتج المحلي خلال العام الحالي (2025)، ثم إلى نسبة 7.4 % في العام المقبل (2026)، بعدما بلغ نسبة 12 % خلال العام الماضي (2024) قبل التحسّن الطارئ على الوضع الإقتصادي والسياسي والأمني بعد الحرب. في حين قدّر صندوق النقد الدولي بأن يكون العجز في الحساب الجاري قد تحسّن من نسبة 23.9 % من الناتج المحلّي في العام 2023، إلى ما نسبته 18.2 % في نهاية العام الماضي (2024).

وقد حجب صندوق النقد الدولي تقديراته لنمو الناتج المحلي اللبناني للأعوام المقبلة وحتى سنة 2030، متذرعاً بإستمرار «الضبابية الشديدة» حول الأوضاع الإقتصادية، في حين قدّر نسبة الإنكماش المحقّقة خلال العام الماضي (2024) عند مستوى 7.5 %، بعد إنكماش جزئي بنسبة 0.7 % للعام 2023، وتسجيل نمو متواضع في العامَيْن 2021 و2022 بنسبة 2 و1 % تواليا.

(المصدر: الشرق الأوسط)

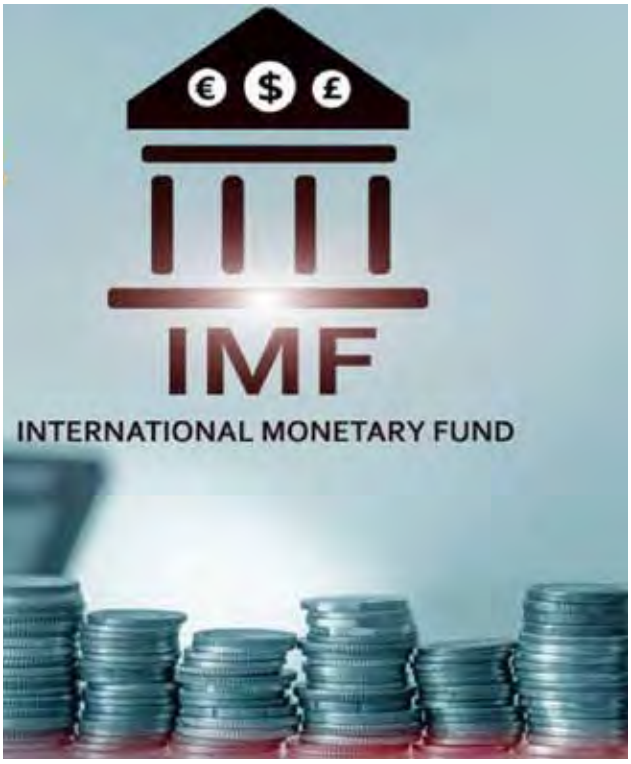

إتفاقية تعاون بين إتحاد المصارف العربية ومركز البحوث في الجيش اللبناني
الأمين العام للإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
الأمن والمعرفة ركيزتان أساسيتان للتنمية الشاملة
مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية العميد علي بوحمدان:
تجسيد حقيقي لإرادة مشتركة في العمل لخدمة وطننا

د. وسام فتوح مجتمعاً مع العميد علي بوحمدان في حضور العميد موسى كرنيب وعدد من الضباط

وقّع الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، ومدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني العميد علي بو حمدان، إتفاقية تعاون بين الإتحاد ومركز البحوث في الجيش، في مقر الأمانة العامة للإتحاد في العاصمة بيروت، في حضور مستشار رئيس الجمهورية الدكتور أنطوان صفير، ورئيس جهاز أمن السفارات العميد موسى كرنيب، وعدد من الضباط والشخصيات المصرفية الإقتصادية والادارية.

بعد النشيد الوطني اللبناني، ألقى العميد بوحمدان، كلمة أعرب فيها عن «سروره البالغ لوجودنا معاً في هذه المناسبة التي تجسّد جو التعاون المترافق مع العهد الجديد، الذي أولى أهمية كبرى للتواصل والتنسيق الإقليمي، لا سيما مع الدول العربية، حيث تُعتبر هذه المناسبة محطة مهمة ومشرقة في مسيرة التعاون بين المؤسسات الوطنية والإقليمية».

وقال العميد بوحمدان: «إن توقيع إتفاقية التعاون بين مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني وإتحاد المصارف العربية، ليس مجرّد توقيع على ورقة، بل هو تجسيد حقيقي لإرادة مشتركة في العمل وتكامل في الأدوار، وإستثمار في المعرفة والبحث من أجل خدمة وطننا ومجتمعاتنا».

أضاف العميد بوحمدان: «إن مركزنا، بوصفه الذراع الفكري والإستشاري للجيش اللبناني، يضع نصب عينيه أهمية بناء الشراكات مع المؤسسات الرائدة، خصوصاً تلك التي تلعب دوراً جوهرياً في الإقتصاد والتنمية، كإتحاد المصارف العربية. علماً أن هذه الإتفاقية تفتح أمامنا آفاقاً واسعة للتعاون في مجالات البحث والتدريب، وتبادل الخبرات وتحليل التحدّيات المستجدة على المستويين الوطني والإقليمي».

وقال العميد بوحمدان: «نحن ندرك تماماً أن الأمن لم يعد مقتصراً على المفهوم العسكري الضيّق، بل بات يشمل اليوم الأمن الإقتصادي والمالي والإجتماعي، وهذه الجوانب مترابطة لا يُمكن الفصل بينها، من هنا تأتي أهمية الشراكة التي نطمح من خلالها تقديم دراسات وأبحاث تُسهم في دعم صنّاع القرار وتعزيز الإستقرار وترسيخ التنمية المستدامة».

وتوجّه العميد بوحمدان بالشكر والتقدير إلى إتحاد المصارف العربية، قيادة وإدارة وفريق عمل، على الثقة المتبادلة والرؤية المشتركة، مؤكداً «أننا في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية،

توقيع الاتفاقية بين د. فتوح والعميد علي بوحمدان

سنكون شركاء فاعلين ومخلصين، ملتزمين تحقيق الأهداف التي سنضعها معاً».

وختم العميد بوحمدان قائلاً: «أقول بكل ثقة، إن هذا التعاون، بداية لمسار طويل من العمل المشترك، ونأمل في أن يشكل نموذجاً يُحتذى في التعاون بين المؤسسات البحثية والقطاع المالي والمصرفي في عالمنا العربي».

د. فتوح

وتحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، قائلاً: «يسعدني، أن أرحب بكم في مقر الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية في بيروت، لتوقيع مذكرة التفاهم بين الإتحاد ومركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني، التي تهدف الى تعزيز آليات التواصل وتبادل الخبرات والدراسات والمعرفة في المجالات العلمية ذات الإهتمام المشترك، والتعاون في عقد المؤتمرات والبرامج التدريبية وورش العمل والمشاريع المشتركة، هذه المناسبة تحمل أبعاداً رمزية وإستراتيجية، وتعكس عمق الثقة المتبادل بين المؤسستين، وتؤسس لشراكة علمية بنّاءة ترتكز على تبادل الخبرات وتطوير المعرفة في مجالات إستراتيجية ذات إهتمام مشترك».

أضاف د. فتوح: « يسرّني في هذه المناسبة، أن أقدم لمحة مختصرة عن إتحاد المصارف العربية، وهو منظمة عربية إقليمية منبثقة عن جامعة الدول العربية، وقد تأسس في العام 1974، متخذاً لبنان مقراً رئيسياً له، وهو مسجّل على لائحة البعثات الديبلوماسية والقنصلية لدى وزارة الخارجية اللبنانية، ولدى وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، ويهدف إلى دعم الروابط بين المؤسسات المالية الأعضاء، وتوثيق أواصر التعاون بينها والتنسيق بين أنشطتها، وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة، ويضم اليوم أكثر من 350 مؤسسة مالية ومصرفية، و16 بنكاً مركزياً عربياً، تتمتع بصفة عضو مراقب، إضافة إلى جمعيات المصارف المحلية».

ولفت د. فتوح إلى أنه «لطالما شكّل الجيش اللبناني صمّام أمان الوطن، وهو المؤسسة الوطنية التي توحّد اللبنانيين، وتجسّد أسمى معاني الإلتزام في الدفاع عن السيادة والوحدة والإستقرار، أُعلن أنه في ظل قيادة فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، الذي عرفناه قائداً للجيش ورمزاً للدولة، تأتي هذه الإتفاقية لتُترجم إرادة مشتركة في بناء جسور تعاون نوعي، يستند إلى المعرفة والتخطيط العلمي ويخدم المصالح العليا للبنان».

وأكد د. فتوح «نحن في إتحاد المصارف العربية، نؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمن والمعرفة يشكلان ركيزتين أساسيتين للتنمية الشاملة، ونرى في هذه الشراكة نموذجاً يُحتذى، يُسهم في توسيع آفاق البحث، ويُعزّز التكامل بين القطاع المصرفي والمؤسسات الأمنية في خدمة الوطن».

في الختام، وجّه د. وسام فتوح «أسمى آيات التقدير والإعتزاز للمؤسسة العسكرية ولجنودنا الأبطال الذين يسهرون على أمن الوطن وكرامته»، وقال: «حفظ الله لبنان، وحفظ جيشه الباسل، لتبقى راية الوطن عالية».

وختاماً، قدم العميد بوحمدان درعاً تكريمية الى الدكتور وسام فتوح، ثم كانت صورة تذكارية للمناسبة.

د. وسام فتوح والعميد علي بوحمدان يتوسطان الوفد المرافق وفريق عمل الاتحاد

ورش تدريبية متخصّصة لإتحاد المصارف العربية في الإمارات والكويت وعبر «الأونلاين»

نظم إتحاد المصارف العربية ورش عمل تدريبية متخصّصة، عبر الأونلاين، وفي كل من دبي (الإمارات العربية المتحدة) ودولة الكويت، وهي كالتالي:

ورشة تدريبية متخصّصة عبر «الأونلاين»

عن التحليل المالي والتقني للشركات

«فهم معمّق للبيانات المالية للشركات لغرض المشاركة في المخاطر من خلال التمويل أو الإستثمار»

نظّم الإتحاد ورشة عمل تدريبية مصرفية متخصّصة عبر «الأونلاين» – Online، (ما بين 28 و30 نيسان/ أبريل 2025) تحت عنوان: «التحليل المالي والتقني للشركات»، في حضور 30 مشاركاً من المصارف البحرينية والمصرية والسورية واللبنانية.

وقد قدم لهذه الورشة، على مدار ثلاثة أيام، المحاضر جورج الحمصي، مدير تطوير الأعمال لدى بنك الإعتماد اللبناني، لبنان.

وتأتي هذه الورشة بإعتبار أن التحليل المالي والتقني للشركات يحظى بإهتمام واسع من الأفراد الذين لديهم خلفية متنوّعة ومعنيّين في مختلف قطاعات الأعمال. علماً أنه في الحالة المباشرة، فإنّ الإدارة السليمة للشؤون المالية للشركة ضروري لضبط أدائها ورفع عائداتها. أما في الحالات غير المباشرة، فإنّ التحليل المناسب للشركات واجب لتقييم المخاطر لغرض تمويل متطلباتها النقدية من خلال قروض قصيرة أو طويلة الأجل. وإستكمالاً للتحليل الأساسي الكلاسيكي، سيُوفر التحليل التقني أو دراسات التخطيط أداة إضافية للإستثمارات المربحة في الوقت المناسب، مستندة إلى أساليب وتقنيّات يُطبقها ملايين من التجار في جميع أنحاء العالم.

وقد شارك في الورشة محللو الشركات، مدراء العلاقات، القطاع الخاص، مدراء البنوك، مدراء المحافظ، الوسطاء، المستثمرون من القطاع الخاص والمؤسسات، المصرفيون الإستثماريون ، مديرو المخاطر ومحللو البحوث ومنظمو مدراء المنتجات ومديرو الصناديق.

وترمي هذه الورشة إلى إتقان التحليل المالي للشركات من خلال فهم مكوّنات الميزانيات العمومية وبيانات الدخل، من خلال نهج مبتكر يستكشف أدوات مثيرة للإهتمام، كذلك فإنّ التحليل التقني سيوفّر قرارات إستثمارية أفضل في سوق الأوراق المالية.

ورشة مصرفية متخصّصة

في دبي – دولة الإمارات

عن «المرونة الإستراتيجية: إتقان خطة التعافي في البنوك»

كذلك نظم الإتحاد ورشة عمل مصرفية متخصّصة في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، (ما بين 14 و16 نيسان/ أبريل 2025) بعنوان: **«المرونة الإستراتيجية: إتقان خطة التعافي في البنوك»**، في حضور 15 مشاركاً من المصارف الإماراتية والليبية والأردنية والسودانية والمصرية والكويتية والعراقية.

وقد قدم لهذه الورشة على مدى ثلاثة أيام، المحاضر شادي رياشي، مدير أول في خدمات الإستشارات في شركة EY في لوكسمبور.

ورشة تدريبية متخصصة

في مدينة الكويت – دولة الكويت

عن «قادة التحول الإستراتيجي في مجال الذكاء الإصطناعي والخدمات المصرفية»

كما نظّم الإتحاد ورشة عمل مصرفية متخصصة في مدينة الكويت – دولة الكويت، (ما بين 4 و6 أيار/ مايو 2025)، بعنوان: «قادة التحوُّل الإستراتيجي في مجال الذكاء الإصطناعي والخدمات المصرفية»، وذلك في حضور 26 مشاركاً من المصارف الكويتية. وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر الدكتور سميح كوملوك، مدير أول للتدريب الرقمي في أكاديميةPWC – الشرق الأوسط.

وقد صُمّمت هذه الورشة خصيصاً لقادة القطاع المصرفي، حيث توفّر خارطة طريق شاملة لتبنّي الذكاء الإصطناعي، بدءاً من تحديد الرؤية والحوكمة، وصولًا إلى التطبيقات الواقعية في خدمة العملاء، وإدارة المخاطر، والإمتثال. وقد تم تزويد القادة بالمعرفة والأدوات اللازمة لقيادة تحوّل مؤسسي شامل في مجال الذكاء الإصطناعي بما يتماشى مع الأطر التنظيمية وتطور توقعات العملاء.

مصرف الجمهورية | المصرف الصديق
JUMHOURIA BANK

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 4442541 21 218+, 3334031/35 21 218+ :Phone
فاكس: 4442476 21 218+, 3332505 21 218+ :Fax
ص.ب: 685-3224 ,سويفت: jsmblyltxxx :Swift code: jsmblyltxxx , P.O Box: 685-3224

سياسات الكريبتو الجديدة تهدّد سيادة الإتحاد الأوروبي والبلدان العربية

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية
الدكتور وسام فتوح

لا شك في أن سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، المتعلّقة بالعملات المشفّرة والعملات المستقرة المدعومة من الولايات المتحدة US-backed stablecoins قد تؤثر على السيادة النقدية للاتحاد الأوروبي، وقد تُشكل العملات المستقرة المقومة بالدولار الأميركي Dollar-denominated Stablecoins تحدّياً لهيمنة اليورو وإستقراره المالي.

إستجابةً للتحدّيات، يكثّف البنك المركزي الأوروبي جهوده لتطوير اليورو الرقمي (Digital Euro) لحماية الإستقلال النقدي لأوروبا من خلال توفير بديل آمن مدعوم من البنك المركزي لحلول الدفع الرقمية المحلية والأجنبية. ويُتوقع أن يساعد اليورو الرقمي في تعزيز الشمول المالي، وخفض تكاليف المعاملات في جميع أنحاء منطقة اليورو.

لقد وضعت إدارة الرئيس الأميركي، سياسات عدّة متعلّقة بالعملات المشفّرة، فقد وقّع الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً لإنشاء إحتياطي من البيتكوين بهدف ترسيخ مكانة الولايات المتحدة كدولة رائدة في الأصول الرقمية. وإلى جانب إحتياطي البيتكوين، تم تشكيل مخزون من العملات المشفّرة الأخرى، كما تم حظر إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي الأميركي US Central Bank Digital Currency CBDC. كما قامت الولايات المتحدة بتعيينات رفيعة المستوى لتعزيز دور الأصول الرقمية في دفع عجلة الإقتصاد الأميركي. وقد ألغت الإدارة الأميركية بعض التشريعات التقييدية لتشجيع الإستثمار في العملات المشفّرة.

وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز مكانة الولايات المتحدة في مجال العملات المشفّرة على الصعيد العالمي.

ويُطبّق الإتحاد الأوروبي لائحة أسواق الأصول المشفرة Markets in Crypto Assets-MiCA ، التي تضع إطاراً موحّداً لأنشطة العملات المشفّرة في جميع دوله الأعضاء، وتتناول الشفافية والإفصاح، إذ يتوجّب على الجهات المصدّرة للأصول المشفّرة تقديم معلومات مفصلة لضمان الوضوح للمستثمرين، كما وتفرض على البورصات الحصول على التراخيص والإلتزام بمعايير تشغيلية صارمة. ويتعيّن على مصدّري العملات المستقرة الإحتفاظ بإحتياطات كافية وتقديم إفصاحات واضحة. كما وتضع لائحة أسواق الأصول المشفرة MiCA إجراءات لحماية المستهلك

الدكتور وسام فتوح

ومكافحة غسل الأموال ومعرفة العميل ومنع التلاعب بالسوق. وبذلك تهدف بنود لائحة أسواق الأصول المشفّرة MiCA إلى تشكيل نظام بيئي آمن وشفّاف وتعزيز الإبتكار في مجال العملات المشفّرة.

إن موقف إدارة الرئيس الأميركي المؤيد للعملات المشفّرة، والذي يفضّل العملات المستقرة المدعومة بالدولار، له تأثيرات جيوسياسية على سوق الأصول الرقمية على الصعيد العالمي.

وقد حذّر محافظ البنك المركزي الفرنسي من أن موقف ترامب المؤيد للعملات المشفّرة قد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي، بل وحتى إلى أزمة إقتصادية عالمية، وسيزيد من التوترات الجيوسياسية والإقتصادية المحيطة بتبنّي العملات المشفّرة.

وفي ظل هذه التحدّيات التي تفرضها سياسات ترامب المتعلقة بالعملات المشفرة، ولا سيما تأييده للعملات المستقرة المدعومة بالدولار، يعمل البنك المركزي الأوروبي على تسريع تطوير اليورو الرقمي لتوفير بديل آمن مدعوم من البنك المركزي للعملات الرقمية الخاصة والأجنبية، ويشدّد على تطبيق لائحة أسواق الأصول المشفرة MiCA لضمان الشفافية وحماية المستهلك وسلامة سوق العملات المشفرة. وتسعى آلية الإستقرار الأوروبية (European Stability Mechanism (ESM للحفاظ على السيادة النقدية في الإتحاد الاوروبي وتقليل الإعتماد على

العملات المستقرة المقوّمة بالدولار.

وتعكس هذه التدابير إلتزام الإتحاد الأوروبي بحماية إستقراره الإقتصادي والمالي في مواجهة المشهد العالمي المتطوّر للأصول الرقمية. ويُحقق البنك المركزي الأوروبي تقدّماً ملحوظاً في مشروع تطوير وإصدار اليورو الرقمي، بهدف تعزيز السيادة النقدية لأوروبا وتقليل الإعتماد على أنظمة الدفع الأجنبية. ويمر البنك المركزي الأوروبي حالياً بمرحلة تحضيرية تشمل وضع اللمسات الأخيرة على التشريعات المتعلقة باليورو الرقمي، وإختيار مزوّدي البنية التحتية، وإجراء الإختبارات الفنية. ومن المتوقع أن تُختتم هذه المرحلة في حلول أكتوبر/ تشرين الأول 2025. وقد إقترحت المفوّضية الأوروبية مشروع قانون لمنح اليورو الرقمي صفة العملة القانونية، مما يضمن إنتشاره على نطاق واسع في منطقة اليورو.

إن سياسة ترامب المتعلّقة بالعملات المشفّرة لها أيضاً تأثير كبيرعلى الدول العربية، إذ إن العديد من الدول العربية تعتمد على الدولار في التجارة والمعاملات المالية. وقد تُعزّز سياسات ترامب هيمنة الدولار من خلال العملات المستقرة، مما قد يحد من إعتماد العملات المحلية أو الإقليمية. وتدرس بعض دول الخليج، مثل الإمارات العربية المتحدة، إصدار عملات رقمية خاصة بها من قبل بنوكها المركزية CBDC للحفاظ على إستقلاليتها المالية والتكيّف مع المستجدات في الأسواق العالمية، مما يشير الى التأثير المتزايد للأصول الرقمية على الأنظمة المالية العالمية.

إن لسياسات ترامب المتعلقة بالعملات المشفّرة آثاراً عالمية واسعة، تتجاوز الإتحاد الأوروبي، حيث تُعزّز العملات المستقرّة المرتبطة بالدولار هيمنة الأخير على الصعيد العالمي، وتزيد من التقلُّبات في سوق العملات المشفّرة. وتسعى الصين الى تسريع مبادرات العملات الرقمية الخاصة بها لموازنة تأثير العملات المستقرة المدعومة من الولايات المتحدة.

وعليه يدعو إتحاد المصارف العربية جميع الدول العربية الى وضع الإستراتيجيات لمواجهة التحدّيات في وجه الأسواق المالية العالمية من السياسات والتشريعات الجديدة المتعلقة بالعملات المشفّرة، ويتقدم بالتوصيات التالية:

• التوصية الأولى – تعزيز التعاون الإقليمي: على الدول العربية مواءمة سياساتها المتعلّقة بالعملات المشفّرة لتشكيل إطار تنظيمي موحّد يُعزّز الإستقرار المالي.

• التوصية الثانية – تطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية: على الدول العربية تكثيف الجهود لإصدار عملات رقمية للبنوك المركزية للحفاظ على السيادة النقدية وتقليل الإعتماد على العملات الرقمية الأجنبية.

• تطوير الأطر التشريعية: على الدول العربية تطوير الأطر التشريعية لجذب الإستثمارات وتنويع إقتصادها بعيداً عن الإعتماد على النفط.

• التوصية الثالثة – موازنة المخاطر والفرص: على الدول العربية موازنة مخاطر الأمن المالي والإمتثال لمبادئ التمويل الإسلامي.

• التوصية الرابعة – تعزيز التعاون مع الإتحاد الأوروبي: ولمعالجة التحدّيات التي يفرضها المشهد العالمي المتطوّر للعملات المشفّرة، على الإتحاد الأوروبي والدول العربية التعاون لإصدار تشريعات إضافية للعملات المشفّرة والأسواق المالية، وتوطيد الشراكات لمواجهة التأثير العالمي للعملات المستقرة المدعومة بالدولار، ووضع قوانين أكثر صرامة للعملات المستقرة الأجنبية لضمان سيادة العملات المحلية في العالم العربي والإتحاد الأوروبي، وإرساء إطار تنظيمي شامل لتعزيز الإستقرار المالي، وتطوير وترويج العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) لتقليل الاعتماد على الدولار والعملات الأجنبية المستقرّة، وتوعية المواطنين والشركات بفوائد العملات الرقمية ومخاطرها وعواقب هيمنتها على العملات المحلية.

في المحصّلة إن هذه التدابير تحافظ على السيادة النقدية في العالم العربي والإتحاد الأوروبي، كما تعكس هذه التوصيات مزيجاً من الحذر والإبتكار، مع سعي الدول العربية للتكيُّف مع المشهد العالمي المتطوّر للعملات المشفّرة.

ياسر الشريفي رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين ممثلاً للقطاع المصرفي البحريني في اتحاد المصارف العربية

أعلن إتحاد المصارف العربية إختيار السيد ياسر الشريفي، رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين، ممثلاً للقطاع المصرفي البحريني لدى الإتحاد.

وتلقى الشريفي رسالة من الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، رحّب فيها بالشريفي عضواً في مجلس إدارة الاتحاد في تشكيله الثامن عشر وممثلاً عن القطاع المصرفي البحريني، ومساهماً فاعلاً في تفعيل دور الإتحاد لتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، ووضع الأسس الكفيلة لتمكينه من لعب دوره في خدمة الاقتصادات والمجتمعات العربية.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، أعرب الشريفي عن سعادته بحصوله على ثقة الإتحاد بإختياره عضواً في مجلس إدارته، مؤكداً «أن هذا الإختيار يمثّل إعترافاً بمكانة القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين ودوره المهم في تعزيز جهود الإتحاد لتحقيق التكامل المصرفي العربي»، مشيراً إلى« حرصه على نقل الخبرات البحرينية الرائدة في المجال المصرفي وتبادل أفضل الممارسات، والعمل مع الزملاء في مجلس الإدارة على تطوير السياسات المصرفية العربية التي تواكب المتغيّرات الإقتصادية العالمية وتدعم التنمية المستدامة.»

وشارك الشريفي في الإجتماع العادي الـ120 لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، الذي جرى خلاله إنتخاب رئيس ونائب رئيس لمجلس الإدارة في تشكيله الثامن عشر، وإنتخاب أعضاء من مجلس الإدارة للجنة التنفيذية وإنتخاب رئيس ونائب رئيس للجنة، وإنتخاب أعضاء ورئيس للجنة التدقيق، وإنتخاب رئيس وأعضاء لجنة الإستثمار لتعبئة الموارد المالية، كما شهد الإجتماع توقيع مذكرة خاصة بإنشاء لجنة المصارف الإسلامية، وترشيح عضوين لمجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية.

وعلى صعيد ذي صلة، شارك الشريفي في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025 في العاصمة المصرية القاهرة، والذي أقيم تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، بعنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الإقتصاد» وذلك في حضور نخبة من القيادات والشخصيات البارزة في القطاع المصرفي والمالي العربي.

إتحاد المصارف العربية ينعي الإقتصادي العربي الكبير عدنان القصار: أسس الحضور الإقتصادي العربي في بيروت

الراحل عدنان القصار

نعى إتحاد المصارف العربية، الوزير السابق رئيس الهيئات الإقتصادية عدنان القصار، وجاء في بيان النعي: «بقلوب يعتصرها الحزن والأسى، ينعي إتحاد المصارف العربية، المصرفي والإقتصادي البارز، الوزير السابق عدنان القصار، رئيس مجلس إدارة فرنسبنك، الذي رحل تاركاً إرثاً عظيماً في مسيرة العمل المصرفي والإقتصادي العربي.

برحيله، فقدت الساحة المصرفية شخصية إستثنائية كرّست حياتها للنهوض بالإقتصاد العربي، وتعزيز الحضور المالي والمصرفي في بيروت والعالم العربي. وكان الراحل من أبرز الداعمين لتكامل العمل العربي المشترك، وقد تُوّجت جهوده بتأسيس مبنى عدنان القصار للإقتصاد العربي، الذي أراده أن يكون مقراً دائماً لإتحاد الغرف العربية في بيروت، إيماناً منه بأن بيروت يجب أن تبقى الحاضنة الطبيعية للعمل العربي المشترك، ومركزاً إقتصادياً إقليمياً وعالمياً. تميّز القصار بمسيرة إستثنائية امتدت لسنوات، تولّى خلالها مناصب محورية، أبرزها رئاسة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان وإتحاد الغرف العربية، إلى جانب دوره الرائد في قيادة فرنسبنك، أحد الأعضاء البارزين في إتحاد المصارف العربية، والذي ساهم من خلاله في تطوير القطاع المصرفي وربط الإقتصاد العربي بأسواق عالمية، خصوصاً عبر شراكات متينة مع جمهورية الصين الشعبية».

وخلص البيان إلى «أن إتحاد المصارف العربية إذ يودّع هذه القامة المصرفية والإقتصادية الفذّة، يؤكّد أن إرث الفقيد سيبقى حيّاً في المؤسسات التي أسسها ودعمها، وفي الرؤية الواضحة التي سار بها لترسيخ بيروت عاصمة للإقتصاد العربي المشترك. نتقدّم بأحرّ التعازي من عائلته الكريمة، ومن أسرة فرنسبنك، ومن كافة العاملين في القطاعين المصرفي والاقتصادي، سائلين الله العليّ القدير أن يتغمّده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يُلهم ذويه ومحبيه الصبر والسلوان».

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف:
رؤية واقعية لإعادة الهيكلة بين الإصلاح وحماية الحقوق

الدكتور فادي خلف

رأى الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف في إفتتاحية التقرير الشهري للجمعية بعنوان «رؤية واقعية لإعادة الهيكلة بين الإصلاح وحماية الحقوق»، أنه «في ظل إقرار مشروع قانون إعادة هيكلة المصارف في مجلس الوزراء، والتحضير لمناقشته في مجلس النواب، تُطرح في الأوساط المصرفية جملة ملاحظات تهدف إلى إيجاد توازن واقعي بين الإصلاح المالي وحماية حقوق المودعين. فالأزمة اللبنانية الراهنة تتجاوز حدود الأرقام والحسابات، فهي تعبير عن خلل طويل الأمد في بنية الإدارة العامة ومالية الدولة، ما أدّى إلى أزمة نظامية غير مسبوقة، مما يُحتّم مقاربة قانونية خاصة».

أضاف د. خلف: «المصارف تخضع لتعاميم مصرف لبنان وسياساته، وقد تشدّد «المركزي» بتطبيقها في كافة الفترات وبخاصة منذ إندلاع الأزمة، وبالتالي لا يجوز تحميلها تبعات قرارات سيادية إلتزمتها خلال هذه الفترة. بعد أن حدد مشروع القانون متطلبات إستمرارية المصارف، أصبح من الضروري وضع إجراءات أكثر ملاءمة للمصارف التي تلتزم بها وعدم التعميم في الإجراءات».

تابع د. خلف: «في الجانب القضائي، من العدل إعادة النظر في بعض الآليات الإجرائية التي تنظم الطعن في قرارات الهيئة الخاصة الناظرة في أوضاع المصارف، من أجل إرساء توازن بين سرعة التنفيذ وضمانات التقاضي. أما النقطة الأهم فهي تتعلّق بتوقيت سريان بعض المتطلبات الفنية، بحيث يتناسق تنفيذ القانون مع خارطة الطريق المالية المنتظرة وعلى رأسها قانون معالجة الفجوة المالية».

مقاربة إصلاحية

ورأى د. خلف أن «النجاح الفعلي لأي خطة تعافٍ مرهون بمقاربة وطنية متكاملة، تعترف بأن ما يمرّ به لبنان هو أزمة نظامية فريدة في تاريخ الدول الحديثة، وتستلزم حلولاً إستثنائية لا تُشبه ما طُبّق في أزمات عابرة أو تقليدية. تنطلق هذه المقاربة من قاعدة صلبة قوامها العدالة والواقعية، وتشمل:

- إلتزاماً صريحاً لمبدأ حماية حقوق المودعين ضمن أي خطة إعادة هيكلة، بما يتماشى مع الدستور، وأحكام مجلس شورى الدولة، والمبادئ القانونية المحلية والدولية.
- تسوية سريعة للحسابات الصغيرة، لما لها من أثر فوري على شريحة واسعة من المودعين.
- إنشاء آلية مالية لتعويض المودعين تدريجاً، تموَّل من إمكانات مصرف لبنان، وعائدات الدولة الحالية والمستقبلية، ومساهمات المصارف.

• خلق أدوات مالية مرنة قابلة للتداول، تعيد إلى المودعين حق الوصول إلى سيولة تدريجية.
• رسملة القطاع المصرفي بطريقة تضمن إستمراريته، وتعزّز دوره في تمويل الإقتصاد.
• تفعيل المساءلة العادلة، مع إتباع التدرج في المسؤوليات بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف.
• الربط الجدّي بين مسارات الإصلاح المالي والنقدي من جهة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام واستثمار أصول الدولة من جهة ثانية».

واعتبر د. خلف أن «هذه المبادئ ليست تفصيلاً بل هي أساس لأي تعافٍ حقيقي. التحدّي اليوم هو في صياغة تشريعات عادلة، تطبَّق بشكل متّزن، وتحترم هرمية الأزمة وتوزيع مسؤولياتها، وصولاً إلى حلّ مستدام يُنصف المودعين، ويؤمن استمرارية تمويل القطاع المصرفي للإقتصاد المنتج».

صندوق النقد الدولي

ولفت د. خلف إلى أن «برنامج صندوق النقد الدولي يشكّل منطلقاً عملياً لإستعادة الثقة وإرساء الإستقرار. في هذا السياق، تجري مساعٍ جادة ومستمرة لرؤية إصلاحية مشتركة بين صندوق النقد والدولة اللبنانية والمصارف تُعيد الثقة بالقطاع المالي وتؤمّن مقوّمات الخروج من الأزمة. لا يُنظر إلى برنامج صندوق النقد الدولي كشرط خارجي مفروض، بل كإطار محفّز لإطلاق التعافي وتعزيز الثقة بالاقتصاد من خلال إنتظام السياسات النقدية والمالية وإتاحة التمويل الميسّر. غير أن تطبيقه في الحال اللبنانية يتطلّب معالجات إستثنائية تتجاوز المقاربات التقليدية، نظراً إلى كون الأزمة التي يواجهها لبنان غير مسبوقة، ما يستوجب رؤية إصلاحية متكاملة ومبتكرة تراعي خصوصية الواقع اللبناني وتعقيداته».

وختم د. خلف: «إن جوهر أي نهوض إقتصادي لا يُبنى فقط على الشروط والمعايير، بل على إرادة تنبع من الداخل وتتكامل مع الخارج. ولبنان، في هذه اللحظة الحاسمة، أمام فرصة لإعادة تعريف دوره المالي والإقتصادي على أسس العدالة، والمهنية، والإستقرار. الشراكة العملية المطلوبة بين المصارف، الدولة، وصندوق النقد، لا تنقذ نظاماً منهاراً فحسب، بل تبني نموذجاً يُحتذى به في إعادة النهوض من الأزمات. بناءً عليه، إن أيّ نص تشريعي، وأيّ مسار تفاوضي، وأي خطة إنقاذ، لا بد أن تُصاغ بروح الإنصاف، لتتماشى ليس فقط مع تعقيدات الواقع، بل مع تحديات المستقبل».

مبعوث الأمم المتحدة لتمويل أجندة 2030 د. محمود محيي الدين:
فرصة تاريخية لمصر في النظام العالمي الجديد وسط تفكك الإقتصاد التقليدي

الدكتور محمود محيي الدين

أكد الدكتور محمود محيي الدين، مبعوث الأمم المتحدة لتمويل أجندة 2030، «أن التغيُّرات الإقتصادية والجيوسياسية العالمية تمثل فرصة تاريخية لمصر لتأمين موقع بارز في النظام العالمي الجديد، إذا ما استثمر صانع القرار المصري هذه التحولات بذكاء.

وأوضح د. محي الدين في تصريحات تليفزيونية «أن السياسات الإقتصادية الأميركية الأخيرة ساهمت في تفكيك النظام الاقتصادي العالمي القائم منذ الحرب العالمية الثانية، من دون وجود بديل واضح، مما يفتح الباب أمام قوى ناشئة مثل الصين والهند لتشكيل نظام جديد».

وفي ما يخص مصر، أشار د. محيي الدين إلى «أن الأزمات العالمية، رغم تأثيرها، تتيح فرصاً حقيقية للنهوض من خلال تحسين مناخ الإستثمار وتخفيف البيروقراطية وتعزيز الإستثمارات في البنية التحتية والتعليم والصحة والطاقة المتجددة».

كما دعا د. محيي الدين إلى «تفعيل دور المحافظات في جذب الإستثمارات، وإعادة هيكلة السياسات المالية والضريبية لدعم القطاع الخاص»، مؤكداً «أن تحقيق الإستقرار الداخلي هو المفتاح لجذب الاستثمارات رغم الأوضاع العالمية المتقلبة».

وحث د. محيي الدين على «تنويع الشراكات الإقتصادية وتعزيز دور مصر في تجمعات مثل «البريكس» والإتحاد الأفريقي»، مؤكداً «أن التنمية الحقيقية تبدأ من الداخل عبر الإستثمار في الإنسان وتوطين التنمية وتحقيق بيئة إستثمارية أكثر جاذبية وشفافية».

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي جهاد أزعور: ثلاثة تحوّلات إستراتيجية كبرى في إقتصادات المنطقة والعالم

الدكتور جهاد أزعور

أعلن الدكتور جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي «أن العام 2025 هو عام التحوُّلات الكبرى، وهي تتمثل في ثلاث مسارات رئيسية: التحوُّل في الإقتصاد العالمي، التحوُّل في الإقتصاد الرقمي، والتحوُّل في التنمية الإقتصادية في المنطقة. وتظهر هذه التغيُّرات الإستراتيجية بالتدريج لكنها ستشكل ملامح المنطقة خلال السنوات المقبلة.

كذلك هناك تطورات جيوسياسية مستمرة ستؤثر على المشهد الاقتصادي، مع تباين التأثيرات بين دول الخليج، التي إستفادت من إصلاحات سابقة، ودول أخرى تواجه أزمات خانقة مثل مصر ولبنان، أو تخوض مرحلة انتقالية كما في سوريا واليمن.

يشدّد د. أزعور على أن المعالجة لا يُمكن أن تنجح ما لم تنطلق من الداخل، من رؤية وطنية شاملة، بدلاً من التعويل على العوامل الخارجية أو الاستحقاقات المفروضة.

أما إستعادة الثقة، سواء لدى المواطنين أو لدى المجتمع الدولي، فتُعدّ المدخل الأساسي لأيّ مسار تعافٍ اقتصادي، كما أن الصندوق يبقى شريكاً داعماً، يقدّم الخبرات والتمويل، لكنه ليس بديلاً من القرار السياسي المحلي، وفي رأي د. أزعور أن مفتاح الحل يكمن في قدرة اللبنانيين على بناء عقد إجتماعي جديد، يعيد صياغة العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الشفافية والمساءلة.

وفي معرض حديثه عن الرسوم الجمركية الأميركية، يعتقد د. أزعور أن التأثير المباشر على إقتصادات منطقة الشرق الأوسط

يبدو في الظاهر محدوداً، نظراً إلى ضعف الإرتباط التجاري المباشر بين معظم دول المنطقة والولايات المتحدة، بإستثناء قطاع النفط، إلاّ أنه شدّد على أن التأثير الأوسع والأكثر عمقاً قد يكون كبيراً، ولا سيما عبر ثلاثة محاور رئيسية.

أول هذه المحاور، بحسب د. أزعور، هو التأثير غير المباشر على قطاع النفط، إذ يؤدّي إنخفاض الطلب العالمي، الناجم عن تراجع التجارة العالمية وتباطؤ النموّ، إلى انخفاض أسعار النفط، ما ينعكس سلباً على الإقتصادات المصدّرة في المنطقة، ويؤثر على ميزان المدفوعات والإحتياطات النقدية.

أما المحور الثاني، فهو حالة عدم اليقين التي تخلقها هذه التوترات التجارية، ولا سيما للدول التي تعتمد على الأسواق المالية العالمية في تمويل ديونها، إذ إن أي اهتزاز في الأسواق أو ارتفاع في كلفة التمويل العالمية يُعدّ تحدياً مباشراً لهذه الدول.

المحور الثالث والأكثر إستراتيجية، يتمثل في التحوُّلات الجارية على صعيد سلاسل التوريد العالمية والتجارة، والتي قد تؤدي إلى تغيُّرات هيكلية في تدفق السلع والخدمات. ودعا د. أزعور دول المنطقة إلى التعامل مع هذه المتغيّرات من خلال تبنّي مقاربة إستراتيجية تقوم على رفع الإنتاجية، التي تُعد من الأسباب الرئيسية لإرتفاع معدّلات البطالة، وتعزيز التعاون الإقليمي.

بنك التعمير والإسكان
قصة نجاح في التحول
استطاع ترسّيخ مكانته في السوق المصرفي
وتحقيق طفرة نوعية في مسيرته ليصبح في مقدمة البنوك التجارية في مصر

على مدار أكثر من 45 عامًا، مثّل بنك التعمير والإسكان نموذجًا فريدًا للبنوك المتخصصة والرائدة في مجال الإسكان والتنمية العمرانية في مصر، فقد تمكن البنك من بناء جسورًا من الثقة مع ملايين العملاء، وكانت تلك الثقة هي المحرك الأساسي وراء قرار البنك الطموح بالتحول إلى بنك تجاري شامل يقدم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية بكفاءة وتنافسية عالية.

وفي عام2017 وتحت قيادة المصرفي القدير حسن غانم الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، بدأ البنك رحلته للتحول إلى بنك تجاري شامل يقدم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية إلى جانب ريادته في مجال التنمية العمرانية، وذلك من خلال استراتيجية استباقية طموحة تضع العملاء وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المتجددة على رأس قائمة أولوياتها، بدءً من تطبيق خطة تحول وتطوير شاملة لكافة قطاعاته وفروعه، تبنيه لنموذج أعمال مميز ومنفرد استطاع من خلاله تعظيم الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، تقديم وتطوير جميع الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات وعلى رأسها الخدمات الرقمية، تنفيذ خطة داعمة للشمول المالي تحت مظلة البنك المركزي المصري وجذب شرائح جديدة من المجتمع غير مشمولة مصرفياً للتعامل مع القطاع المصرفي، توسعاً جغرافياً ملحوظاً لشبكة فروعه لتتجاوز 100 فرع وتجهيزها وفقًا لأرقى المستويات الهندسية والإنشائية وبأحدث التقنيات المصرفية التكنولوجية، مع زيادة أعداد ماكينات الصراف الآلي لتغطية كافة محافظات الجمهورية، مما أدى إلى تمكنه من التوسع بقاعدة عملاءه ليخدم لأكثر من 2 مليون عميل بالقطاع المصرفي المصري.

وبفضل الرؤية الاستباقية والإدارة الحكيمة، انعكست هذه التحولات الاستراتيجية بشكل واضح على مؤشرات الأداء، حيث سجّل البنك **قفزات غير مسبوقة في صافي الأرباح**، إذ تمكن البنك من الوصول بصافي أرباحه إلى مبلغ 6 مليار جنيه بنهاية عام2023، واستمر هذا الأداء القوي بالتصاعد بشكل ملحوظ،

حسن غانم، الرئيس التنفيذي
العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان

مسجلاً صافي أرباح قدره 11 مليار جنيه بنهاية عام 2024، ومع بداية عام 2025، واصل البنك مسيرة نموه المستدام، محققًا صافي أرباح قدرها4.821 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام2025، ليبرهن البنك بذلك على نجاح تطبيق استراتيجيته الطموحة، ودوره كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة التي تسهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

ومع إطلاق بنك التعمير والإسكان لاستراتيجيته الجديدة للفترة من 2025 إلى 2030، يواصل البنك مسيرته الطموحة نحو مرحلة جديدة من النمو المستدام، مستهدفاً بذلك أن يصبح في مقدمة الخيارات البنكية في السوق المصرفي المصري، من خلال تحسين كفاءة البنك التشغيلية وزيادة مرونته المؤسسية بما يعزز قدرته على الابتكار ومواكبة المتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي.

استراتيجية البنك الجديدة (2025-2030) تؤتي ثمارها وتدفع بمؤشرات الأداء المالي لمستويات غير مسبوقة

وفي انطلاقة قوية تجسد أولى ثمار تلك الاستراتيجية تمكن بنك التعمير والإسكان من تحقيق أداءً مالياً متميزاً يعكس نجاح انطلاق تنفيذ خطته الاستراتيجية، مضيفًا محطة جديدة في مسيرة نجاحه ليعزز بها مكانته الريادية كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري، فقد تمكن البنك من تحقيق معدلات نمو قوية، محققاً بذلك قفزة نوعية على مستوى نتائج الأعمال لكافة القطاعات خلال الفترة المالية المنتهية في 31 مارس2025.

وفي هذا السياق أعرب حسن غانم، الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، عن فخره بتمكن البنك من جني ثمار تطبيق استراتيجيته الجديدة للفترة (2025-2030)، مشيراً إلى أن تحقيق مصرفه لأداءً مالياً متميزاً خلال الفترة المالية المنتهية في 31 مارس2025، يعكس نجاح توجهات الاستراتيجية التي بدأ البنك في تنفيذها منذ بداية العام، والتي تستهدف أن يصبح البنك في مقدمة الخيارات البنكية في السوق المصرفي المصري، من خلال تحسين كفاءة البنك التشغيلية وزيادة مرونته المؤسسية بما يعزز قدرته على الابتكار وتحقيق نمو مستدام، بالإضافة إلى تبني نهج "الرقمنة أولاً" وسعيه لبناء وتطوير منظومة رقمية متكاملة تواكب متطلبات السوق المصرفي المتسارعة، مع التركيز على تحسين تجربة العملاء وتعزيز ثقتهم الممتدة لأكثر من 45 عامًا، من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم المتجددة باحترافية وكفاءة لضمان تقديم أعلى مستويات الخدمة المصرفية، ليعزز البنك بذلك مكانته الريادية كأحد أكبر البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري، لافتاً إلى حرص البنك على بناء علاقات قوية وفعالة مع عملائه من قطاعي الأفراد أو المؤسسات، من خلال تقديم حلول مالية مرنة ومصممة خصيصًا لتناسب احتياجاتهم وتوقعاتهم من حيث الأسعار والتكلفة.

وأشار غانم إلى استكمال مصرفه التركيز على تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وإدارة التكاليف التمويلية بشكل استباقي، إذ تمكن البنك من تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة، مع الحرص على إدارة الموارد بفعالية لزيادة معدلات الربحية بشكل مستدام، والذي أسفر عن نتائج ملحوظة في تحسين الأداء المالي، إذ ارتفعت صافي إيرادات التشغيل بنسبة **79 %** لتصل إلى مبلغ **7.573** مليار جنيه مقابل **4.231** مليار جنيه خلال نفس فترة المقارنة عن عام 2024.

وأوضح غانم إلى مواصلة مصرفه وضع رضا العملاء في صدارة استراتيجيته الجديدة، مع فهم تطلعات العملاء الحاليين والجدد وتلبية احتياجاتهم بمرونة وكفاءة، مما أسهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك، من خلال تعزيز ثقتهم وتشجيعهم على الاستثمار في باقة متنوعة من منتجاته وخدماته المصرفية.

مشيراً إلى مواصلة البنك في تعزيز مكانته الرائدة في السوق المصرفي المصري، مما أسهم في تحقيق نمو مستدام لأصوله الخاصة به، حيث بلغ إجمالي الأصول **176.806** مليار جنيه خلال الفترة المالية المنتهية في 31 مارس2025

شراكات تكنولوجية وتحديثات متسارعة تُعزز حضور بنك التعمير والإسكان في المشهد الرقمي

وعلى صعيد التحول الرقمي أوضح غانم أن مصرفه يتبني استراتيجية توسعية جديدة في هذا المجال، مستهدفاً بذلك بناء منظومة رقمية متكاملة تستجيب لمتطلبات السوق المصرفي وتلبي تطلعات العملاء المتجددة، مع تحقيق أعلى مستويات المرونة والابتكار لضمان نمو البنك المستدام، مؤكدًا على مواصلة مصرفه التعاون مع كبرى شركات التكنولوجيا المالية بهدف تصميم حلول مرنة تسهم في دعم النمو والتطوير، بالإضافة إلى تطبيق كل ما يستجد في مجال التكنولوجيا المالية، مع تحديث البنية التكنولوجية وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية من خلال استثمارات متنامية بما يفي بالتحول الرقمي السريع والمتلاحق، تماشياً مع سياسة البنك المركزي ورؤية مصر 2030.

الاستدامة والمسؤولية المجتمعية التزام لا يتجزأ من هوية البنك

وبالإضافة إلى النتائج المالية القوية التي حققها البنك، أعرب غانم عن اعتزاز الإدارة وسعيها المتواصل نحو ترسيخ معايير الاستدامة في مختلف أنشطة البنك التشغيلية، باعتبارها ركيزة أساسية في استراتيجيته الخمسية الجديدة، لما لها من دور محوري في دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدًا على حرص البك على تبني أفضل

الممارسات المستدامة المتعارف عليها بالقطاع المصرفي، إلى جانب مشاركته الفعالة في تمويل عدد من المشروعات الاستراتيجية والداعمة لتوجهات الدولة نحو التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، واهتمامه الدائم بتطبيق حلول صديقة للبيئة، من خلال المشاركة في العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة، حيث بلغ إجمالي التمويلات المخصصة لخدمة مبادئ التمويل المستدام مبلغ **7.791** مليار جنيه على مستوى قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى أن خلق قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذات الصلة هو هدف استراتيجي فضلًا عن كونه التزام أخلاقي.

وأكد غانم، على مواصلة مصرفه تعزيز مكانته كمؤسسة مالية مسؤولة، من خلال تكثيف جهوده في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، والتي تشكل محورًا رئيسيًا في استراتيجيته الجديدة، إذ يحرص البنك على أن يكون دائماً عضو مسؤول وفعال لخلق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع، من خلال توفير حياة كريمة للمواطنين ودعمهم بتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم من الحقوق الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة، مشيراً إلى أن مصرفه يولي اهتمامًا خاصًا بدعم ذوي الهمم باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، إلى جانب إيمانه بأهمية تمكين المرأة والشباب، إذ يحرص البنك على المشاركة الفعالة في المبادرات والبرامج التي توفر لهم فرص التدريب والتعليم والعمل، بما يعزز من دورهم في تحقيق التنمية الشاملة.

لافتاً إلى أن المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة ستظل عنصرًا جوهريًا في هوية بنك التعمير والإسكان، بما يؤكد تبني البنك لرؤية متكاملة تمزج بين تحقيق النجاح المالي وإحداث أثر اجتماعي ملموس ومستدام في حياة الأفراد والمجتمعات.

البنك يراهن على كوادره البشرية...ويمنح تدريبهم أولوية استراتيجية

مضيفاً أن استراتيجية بنك التعمير والإسكان الجديدة للفترة (2025-2030)، تولي أهمية قصوى لتنمية ثروته البشرية، باعتبارهم الركيزة الأساسية لتحقيق نجاحه المستدام، فمن أهم القيم التي يواصل البنك تطبيقها ضمن استراتيجيته الجديدة أن يصبح جهة العمل المفضلة من خلال مواصلة الاستثمار في تطوير كوادره البشرية وخلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة تدعم روح الفريق والابتكار، مع تقديم برامج تدريبية تسهم في التطوير المستمر لموظفيه في كافة المجالات لتنمية واستغلال مهاراتهم لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والانتاجية، مما يعزز من قدرة البنك على المنافسة بقوة في السوق المصرفي المصري.

كما عبر غانم عن عميق شكره وتقديره للمستثمرين المخلصين، والعملاء الكرام، ومجلس إدارته والإدارة التنفيذية والموظفين المتفانين، ولكافة الأطراف ذات الصلة، مثمنًا دعمهم المتواصل وثقتهم الراسخة في البنك، مؤكداً على أن تلك الثقة هي ما تدفع البنك نحو تحقيق مزيداً من النتائج القوية على المستويين المالي والتشغيلي، مستندًا إلى ما تحمله الاستراتيجية الجديدة من رؤى طموحة ومحاور واضحة للنمو والتوسع، وإيمانه الراسخ بقدرة البنك على تنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة ومرونة، بما يعزز ريادته في القطاع المصرفي رغم تحديات المشهد الاقتصادي المتغير.

Housing & Development Bank
بنك التعمير و الإسكان

خدمات بنكية ملهاش آخر

19995

رقم التسجيل الضريبي: ٩٥٨ - ٨٩٩ - ٢٠٤

بعد قرارات «المركزي المصري» الأخيرة
فرصة إستثمارية ذهبية مع شهادة بنك مصر 2025

فرصة استثمارية ذهبية مع شهادة بنك مصر 2025

لا شك في أن بنك مصر، يُعد ثاني أكبر البنوك الحكومية العاملة في السوق المحلية، حيث يواصل تطوير خدماته ومنتجاته الإدّخارية بما يتوافق مع المتغيّرات الإقتصادية وإحتياجات العملاء.

ويُعرف البنك بتنوّع الشهادات الإدخارية التي يقدمها، والتي تتسم بعوائد تنافسية ومرونة في مدد الإستحقاق، مما يجعله خياراً مثالياً لفئات متعدّدة من العملاء، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

تنوُّع الشهادات الإدّخارية في بنك مصر

تتميّز شهادات الإدّخار في بنك مصر بتنوُّعها من حيث الآجال (مدة الشهادة)، ونوع العائد (شهري، ربع سنوي، أو سنوي)، بالإضافة إلى العملة التي تصدر بها الشهادة سواء بالجنيه المصري أو الدولار.

ويُتيح البنك لعملائه إختيار ما يناسب أهدافهم الإدّخارية وإستراتيجياتهم الإستثمارية، مع تقديم معدّلات عائد مغرية تتماشى مع التغيّرات في السياسات النقدية وأسعار الفائدة المعلنة من البنك المركزي المصري.

أولاً: شهادات بنك مصر بالجنيه المصري

1. شهادة القمة

- العائد: 21.5 % سنوياً.
- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- دورية صرف العائد: سنوي.
- الحدّ الأدنى للشراء: 1000 جنيه مصري.

ميزات:

- عائد ثابت طوال مدة الشهادة.
- إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة بنسبة تصل إلى 90 % من قيمتها.
- يُمكن إصدار الشهادة للأفراد الطبيعيين.

2. شهادة طلعت حرب

- العائد: 27 % سنوياً (بنهاية المدة)، أو 23.5 % شهرياً.
- مدة الشهادة: سنة واحدة فقط.
- الحدّ الأدنى للشراء: 1000 جنيه مصري.

ميزات:

- مرونة في إختيار نوع العائد (شهري أو سنوي).
- عائد مرتفع مقارنة بالعديد من المنتجات المنافسة.
- مناسبة للعملاء الباحثين عن إستثمار قصير الأجل مع عائد قوي.

ثانياً: شهادات بنك مصر بالدولار

1. شهادة القمة الدولارية

- العائد: 8 % سنوياً.
- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- دورية صرف العائد: في نهاية المدة.
- الحدُّ الأدنى للشراء: 1000 دولار.

ميزات:

- موجّهة للمستثمرين الدولاريين الباحثين عن عائد مضمون ومستقر.
- إمكانية الإستفادة من العائد داخل مصر بالدولار أو بالتحويل.
- متاحة للمصريين المقيمين في الداخل والخارج، وكذلك الأجانب.

2. شهادة إيليت بالدولار

- العائد: 6 % سنوياً.
- دورية صرف العائد: ربع سنوي (كل 3 أشهر).
- مدة الشهادة: 3 سنوات.
- الحد الأدنى للشراء: 1000 دولار.

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

ميزات:

- تُتيح إمكانية الإقتراض بضمان الشهادة بنسبة تصل إلى 50 % من قيمتها.
- يُمكن صرف العائد بمرونة ربع سنوية.
- إمكانية صرف العائد مقدماً بالجنيه المصري بفائدة 24 % سنوياً، وهو خيار جذّاب في ظل تقلبات سعر الصرف.

مزايا إضافية للشهادات الدولارية

توفر شهادات بنك مصر بالدولار العديد من الحوافز الإضافية، مثل:

- صرف العائد مقدماً بالجنيه المصري بعائد مرتفع يصل إلى 24 % سنوياً، ما يمنح العملاء مرونة في الإستفادة من العائد المحلي رغم الإدّخار بالدولار.
- إتاحة الشهادات للمصريين والأجانب دون قيود، ما يُعزّز من جاذبيتها للمستثمرين الدوليين أو المصريين المقيمين في الخارج الراغبين في الإستثمار بالعملة الصعبة.

بنك القاهرة يطلق بوابته الرقمية للشركات وتطبيق الهاتف المحمول BdC Tap and Track الحل الذكي لإدارة نفقات الشركات

في إطار حرصه المستمر على تقديم حلول رقمية مبتكرة تسهم في تحقيق أهداف البنك نحو التحوُّل الرقمي، أعلن بنك القاهرة عن إطلاق بوابته الرقمية للشركات وتطبيق BdC Tap and Track، والذي يُعد الحل المتكامل لإدارة نفقات الشركات، والمصمّمة خصّيصاً لتلبية إحتياجات كافة قطاعات الأعمال من الشركات والمؤسسات.

وأوضح بهاء الشافعي، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة «إن إطلاق المنصّة الرقمية وتطبيق BdC Tap and Track يعكس إلتزامنا المستمر في تقديم حلول مصرفية متطوّرة تعتمد على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المالية، بما يدعم توجهات البنك نحو التحوُّل الرقمي ويواكب تطلعات عملائنا في مختلف القطاعات»، متابعاً «نحن نؤمن بأن الإبتكار في الخدمات المصرفية هو أحد المحاور الرئيسية لدعم النمو الاقتصادي وتحفيز بيئة الأعمال في مصر».

من جهته، أكد أسامة النجار، رئيس مجموعة المعاملات المصرفية الدولية في بنك القاهرة، «أن هذا الإطلاق يأتي في إطار سعي البنك لتوفير تجربة مصرفية أكثر كفاءة وسهولة لعملائه من القطاع المؤسسي»، مشيراً إلى «أن المنصّة الإلكترونية ملحقاً بها التطبيق الرقمي، يمثل نقلة نوعية وفريدة للعملاء من الشركات والمؤسسات وموظفيها في كيفية إدارة المدفوعات والمعاملات اليومية بطريقة رقمية».

وتتيح الخدمة إدارة نفقات الشركة بما فيها إصدار وإدارة البطاقات مركزياً من جانب العميل من خلال المنصّة الرقمية، مع إمكانية مراقبة المعاملات المالية في الوقت الفعلي، وتطبيق حدود الصرف والسياسات المالية الداخلية، بالإضافة إلى التقارير المالية وإدارة صلاحيات المستخدمين.

كما يقدّم التطبيق المرافق BdC Tap and Track تجربة سلسة لحاملي البطاقات، تشمل عرض المعاملات بشكل فوري، وتتبع المصروفات وتلقي الإشعارات اللحظية، فضلاً عن تفعيل وإيقاف البطاقات بسهولة، وحفظ الفواتير الرقمية وتصنيف المصروفات. وتتميّز المنصّة برؤية شاملة وتحكُّم لحظي في العمليات المالية، مما يُعزّز من مستوى الأمان والشفافية، ويُسهم في تبسيط عمليات التسوية وإعداد التقارير بشكل فعّال وسلس.

مكرّماً من رئيس القمة تقديراً لدعمه المستمر وشراكته الإستراتيجية

مصرف التنمية الدولي يشارك في «قمّة AIM للإستثمار 2025» في أبوظبي

كرم معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي الدكتور زياد خلف، خلال فعاليات قمة AIM للاستثمار، تقديراً لدعمه المستمر وشراكته الاستراتيجية

شارك مصرف التنمية الدولي بصفته «الشريك الذهبي» لمحور مستقبل التمويل، ضمن فعّاليات الدورة الـ 14 لـ «قمّة AIM للإستثمار»، التي إنعقدت ما بين 7 أبريل/ نيسان و9 منه 2025»، في مركز أبوظبي الوطني للمعارض، الإمارات العربية المتحدة، وذلك في إطار شراكته الإستراتيجية مع القمّة، وإنطلاقاً من حرصه على تعزيز دوره الريادي في دعم التنمية الإقتصادية وتعزيز الإستثمارات الثنائية، ودعم المشاريع الناجحة، وتحقيق شراكات إستراتيجية مستدامة.

وقد حظيت القمّة بدعم أكثر من 400 شريك محلي ودولي وعالمي، بهدف توحيد الجهود وتعزيز التعاون المشترك، وتسليط الضوء على دور القطاع المالي في دعم الإبتكار والنمو الإقتصادي في المنطقة، إضافة إلى إبراز الفرص الإستثمارية الواعدة وتيسير التواصل بين المستثمرين وصنّاع القرار حول العالم.

وقد جاءت مشاركة المصرف ضمن الشراكة الإستراتيجية مع القمّة بهدف تعزيز سبل العمل المشترك، وتوفير منصّة مثالية للمشاركين للتواصل مع كبار المستثمرين والشركات وصنّاع القرار والسياسات ورجال الأعمال من أنحاء العالم في مجال الإستثمار، ما يُسهم في تبادل الخبرات والأفكار وتعزيز الحلول المالية المبتكرة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسريع وتيرة التنمية الإقتصادية العالمية.

وقال المهندس زياد خلف، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي: «إن دخول المصرف في شراكة إستراتيجية مع «قمّة AIM للإستثمار» يعكس إيمانه بأهمية العمل المشترك، وتوحيد الجهود لتحقيق التنمية والإزدهار، للإسهام في صياغة مشهد إستثماري جديد يتصف بالشمولية والإستدامة والعالمية».

وأضاف خلف: «إن المصرف يعرض من خلال منصّته في المعرض الذي أُقيم على هامش القمّة، حلولاً مالية مبتكرة ومنتجات وخدمات مالية مخصّصة تلبي إحتياجات الشركات العراقية والإماراتية، ما يُسهم في تعزيز الإستثمارات الثنائية، ودعم المشاريع الناجحة،وتحقيق شراكات إستراتيجية مستدامة».

وفي السياق عينه، عرض مصرف التنمية الدولي، ضمن منصّته في القمّة أبرز حلوله المالية المبتكرة وما يقدمه من منتجات وخدمات مالية مخصصة لتلبية إحتياجات الأعمال والمستثمرين والشركات العراقية والإماراتية، إلى جانب تسليط الضوء على جهوده في المساهمة بتنمية العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين الإمارات والعراق من خلال تسهيل الفرص الاقتصادية والتجارية والاستثمارية عبر عدة قطاعات.

وكرّم معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير الدولة للتجارة الخارجية رئيس «قمة AIM» مصرف التنمية الدولي خلال فعّاليات اليوم الأول للقمّة تقديراً لدعمه المستمر والمساهمة الفاعلة في إنجاح القمّة، وتعزيز دورها كمنصّة دولية مهمة لمناقشة أحدث اتجاهات وتطورات المشهد الاستثماري العالمي، وكيفية مواجهة التحدّيات الحالية والمستقبلية وتوحيد الجهود العالمية والعمل معاً لإيجاد الحلول المناسبة لها، ما يُسهم تعزيز إقتصاد عالمي متوازن ومستدام، بما يعكس إلتزام المصرف المستمر بتعزيز الشراكات الإستراتيجية والمساهمة في تحقيق النمو المالي والإستثماري المستدام على المستويين المحلي والدولي.

منصّة إستراتيجية

وقال المهندس زياد خلف، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي «نشعر بالفخر والإعتزاز بهذا التكريم، حيث نعتز بدورنا كجهة شريكة وداعمة إستراتيجياً لقمّة AIM للإستثمار التي تمثل ملتقى عالمياً للمستثمرين وصانعي السياسات وقادة الأعمال، ومنصّة إستراتيجية رائدة لتبادل المعرفة، وفتح آفاق جديدة أمام الشراكات العالمية، وإستكشاف سبل تعزيز النمو الإقتصادي العالمي، وإقامة شراكات استراتيجية، تُسهم في إعادة تشكيل مستقبل التجارة العالمية والإستثمار العالمي».

وأضاف المهندس: «تأتي مشاركة المصرف في هذا الحدث المهم ضمن الشراكة الإستراتيجية التي تربط الجانبين بهدف تعزيز سبل العمل المشترك، وتوفير منصّة مثالية للمشاركين للتواصل مع كبار المستثمرين والشركات الرائدة ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم في مجال الإستثمار، مما يُسهم في تبادل الخبرات والأفكار وتعزيز الحلول المالية المبتكرة التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتساهم في تعزيز التنمية الإقتصادية العالمية».

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق.
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحـاد المـصارف الـعربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

حافظت على مركز مالي قوي ببلوغ حقوق الملكية 12.1 مليار دولار

271 مليون دولار أرباح مجموعة البنك العربي للربع الأول من العام 2025

حققت مجموعة البنك العربي نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام 2025، حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 271 مليون دولار مقارنة بـ252.8 مليوناً، كما في 31 مارس/ آذار 2024، محققةً نمواً بنسبة 7 %. كما حافظت المجموعة على مركز مالي قوي، حيث بلغت حقوق الملكية 12.1 مليار دولار.

وقد إرتفعت أصول المجموعة لتصل إلى 72.7 مليار دولار، بنسبة نمو بلغت 6 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق (2024)، في حين إرتفعت محفظة التسهيلات بنسبة 5 % لتصل إلى 39.1 مليار دولار مقارنة بـ37.1 ملياراً خلال الفترة ذاتها. كما إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 7 % لتبلغ 53.2 مليار دولار مقارنة بـ49.8 ملياراً في الربع الأول من العام السابق (2024).

وأعلن السيد صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي، «أن مواصلة البنك تحقيق أداء جيد خلال الربع الأول من العام 2025، رغم الظروف الإقتصادية العالمية والتطورات الجيوسياسية، يؤكد قدرة البنك على التكيُّف مع مختلف المتغيّرات عبر نموذج أعمال مرن ومتنوّع، معزّز بتواجده القوي في العديد من المناطق، وخصوصاً منطقة الخليج العربي».

وأكد المصري «أن البنك يعمل ضمن منظومة مدعومة بقاعدة رأسمالية متينة، وجودة أصول عالية، وسيولة مريحة، وكفاءة عالية في إدارة المخاطر»، معرباً عن ثقته بقدرة البنك على «تحقيق عائدات مستدامة لمساهميه، إستناداً إلى رؤية مستقبلية طموحة واستراتيجية مؤسسية متكاملة».

من جهتها، أوضحت الآنسة رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، «أن أرباح المجموعة تعكس النمو المتواصل في الأداء التشغيلي للأعمال الأساسية وتنوعها، مما يعزز قدرة البنك على مواجهة التحديات في البيئة الاقتصادية العالمية»، لافتة إلى «أن البنك حقق نمواً في إجمالي الدخل بنسبة 4 % من خلال النمو المستدام لأعماله وكفاءة توظيفاته وخدماته المصرفية المتنوعة».

وأكدت الصادق «إستمرار النهج الحصيف الذي تتبنّاه المجموعة في المحافظة على جودة المحفظة الإئتمانية وإستقرار نسب الديون غير العاملة»، مشيرة إلى «أن نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة تجاوزت 100 % دون إحتساب الضمانات».

وأشارت الصادق إلى «أن البنك إستمر في الإحتفاظ بمعدّلات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 74 %، وقد حافظت المجموعة على نسبة كفاية رأس المال وفق تعليمات «بازل 3» عند 17.2 %، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وأضافت الصادق «أن البنك العربي يواصل ريادته في مجال الصناعة المصرفية الرقمية، من خلال طرح منتجات وخدمات مبتكرة بمعايير عالمية، تلبي إحتياجات العملاء وتقدم تجربة مصرفية متميّزة عبر مختلف القطاعات».

ويُذكر أن البنك العربي أطلق مؤخراً هويته البصرية المؤسسية المحدّثة، تجسيداً لرؤيته المستقبلية الطموحة وإستراتيجيته الشاملة، في إطار مسيرة التطوير المستمرة التي ينتهجها لتعزيز مكانته الريادية كواحد من أكثر المؤسسات المالية عراقة ونجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

QNB يحافظ على لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط وإفريقيا

حافظت مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، على لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في المنطقة، وذلك وفق أحدث تقرير لأفضل 500 علامة تجارية مصرفية في العالم صادر عن وكالة «براند فاينانس».

بقيمة علامة تجارية تبلغ 9.36 مليار دولار، يُحافظ QNB على مكانته الرائدة بين بنوك الشرق الأوسط وإفريقيا، ويظل مصنّفاً ضمن أفضل 50 علامة تجارية مصرفية على مستوى العالم، فقد إحتل المركز الـ 39 على أساس سنوي.

وفي إنجاز ملحوظ، تقدم QNB في التصنيف العالمي الكلي للعلامات التجارية في جميع القطاعات، حيث صعد إلى المركز 245 من المركز 259 في العام الماضي (2024). وشهدت قيمة العلامة التجارية للبنك نمواً كبيراً بلغت نسبته 11 % على أساس سنوي، حيث إرتفعت من 8.4 مليار دولار إلى 9.358 مليار دولار.

وتعكس هذه الإنجازات إستثمارات QNB الإستراتيجية في الإبتكار الرقمي وتحسين تجربة العملاء والتوسع العالمي، فضلاً عن الثقة التي يضعها أصحاب المصلحة في علامته التجارية في الأسواق الدولية التي يعمل فيها.

وقال السيد عبدالله مبارك آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB : «نحن فخورون بحصولنا مجدّداً على لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهذا الإنجاز يُعد دليلاً على قوة علامتنا التجارية، وإلتزامنا الراسخ بالتميُّز، والثقة التي يضعها عملاؤنا وأصحاب المصلحة فينا. وقد أتاح لنا تركيزنا المستمر على الإبتكار والتحوّل الرقمي وخدمة العملاء الحفاظ على ريادتنا على الصعيدين الإقليمي والعالمي».

QNB «أفضل بنك في قطر للخدمات المصرفية الخاصة لعام 2025» من «يوروموني»

من جهة أخرى، حصد QNB جائزتي «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر»، و«أفضل بنك لأصحاب الثروات الكبيرة» في قطر ضمن جوائز «يوروموني للخدمات المصرفية الخاصة لعام 2025»، معزّزاً ريادته في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة.

وتؤكد هذه الجوائز المرموقة إلتزام QNB الراسخ بتقديم حلول مصرفية خاصة عالمية المستوى، مصمّمة خصّيصاً لتلبية الإحتياجات المتطوّرة لعملائه من أصحاب الثروات الكبيرة، حيث تعكس هذه الجوائز قوة عروض إدارة الثروات التي يقدمها QNB، وخدماته الإستشارية الشاملة، والخبرة الواسعة لمديري علاقاته.

وقال السيد عبد الله هاشم السادة، نائب رئيس تنفيذي أول لإدارة الأصول والثروات للمجموعة: «نفخر بحصولنا على هذا التكريم من «يوروموني»، الذي يؤكد مكانتنا الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في قطر. وتُبرز هذه الجوائز إستثمارنا المتواصل في التميُّز والإبتكار والخدمة الشخصية لعملائنا، وخصوصاً ذوي الثروات العالية».

إتمام تسهيلات قرض مجمّع غير مضمون بقيمة 2 مليار دولار

على صعيد آخر، أعلنت مجموعة QNB، عن نجاحها في إتمام تسهيلات قرض مجمّع غير مضمون بقيمة 2 مليار دولار، مركّزة على المستثمرين الآسيويين.

وصرح السيد عبد الله مبارك آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB، قائلاً: «لقد إستقطب هذا التسهيل إهتماماً كبيراً من بنوك آسيوية رئيسية، مما مكّننا من تنويع قاعدة مستثمرينا بشكل أكبر، وقد تجاوز الإكتتاب في الإصدار الحدّ المطلوب بأسعار تنافسية شاملة، وهو ما يؤكد سمعتنا كجهة إصدار عالية الجودة رغم أوضاع السوق العالمية الصعبة. ونعتبر هذه الصفقة دليلاً على نجاح إستراتيجيتنا الرامية إلى تعزيز حضورنا كبنك رائد في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، مع بناء علاقات مثمرة وطويلة الأمد».

ويُعد هذا التسهيل، الذي تبلغ قيمته 2 مليار دولار بأجل، وهو إستحقاق مدته خمس سنوات، أكبر تسهيل قرض مجمع آسيوي من بنك من دول مجلس التعاون الخليجي، وقد حقق أقل سعر. وقد إستقطبت هذه الصفقة الناجحة قاعدة مستثمرين جديدة إلى حد كبير، مما يؤكد مكانة QNB القوية، ويُمثل جزءاً من إستراتيجيته لتوسيع علاقاته العالمية. وكان بنك ميزوهو المنسّق الوحيد والمنظم الرئيسي المفوض ومدير الإكتتاب.

محققاً نسبة نمو بلغت 21 % وربحية للسهم الواحد بلغت 4.40 فلوس
إرتفاع أرباح بنك الكويت الدولي إلى 7.3 ملايين دينار في الربع الأول من العام 2025

أعلن بنك الكويت الدولي تحقيق 7.3 ملايين دينار كويتي (نحو 24 مليون دولار) أرباحاً صافية خلال الربع الأول من العام 2025، بنسبة نمو بلغت 21 % وبربحية للسهم الواحد بلغت 4.40 فلوس.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح في تصريح صحفي: «إن إجمالي الإيرادات التشغيلية بلغ 21.6 مليون دينار (نحو 71 مليون دولار) بنمو 2 % مقارنة مع الربع الأول من العام 2024».

وأضاف الشيخ محمد الجراح الصباح: «أن الأداء القوي يعكس نجاح التوجُّهات الإستراتيجية للبنك التي ترتكز على قاعدة متينة من الكفاءات المؤهلة والتطور الرقمي المتسارع».

وأشار الصباح إلى «أن بنك الكويت الدولي دخل مرحلة جديدة من النمو عبر إطلاق خطة خمسية شاملة تهدف إلى تعزيز مكانته كمصرف إسلامي مفضل في الكويت وتحقيق قفزات نوعية في الأداء والربحية»، موضحاً «أن هذه الخطة تركز على تطوير الأعمال المصرفية الأساسية وتوسيع آفاق النمو من خلال منتجات متخصّصة ومنصّات رقمية مبتكرة وحلول تمويلية تلبي تطلعات مختلف الشرائح، كما تتضمّن تعزيز أنشطة الأعمال المولدة للرسوم والعمولات إلى جانب تحسين كفاءة الإنفاق ورفع كفاءة إدارة المخاطر».

وعن البيانات المالية للربع الأول من العام 2025، أشار الشيخ محمد الجراح الصباح إلى «نمو إجمالي الأصول بنسبة 12 % لتصل إلى 3.89 مليار دينار (نحو 12.8 مليار دولار) مقارنة بـ 3.46 مليار دينار (نحو 11.4 مليار دولار) في 31 مارس/ آذار 2024.

وذكر الصباح «أن هذا النمو جاء نتيجة إرتفاع حجم المحفظة التمويلية بمبلغ 444 مليون دينار (نحو 1.4 مليار دولار) وبنسبة نمو 18 % وصولاً إلى 2.88 مليار دينار (نحو 9.5 مليارات دولار) في نهاية مارس/ آذار 2025 مقارنة بـ 2.44 مليار دينار (نحو 8 مليارات دولار) للفترة المقابلة من العام 2024.

وأوضح الشيخ محمد الجراح الصباح «أن محفظة الاستثمارات المالية التي تتضمّن صكوكاً ذات جودة عالية إرتفعت بـ110 ملايين دينار (نحو 363 مليون دولار) لتصل إلى نحو 496 مليون دينار (نحو 1.6 مليار دولار) في نهاية الربع الأول من العام 2025 مقارنة بـ386 مليون دينار (نحو 1.2 مليار دولار) للفترة المقابلة من العام 2024.

KIB
بنك للحياة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

إرتفاع أرباح «الأهلي السعودي» إلى 6 مليارات ريال
محققاً أعلى أرباح تاريخية في الربع الأول من العام 2025

أعلن البنك الأهلي السعودي أكبر البنوك السعودية، عن تحقيق صافي دخل بقيمة 6 مليارات ريال سعودي خلال الربع الأول من العام 2025، ليُسجل أعلى ربح رُبع سنوي في تاريخ البنك. وقد بلغت نسبة نمو صافي الأرباح مقارنة بالربع الأول من العام السابق (2024) 19 %، وعلى أساس ربع سنوي ارتفع صافي الأرباح بنسبة 8 % مقارنة بالربع السابق؛ وجاءت هذه النتائج المالية الاستثنائية كجزء من تنفيذ إستراتيجية البنك.

الأستاذ ناصر الفريح والمهندس خالد الجابري أثناء توقيع الاتفاقية في مقر SNB في الرياض في حضور الأستاذ طارق السدحان

وكشف «الأهلي السعودي» في بيان على «تداول السعودية»، أن سبب الإرتفاع في صافي الربح خلال الربع الأول من عام 2025 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق، يعود إلى ارتفاع إجمالي دخل العمليات التشغيلية بنسبة 8 % ليصل إلى 9.6 مليارات ريال، نتيجة إرتفاع صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 5 % وإرتفاع صافي الدخل من الرسوم والإيرادات الأخرى بنسبة 16 %.

وإرتفع إجمالي الموجودات بشكل ملحوظ إلى 1.2 تريليون ريال، بزيادة قدرها 9 % مقارنة بالربع الأول من العام 2024 على أساس سنوي، وبزيادة نسبتها 6 % مقارنة بالربع الرابع من العام 2024 على أساس ربع سنوي، كما سجّلت محفظة إستثمارات البنك نمواً بنسبة 13 % على أساس سنوي (6 % على أساس ربع سنوي).

ويُعزى هذا النمو إلى التوسع بنسبة 13 % في محفظة التمويل على أساس سنوي (8 % على أساس ربع سنوي)، مدفوعاً بشكل أساسي بنمو تمويل مصرفية الشركات والتمويل العقاري للأفراد، وقد تم تمويل هذا النمو بشكل أساسي من ودائع العملاء التي بلغت 626.4 مليار ريال سعودي خلال الفترة.

«الأهلي السعودي» وجامعة الملك سعود يُوقّعان إتفاقية شراكة إستراتيجية لتعزيز التعاون في مجالات البحث والتدريب

من جهة أخرى, وقّع البنك الأهلي السعودي إتفاقية شراكة إستراتيجية مع جامعة الملك سعود، تهدف إلى تقديم أعمال مصرفية بين الجانبين، وتعزيز التعاون في مجالات البحث والدراسات، ودعم كراسي البحث العلمية والتدريب، وتأهيل الخريجين، وتقديم خدمات وحلول مصرفية متميّزة لمنسوبي الجامعة.

تأتي هذه الإتفاقية في إطار الجهود المشتركة لدعم الجامعة في مسيرتها التطويرية وتعزيز دورها في الدراسات والأبحاث ودعم أبناء وبنات الوطن في المجال الأكاديمي وتزويدهم بالمعارف والمهارات لإكسابهم الخبرة العملية، وتأهليهم لسوق العمل المصرفي، بما يُسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد وقّع الإتفاقية في مقر جامعة الملك سعود، الرئيس التنفيذي لـ «الأهلي السعودي» طارق السدحان، ورئيس جامعة الملك سعود المكلّف الدكتور عبدالله السلمان، في حضور عدد من القيادات التنفيذية من الجانبين.

وأكد السدحان «أن الإتفاقية تُعد امتدادًا لمسيرة البنك نحو تحقيق التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، عبر دعم البحث العلمي وتمكين الكوادر الوطنية وإعدادها وتطويرها بما يتلاءم مع متطلّبات سوق العمل، للمساهمة في دفع عجلة التنمية، وبناء مجتمع منتج ومزدهر».

إتفاقية تمويل بقيمة 5.8 مليارات ريال مع «أريب كابيتال» لدعم مشاريع الشركة العقارية

كذلك وقّع البنك الأهلي السعودي وشركة «أريب كابيتال» المتخصّصة في إدارة الصناديق العقارية، إتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 5.8 مليارات ريال، لدعم مشاريعها العقارية. وتندرج هذه الإتفاقية ضمن جهود SNB نحو تحقيق إستراتيجيته لتمكين عملائه وتوفير أفضل الفرص للإقتصاد بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وقد وقّع الإتفاقية في مقر SNB في الرياض، رئيس مجموعة أعمال مصرفية الشركات الأستاذ ناصر الفريح، والمهندس خالد الجابري الرئيس التنفيذي لشركة أريب كابيتال، وذلك في حضور الرئيس التنفيذي لـ SNB الأستاذ طارق السدحان وعدد من القيادات التنفيذية من الجانبين.

أصول البنك تتخطى حاجز التريليون درهم

أرباح بنك الإمارات دبي الوطني قبل الضريبة ترتفع بنسبة 56 % لتصل إلى 7.8 مليارات درهم مدعومة بنمو القروض وتحسّن مزيج الودائع

بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

حقق بنك الإمارات دبي الوطني إرتفاعاً في الأرباح قبل الضريبة بنسبة 56 % لتصل إلى 7.8 مليارات درهم على خلفية زخم الإقراض القوي، والتحسّن في مزيج الودائع وإطلاق منتجات جديدة، وهو ما شكّل عاملاً رئيسياً في زيادة الدخل بنسبة 11 % (في الربع الأول من العام 2025)، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق (2024). وتخطّت الميزانية العمومية حاجز التريليون درهم مدفوعة بالنمو الملفت في القروض والودائع الناتج عن انتعاش الاقتصاد الإقليمي. كما نمت الودائع بنسبة 5 %، مدفوعة بزيادة بمبلغ قياسي بلغ 27 مليار درهم في أرصدة حسابات التوفير والحسابات الجارية منخفضة التكلفة. وشهدت القروض كذلك نمواً بواقع 18 مليار درهم في الربع الأول من العام 2025، حيث جاءت أكثر من نصف هذه الزيادة من الشبكة الدولية المتنامية.

وتخطّت أرباح الإمارات الإسلامي ربع السنوية للمرة الأولى على الإطلاق حاجز المليار درهم، وهو ما يُبرز مركزه كمصرف إسلامي رائد في الدولة. وقد أدى تزايد عدد سكان المنطقة من أصحاب الثروات إلى إرتفاع قيمة الأصول المُدارة إلى 50 مليار دولار، مما يؤكد نجاح تركيز البنك على إدارة الثروات والمنتجات الجديدة. وقد تحقق الإستثمارات الإستراتيجية في حضور المجموعة الإقليمي، والخدمات الرقمية والذكاء الاصطناعي، دخلاً يُسهم في تعويض أثر إنخفاض أسعار الفائدة.

تعيينات جديدة لـ «البحرين المركزي» ضمن هيكله التنظيمي الجديد

مصرف البحرين المركزي Central Bank of Bahrain

أعلن مصرف البحرين المركزي عن عدد من التعيينات الجديدة في سياق هيكله التنظيمي الجديد، وهي كالتالي: يوسف راشد الفاضل، مستشار محافظ «البحرين المركزي»، و حصة عبدالله السادة، المدير التنفيذي للعمليات المصرفية المركزية والرقابة الإحترازية الكلية، وعبير الشيخ إبراهيم آل سعد، المدير التنفيذي للسياسات والتنفيذ، ومحمد عبدالله عبدالكريم، المدير التنفيذي للخدمات الإدارية، ومحمد فايز الصادق، المدير التنفيذي لتطوير السوق ونوره حسن عبدالغني، المدير التنفيذي للرقابة.

ويقول خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي: «يسرّنا أن نهنّئ زملاءنا على هذه التعيينات التي جاءت لتدعم قرار مجلس الإدارة بإعتماد الهيكل التنظيمي الجديد، حيث من شأن هذه الخطوة أن تُسهم في تحقيق أهداف المصرف المعنية بإعداد كفاءات قيادية قادرة أن تؤدي دوراً حيوياً في مسيرة تطوُّر ونمو قطاع الخدمات المالية».

حاصلاً على رحلة مجانية لأداء العمرة برفقة والدته
مصرف بغداد يحقق أمنية الطفل أمير

بدعم من مصرف بغداد ومبادرة إنسانية تعزّز التكافل الاجتماعي، تم تحقيق أمنية الطفل أمير، المصاب بمتلازمة الحب والموهوب في التصوير، حيث حصل على رحلة مجانية لأداء العمرة برفقة والدته، مع تكاليف السفر مغطاة بالكامل من قبل مصرف بغداد.

وقد جاء هذا التكريم للمبدع أمير على هامش إجتماع الهيئة العامه لمصرف بغداد في مطلع شهر أيار/ مايو 2025.

SCB Elite
باقة متميزة لتلبية احتياجات
كبار العملاء من
الخدمات المصرفية
و غير مصرفية
19093
scbank.com.eg
تطبق الشروط والأحكام
Elite
Suez Canal Bank

مجموعة رائدة من الخدمات المالية للأفراد والشركات
من مصرف الإتحاد العراقي

تأسس مصرف الإتحاد العراقي في العام 2002، وهو شركة مساهمة خاصة مقرها في بغداد، العراق، ويبلغ رأس المال الحالي 252 مليار دينار عراقي، وهو مرخص من قبل البنك المركزي العراقي لتقديم مجموعة رائدة من الخدمات المالية للأفراد والشركات والمؤسسات. وفي هذا السياق يعمل المصرف على تعزيز مفهوم الشمول المالي بغية دعم محدودي الدخل وتمكين المرأة في الخدمات المصرفية.

ولدى مصرف الإتحاد العراقي فروع عدة وهي: في العاصمة بغداد (الإدارة العامة والفرع الرئيسي)، أربيل، البصرة، النجف الأشرف، كربلاء المقدسة، ذي قار، ميسان، واسط والقادسية، ديالى والأنبار.

«بوبيان» يتوّج بجائزتين من «ميد» للتميُّز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025

في إنجاز جديد يُرسّخ مكانته كأحد أبرز البنوك الرائدة في المنطقة، أعلن بنك بوبيان عن فوزه بجائزتين مرموقتين ضمن جوائز التميُّز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025، التي تنظمها مجلة MEED العالمية، والتي يتم منحها سنوياً لأكثر المؤسسات المالية والمصرفية تميُّزاً وإبتكاراً في مختلف قطاعات الصناعة المصرفية.

وقد تسلّم الجوائز كل من مساعد المدير العام لإدارة المصرفية للأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك زيد السعدون، والمدير التنفيذي في إدارة الإستراتيجية الرقمية وتطوير الخدمات جاسم الكندري، خلال حفل خاص أقامته المجلة في دبي مؤخراً، في حضور نخبة من كبار الشخصيات المصرفية والإقتصادية والقياديين في مختلف القطاعات الإقتصادية.

وقد جاءت جائزة التميُّز في الإبتكار في المدفوعات الإسلامية (Excellence in Islamic Payment Innovation)، وذلك عن المرابحة الرقمية، كأول منتج تمويل إسلامي رقمي من نوعه في الكويت، وجائزة أفضل منصة للمدفوعات الرقمية (Best Digital Payment Platform) لمنظومة حلول «بوبيان» المتكاملة لخدمات الدفع الرقمي لقطاع الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك خدمات ePay، وeRent، والمنصّة المركزية للمعاملات.

وتعكس الجوائز إلتزام «بوبيان» بالتحوُّل الرقمي المتكامل وإنجازاته المستمرة، وتتويج لمسار طويل من الإستثمار في الابتكار في التكنولوجيا المالية وتبوُّء مكانة مميّزة في الخدمات المصرفية، لا سيما الرقمية والتي إنفرد بها «بوبيان» خلال السنوات الأخيرة محلياً وإقليمياً.

زيد السعدون متسلماً جائزة «أفضل منصة للمدفوعات الرقمية لقطاع الأعمال»

دلال الغنيم رئيساً للتخطيط الإستراتيجي في «بوبيان»

دلال الغنيم

من جهة أخرى، أعلن بنك بوبيان عن موافقة بنك الكويت المركزي على إختيار السيدة دلال داود الغنيم لمنصب رئيس التخطيط الإستراتيجي، إستمراراً لنهج البنك المتواصل لتمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز دور القيادات النسائية في مناصب اتخاذ القرار، بما يتماشى مع إستراتيجيته في بناء بيئة عمل مستدامة ترتكز على الكفاءات البشرية الوطنية.

وتشغل الغنيم حالياً منصب رئيس التخطيط الاستراتيجي، وهو منصب يتبع مباشرة لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وتضطلع من خلاله بمسؤوليات جوهرية تتمثل في الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية العامة للبنك، ومراجعة الأداء العام، وتنظيم سير العمل لتحقيق الكفاءة التشغيلية.

وتشمل المهام الرئيسية متابعة تنفيذ الأهداف والمبادرات الإستراتيجية المرتبطة بنمو وربحية البنك، والإشراف على المشروعات الخاصة ذات الأولوية، والتواصل مع الإدارات المختلفة لضمان نجاح المبادرات الإستراتيجية، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات الأداء الإستراتيجي ومراجعتها دورياً، والعمل على مواءمة الخطط الداخلية مع مستهدفات البنك ومجموعته التابعة.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (أيوفي) عن مشروع المعيار الشرعي رقم 62

إستجابةً للإستفسارات المطروحة حيال مشروع المعيار الشرعي رقم 62 المتعلق بالصكوك، تؤكد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (أيوفي) أن المعيار يهدف إلى تلبية إحتياجات الصناعة المالية الإسلامية، بصورة شاملة، بغية إصدار الصكوك بحسب متطلّبات الجهات المصدّرة في مختلف أشكالها. وعليه فإن الهيئة تؤكد أن المجلس الشرعي لأيوفي في صدد إجراء تعديلات على النسخة الأولى من هذا المعيار التي تم الإعلان عنها، في ضوء التعليقات التي وصلت من الصناعة.

وقد أوضح الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس مجلس أمناء أيوفي «أن المعيار رقم 62 لا يزال في مرحلة المسودة، ولم ينته العمل فيه من قبل الهيئة، كما أنه يخضع إلى مشاورات مكثفة»، مشدداً على «أن المعيار، لدى إصداره بصورته النهائية، سيكون متوافقاً مع أفضل الممارسات تلبيةً لإحتياجات السوق، وكل ذلك في الإطار العملي للضبط الشرعي الذي تقوم عليه معايير أيوفي».

بنك saib يُحقق أداءً مالياً قوياً في نهاية الربع الأول من العام 2025

تمكّن بنك الشركة المصرفية – saib، من تحقيق أداء قوي خلال الربع الأول من العام 2025، حيث سجّلت محفظة القروض بالعملة المحلية 51 مليار جنيه مصري في نهاية مارس/ آذار 2025، بنسبة نمو 17 % وبزيادة 8 مليارات جنيه مقارنة بالربع الأخير من العام 2024 والتي حققت 43 مليار جنيه، كما إرتفعت الودائع بالعملة المحلية إلى 83 مليار جنيه في الربع الأول من 2025 بنسبة نمو 13 % بزيادة 9 مليارات جنيه مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي (2024) والتي سجلت 74 مليار جنيه.

وعلى صعيد قائمة الدخل، بلغ إجمالي الإيرادات خلال الربع الأول من العام 2025 نحو 1.979 مليار جنيه (المعادل لمبلغ 39.126 مليون دولار)، وبلغ صافي الربح 390 مليون جنيه (المعادل لمبلغ 7.7 ملايين دولار). وقد جاء هذا الأداء مدفوعاً بتضافر جهود جميع قطاعات الأعمال ومساندة القطاعات المساندة.

وتؤكد هذة النتائج نجاح بنك الشركة المصرفية في تحقيق معدلات نمو مستدامة، مع التركيز على التوسع في قطاعات التجزئة المصرفية، وإئتمان الشركات، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يُعزّز من مكانة البنك في السوق المصرفية.

على صعيد الإقتصاد المصري، أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من العام 2025 بوادر تعافٍ واضحة، مدعومة بتباطؤ معدّلات التضخُّم، وهو ما يُعزى بشكل أساسي إلى تأثير سنة الأساس وتحسن مستويات السيولة في سوق النقد الأجنبية، بالإضافة إلى الدعم المالي والفني المقدم من صندوق النقد الدولي والشركاء الإستراتيجيين.

وقد إنعكست هذه التطوُّرات بشكل إيجابي على ثقة المستثمرين ومناخ الأعمال، وأسهمت في قيام وكالات التصنيف الإئتماني الدولية برفع التصنيف السيادي لمصر. وقد وفّرت هذه المؤشرات الإيجابية أرضية مناسبة للبنك المركزي المصري لبدء دورة تيسير نقدي، تمثلت في خفض أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الائتماني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي.

saib

سيطرة ماكس

القرض النقدي المتغير من saib

القسط ينزل أه...

يطلـــع لأ...

لمزيد من المعلومات ارسل كلمة "ماكس" على 1166

او كلمنا على 16668

تطبق الشروط والاحكام

رقم التسجيل الضريبي: 096-896-204

القرض الشعبي الجزائري:
إرتفاع ودائع الصيرفة الإسلامية إلى 53 مليار دينار جزائري

واصلت الودائع لدى القرض الشعبي الجزائري ضمن الصيرفة الإسلامية إرتفاعها لتصل الى 53 مليار دينار جزائري حتى نهاية فبراير/ شباط 2025، منذ إطلاق هذه الصيغة سنة 2020، فيما قدّر رقم الأعمال في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024 بنحو 107 مليارات دينار جزائري، بحسب موقع «صوت الأحرار» الجزائري.

وقد تم تسجيل ما قيمته 10،3 مليار دينار جزائري كتمويلات ممنوحة للعملاء حتى نهاية فبراير/شباط 2025 مقابل 8،3 مليارات دينار جزائري في نهاية 2024 منها 4،6 مليارات دينار جزائري تمويلات عقارية للأفراد أي ما يعادل 45 % من إجمالي تمويلات هذه الصيغة، وفق وثيقة للبنك.

ويحصي البنك 108 شبابيك للصيرفة الإسلامية، ووكالتين مخصصتين حصرياً للصيرفة الإسلامية توفر مجموعة من المنتجات و الخدمات على غرار الحساب الجاري للأفراد والمهنيين، والشركات وحساب الادخار وحساب الإستثمار والمرابحة، والإجارة لإقتناء سيارة والعقار.

ويتم في الوقت الحالي العمل على تطوير منتجات جديدة سيجري تسويقها خلال السنة الجارية على غرار إستصناع أعمال التهيئة (لأفراد) المرابحة لتمويل التوريد (للشركات والمهنيين) والسلم (للشركات والمهنيين).

أما في خصوص حصيلة النشاطات المصرفية ككل (التمويل الكلاسيكي والإسلامي)، فقد إختتم القرض الشعبي الجزائري السنة الفارطة بتسجيل مستوى تمويلات تعادل 295 مليار دينار جزائري، موزعة على قروض الإستثمار بـ81 مليار دينار جزائري، فيما بلغت قيمة قروض الإستغلال التي منحها البنك 178 مليار دينار جزائري.

وقد تميّزت سنة 2024 بإقرار «تعديلات شاملة» على إجراءات منح القروض بجميع أنواعها مست بالأساس التحول الرقمي في معالجة ملفات القروض، ورفع أسقف القروض الممنوحة من قبل اللجان اللامركزية للقروض وكذا تخفيض أسعار الفوائد المدينة (للقروض الاستثمارية والتشغيلية).

ومن ضمن الإجراءات الهامة المدرجة في ذات الإطار، حسب حصيلة البنك، تسهيل شروط وآليات تمويل عمليات الترقية العقارية وتحسين شروط تمويل الأفراد بالموازاة مع تحسين عروض القروض المقدمة للمهنيين في القطاع الصحي والمهن الحرة وكذا للتجار.

أما عن توزيع القروض التي منحها البنك بحسب القطاعات، فقد إستحوذ القطاع الخاص على ما يقارب نصف التمويلات (48 %) يليه القطاع العمومي بـ 33 %، ثم القروض المدعمة (10 %) متبوعة بالتمويلات الموجهة للخواص، وتلك الممنوحة للإدارات.

ووفق الحصيلة، غطت القروض الطويلة والمتوسطة الأجل حوالي 74 % من مجموع ما منحه القرض الشعبي الجزائري من تمويلات، متبوعة بالقروض قصيرة الأجل ثم القروض العقارية تواليا.

وعموماً، تجاوزت الموارد التي حصّلها البنك خلال سنة 2024 ما قيمته 1938،5 مليار دينار جزائري منها 360،7 مليار دينار جزائري كودائع لأجل، بلغ نصيب القطاع العام منها 853،9 مليار دينار جزائري والقطاع الخاص 304،8 مليار دينار جزائري والأفراد 749،7 مليار دينارجزائري منها 10،1مليار دينارجزائري ناتجة عن نشاط الصيرفة الإسلامية.

ويعود هذا الأداء، توضح الحصيلة، إلى «الإستراتيجية التجارية المعتمدة من قبل البنك في هذا المجال، والتي ترتكز على إستقطاب زبائن جدد وتعزيز وفاء الزبائن الحاليين وتحسين جودة الخدمة ومعالجة العمليات وتوسيع باقة المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن علاوة على توسيع شبكة الإستغلال».

وفي خصوص الخدمات الرقمية الجديدة، عرفت سنة 2024 إطلاق بطاقة بنكية جديدة وهي بطاقة Cpaye+ التي تمكن صاحبها من دفع مشترياته عبر أجهزة الدفع الالكتروني والإنترنت مع تأجيل خصم المبلغ من الرصيد الى غاية الراتب التالي، الى جانب تفعيل خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول CPA WIMPAY والذي يسمح بدفع المشتريات عن طريق مسح رمز الإستجابة السريع.

وقد عرفت سنة 2024 إدراج القرض الشعبي الجزائري في بورصة الجزائر، ليكون بذلك أول مؤسسة مصرفية تفتح رأسمالها عبر السوق المالية، حيث مكّنت العملية، وفق الحصيلة، من تحصيل أكثر من 112 مليار دينار جزائري، فيما قدر عدد الاسهم المعروضة للبيع بـ 60 مليون سهم.

رائدة الأعمال الإماراتية فاطمة أحمد راشد قاسمي
تُطوّر حلولاً عالمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة الثروات

فاطمة أحمد راشد قاسمي

تدأب فاطمة قاسمي، وهي رائدة أعمال إماراتية رؤيوية مُلهمة تنتمي إلى إحدى العائلات الإماراتية المرموقة، على إعادة تعريف منظومة إدارة الثروات من خلال توفير حلول تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وبصفتها شريكة ومساهمة وعضو مجلس إدارة في شركة «سيكيورا إنترناشونال» (Secura International)، التي تتخذ من سوق أبوظبي العالمي (ADGM) مقراً لها، تسعى إلى ترك بصمة على مستوى العالم من خلال توفير حلول مالية مبتكرة وأخلاقية للبنوك والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

وفي ظل قيادتها، تعمل شركة «سيكيورا إنترناشونال» (Secura International) على تزويد العملاء بإمكانية الوصول إلى أفضل مديري الأصول العالميين، بما في ذلك شركات «فرانكلين تمبلتون» (Franklin Templeton) و«غولدمان ساكس» (Goldman Sachs)، و«إتش إس بي سي» (HSBC)، و«إنفيسكو» (Invesco)، وشركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول (ENBD Asset Management)، والمشرق كابيتال (Mashreq Capital)، و«كوتاك آند تاتا» (Kotak & Tata)، لتطوير حلول مالية متطورة تركز على الحفاظ على رأس المال والنمو ونقل الثروة. تسمح هذه الحلول بتمكين البنوك وشركات إدارة الثروات من تقديم إستراتيجيات إستثمارية متنوعة وعالية الجودة للعملاء، وضمان إمتثالهم لمبادئ التمويل الإسلامي وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

ودعماً لطموحها في التوسع دولياً، تسعى فاطمة قاسمي إلى الحصول على مشاركة إستراتيجية في الأسهم من مكتب عائلي إقليمي أو كيان أو مستثمر من أصحاب الثروات الكبيرة لتسريع وتيرة نمو شركة «سيكيورا إنترناشونال» (Secura International).

كما تسعى الشركة إلى إنشاء مكاتب مرخّصة في سنغافورة للتوسُّع في جميع أنحاء آسيا وفي مدينة جيفت بالهند، للإستفادة من الفرص المتاحة في شبه القارة الهندية. كما تخطط «سيكيورا إنترناشونال» (Secura International) لإفتتاح مكتب في ميامي في وقت لاحق لتعزيز حضورها في سوق أمريكا اللاتينية. من شأن عمليات التوسع هذه أن تمكّن الشركة من إغتنام الفرص الناشئة وتعزيز إمكانية الوصول العالمي إلى حلول إدارة الثروات الخاصة بها.

وتتخصص شركة «سيكيورا إنترناشونال» (Secura International) في إبتكار حلول مالية خلّاقة تجمع بين إستراتيجيات الإستثمار وتخطيط نقل الأصول من خلال هياكل إئتمانية. تأسست الشركة في سوق أبوظبي العالمي، وهي حاصلة على ترخيص هيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي (FSRA) لممارسة أنشطة منظمة، بما في ذلك الحصول على موافقة إسلامية لتشغيل نافذة إسلامية، ما يسمح لها بتلبية احتياجات الأسواق المالية التقليدية والإسلامية على حدّ سواء.

ومنذ تأسيسها في العام 2021، أصبحت شركة «سيكيورا إنترناشونال» (SecuraInternational) شريكاً موثوقاً لنظرائها المرخصين في السوق، لا سيّما البنوك وشركات إدارة الثروات، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومخصّصة لإدارة الثروات. وتتمتع الشركة بخبرة واسعة في مجال الإستثمارات التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما يجعلها رائدة في المنظومة المتغيّرة للتمويل الأخلاقي.

تتميّز فاطمة قاسمي برؤية تتخطّى حدود الإبتكار في القطاع المالي، فهي ملتزمة تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للتمويل الأخلاقي وإدارة الثروات. وتسعى من خلال عقد شراكات إستراتيجية والتوسّع على المستوى الدولي، إلى سدّ الفجوة بين المنظومات المالية التقليدية و ا لإ سلا مية ، وتمكين المؤسسات والمستثمرين في جميع أنحاء العالم.

الإسكوا: الرسوم الجمركية الأميركية تهدّد صادرات عربية غير نفطية بقيمة 22 مليار دولار

حذّرت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في موجز سياسات أصدرته من تداعيات الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة، والتي تهدد صادرات عربية غير نفطية إلى السوق الأميركية تُقدّر قيمتها بـ22 مليار دولار.

وقد شهدت العلاقات التجارية بين المنطقة العربية والولايات المتحدة تحوّلات كبيرة، إذ إنخفضت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة من 91 مليار دولار في العام 2013 (ما يعادل 6 % من إجمالي صادرات المنطقة) إلى 48 مليار دولار فقط في العام 2024 (نحو 3.5 %)، ويُعزى ذلك في الأساس إلى تراجع واردات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات البترولية. إلاّ أن الصادرات غير النفطية من الدول العربية إلى الولايات المتحدة قد تضاعفت تقريباً خلال الفترة ذاتها، إذ إرتفعت من 14 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، في مؤشر على تنوُّع إقتصادي متنامٍ بات الآن مهدّداً جرّاء الإجراءات الحمائية الجديدة.

ومن بين الدول التي يُتوقع أن تواجه ضغوطاً إقتصادية كبيرة نتيجة لهذه السياسات: البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس. ويُعد الأردن الأكثر تضرّراً، حيث تُشكل صادراته إلى الولايات المتحدة نحو 25 % من إجمالي صادراته العالمية، مما يجعله في موقع هش. كما تواجه البحرين تحديات اقتصادية ملحوظة نظراً إلى إعتمادها الكبير على السوق الأميركية في تصدير الألمنيوم والكيماويات، وهي من بين القطاعات المستهدفة مباشرة بهذه الرسوم. وتواجه دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها مخاطر كبيرة تهدّد سوق إعادة التصدير لديها إلى الولايات المتحدة، والتي تُقدَّر قيمتها بنحو 10 مليارات دولار، خصوصاً مع خضوع السلع من مصادرها الأصلية لرسوم جمركية مرتفعة.

كما لفتت الإسكوا إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تواجه ضغوطاً إقتصادية إضافية نتيجة التراجع الكبير الأخير في أسعار النفط، ما يُفاقم التحدّيات المالية القائمة.

ويُتوقع أن تتكبّد الدول العربية المتوسطة الدخل، مثل مصر والمغرب والأردن وتونس، أعباء مالية إضافية نتيجة إرتفاع عائدات السندات السيادية، والذي يعكس حالة عدم الإستقرار المالي العالمي الناجم عن السياسات الجمركية الأميركية. وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن هذه الدول قد تضطر إلى دفع فوائد

إضافية تُقدَّر بنحو 114 مليون دولار في العام 2025، مما قد يُؤثر بالسلب على الإنفاق الإجتماعي والإنمائي لها.

كما يُعرب الموجز عن قلقه من ضعف الطلب العالمي، خصوصاً من شركاء تجاريين رئيسيين مثل الصين والإتحاد الأوروبي، حيث يستورد الاتحاد الأوروبي نحو 72 % من صادرات تونس و68 % من صادرات المغرب، بينما تمثل الصين 22 % من واردات دول مجلس التعاون من النفط والكيماويات. وقد تؤدي هذه التغيُّرات إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي في المنطقة.

ورغم ذلك، ترى الإسكوا أن ثمة فرصاً نتيجة تحويل مسارات التجارة لصالح دول مثل مصر والمغرب، نظراً إلى تعرُّض منافسين مثل الصين والهند لرسوم أعلى. إلاّ أن إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن تعليق تطبيق الرسوم لمدة 90 يوماً لمعظم الدول، بإستثناء الصين، قد يُخفف من تلك الفرص.

ولتقليل الآثار السلبية المحتملة، توصي الإسكوا بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الإسراع في تنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والإتحاد الجمركي الخليجي، وإتفاقية أغادير، بغية دعم التجارة البينية العربية وزيادة القدرة التفاوضية الجماعية.

كما يدعو الموجز إلى الإنخراط الفاعل مع الولايات المتحدة

لإعادة التفاوض على شروط تجارية أكثر ملاءمة. وتُشدّد الإسكوا على أهمية إعادة تموضع الدول العربية ضمن سلاسل القيمة العالمية، من خلال الإستثمار في البنية التحتية اللوجستية، وتحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز مرونة سوق العمل. ويُمكن أن تؤدي هذه الخطوات إلى استقطاب تدفقات جديدة من التجارة والاستثمار وتعزيز مرونة الاقتصادات الإقليمية.

وقالت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي: «تقف المنطقة العربية عند مفترق طرق إقتصادي حاسم. فرغم التحدّيات الفورية التي تفرضها هذه الرسوم، إلاّ أنها تتيح فرصة غير مسبوقة لبناء إقتصادات أكثر مرونة وتنوعاً وتكاملاً في مختلف أنحاء العالم العربي».

الإسكوا تحذّر من هشاشة النظم الغذائية في الدول العربية

في ظلّ إستمرار تفاقم الأزمات الغذائية والإجتماعية والمناخية، دعت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى إتخاذ إجراءات فورية وجذرية لإصلاح النظم الغذائية المختلّة في المنطقة العربية، وذلك من خلال تقريرها الجديد تحت عنوان «تقييم النظم الغذائية في المنطقة العربية».

يقدّم التقرير إطاراً مبتكراً لفهم مشهد النظم الغذائية في المنطقة، ما يُمكّن واضعي السياسات من إتخاذ قرارات مبنية على الأدلة وتحديد أهداف رئيسية لتحسين الأمن الغذائي، والحد من التفاوتات، وتعزيز الصمود، ودعم الإستدامة في الدول العربية.

وتكشف نتائج التقرير عن واقع مقلق إزاء تراجع أداء كافة أبعاد الأمن الغذائي الستة (التوافر، والوصول، والإستخدام، والإستقرار، والقدرة على التأثير، والإستدامة). من المؤشرات الرئيسية، في حلول العام 2022، واجه ما يزيد عن ثلث سكان المنطقة إنعداماً في الأمن الغذائي، وقد عانى 13.5 % من نقص في التغذية، وواحد من كل ثلاثة من السمنة.. وقد كانت النساء والأطفال الفئات الأكثر تضرراً؛ إذ عانى طفل من كلّ خمسة من التقزّم، فيما عانى ثلث النساء من فقر الدم. وتشير هذه الأرقام، التي تتجاوز المتوسطات العالمية، إلى حاجة ملحة لإصلاح النظم الغذائية.

وقالت المسؤولة عن قسم السياسات الغذائية والبيئية في الإسكوا ريم نجداوي: «هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي جرس إنذار. النظم الغذائية في المنطقة العربية ليست فقط هشّة، بل هي أيضاً غير شاملة وغير فعّالة. إذا أردنا فعلًا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، علينا إعادة التفكير في كيفية إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه وإستخدامه».

يعرض التقرير إطاراً متكاملاً قائماً على الأدلة، ومصمّماً لمواجهة التحدّيات الفريدة التي تواجهها المنطقة، ويقترح أداة لتقييم النظم الغذائية في الدول العربية تستند على عوامل عدة منها الأمن الغذائي والتغذية، كما على معايير الشمولية، والقدرة على التكيُّف، والإستدامة.

وأضافت نجداوي: «تشكّل هذه الأداة نقلة نوعية على صعيد النظم الغذائية إذ إنها توفّر للدول العربية خارطة طريق واضحة قائمة على البيانات للمساهمة في حماية الفئات الأكثر ضعفاً، وبناء نظم غذائية أكثر عدلاً وفعاليّة، وتأمين مستقبل الغذاء في منطقتنا».

ومن أبرز التحدّيات التي تواجه المنطقة إعتمادها الكبير على الواردات، حيث تعتمد الدول العربية حاليًا على إستيراد أكثر من 61 % من إحتياجاتها من القمح – السلعة الأساسية الأكثر إستهلاكًا – من عدد محدود من الموردين العالميين.

مَن سيقود الإقتصاد العالمي في الثلاثينية المقبلة؟

من المؤكد اليوم أن الولايات المتحدة هي قاطرة الإقتصاد العالمي، لكن على سكّة محفوفة بالمخاطر والمفاجآت والأزمات، فعجلاتها تُسرع حيناً، وتتباطأ أحياناً، وتقف عن التقدّم أحياناً أخرى. هذا الإقتصاد يُحقق ناتجاً قومياً سنوياً متقدّماً على مرّ السنين، وبات يفوق الـ 27 ألف مليار دولار في العام 2023، والمنافس الوحيد لهذا الإقتصاد ويشكّل خطراً حقيقياً عليه هو الإقتصاد الصيني، مع ناتج قومي إقترب من 20 ألف مليار دولار في العام 2023، مع فارق أسس الإقتصادين، الأول رأسمالي والثاني شيوعي.

هذا من الناحية العملية اليوم، إنما يخشى الإقتصادان من منافسة أخرى قد تدخل سباق الكبار، إن كانت من الجانب الأوروبي أو من جانب دول آسيوية، ولما لا من جانب مجموعه بريكس للدول الناشئة ومن بينها الهند.

مسألة قيادة العالم إقتصادياً ومن وجهة نظري، لا تتعلق فقط بالأداء الإقتصادي والتفوّق في هذا المجال، إنما تتعلق أيضاً بالهيمنة على الساحة السياسية الدولية. وهذا السيناريو غير متوافر بالنسبة إلى الصين كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة صاحبة الدولار كعملة للتجارة العالمية والنفط والذهب.

الصين لا تقل طموحاً عن أميركا، وتُخطط ببطء لكن بخطى ثابتة نحو النجومية، حتى لو كانت غير مؤهّلة في الأعوام القليلة المقبلة للسيطرة على القاطرة الإقتصادية العالمية حسابياً وفي مجال النمو. هذا طبعاً إذا إستطاعت تخطّي أزمة عقارات تُهدّد السوق المحلية مع عجز مقاولين عن سداد ديون بمئات مليارات الدولارات، ومع نموذج إقتصادي بدأت الصين المغامرة به بعد العام 2010 عندما قرّرت إتخاذ مسار مغاير لطبيعتها، وتحوّلت من إقتصاد يعتمد على التصدير إلى إقتصاد يعتمد على الإستهلاك الداخلي، مع عدم تقدير تطوُّر القدرة الشرائية للمواطن والتي تحدّد مستوى الإستهلاك، وبالتالي نسبة النمو الإقتصادي التي تراجعت من نسبة من رقمين إلى ما دون الـ 10 %. أضف إلى ذلك، فإن الصين تعاني إزدياد مستوى الشيخوخة واليد العاملة، وبالتالي الإنتاجية الإقتصادية. هذا الواقع الذي تعيشه الصين اليوم، لا يعني أن السلطات في هذا البلد لا تتطلع إلى منافسة أقوى قدرة إقتصادية في الكون، وهذا معروف عن النموذج الصيني الهادىء، والذي إستطاع وبهدوء تام تجاوز بريطانيا بفارق ضئيل في العام 2006 لتصبح رابع إقتصاد في العالم، تليها ألمانيا في المرتبة الثالثة، واليابان في المرتبة الثانية فالولايات المتحدة في المرتبة الأولى.

وفي العام 2010 تخطّى الإقتصاد الصيني ألمانيا واليابان وحلّ ثانياً، وبات منذ ذلك التاريخ مع نسبة نمو بلغت 10 % وأكثر، يشكّل هاجساً حقيقياً للولايات المتحدة. لكن الأمر ليس بهذه السهولة وليس مقتصراً على نسبة النمو، فمع نسبة نمو تفوق 5 %، هل يعني أن الصين أصبحت أهم من أميركا؟ واقع الحال، ليست المسألة تتعلق بالبنية الإقتصادية والبيئة الإقتصادية، ولا بإحتكار الأدوات التي تتركّز على الإقتصاد كالعملة العالمية (الدولار) وهي عملة الذهب والنفط والتجارة، فضلاً عن أكبر شبكة مصرفية على الكرة الأرضية، وأهم بورصات في الفضاء الإقتصادي، ومع ذلك، فإذا ضعُف الإقتصاد الصيني سيكون له تأثير على الإقتصاد العالمي، لا سيما حيال تراجع توافر السياحة الصينية وتراجع واردات السلع، لأن الصين مستورد رئيسي للسلع الأساسية في العالم، وتلعب دوراً أساسياً في الجغرافيا السياسية مع التطوّرات العالمية.

وفي الوقت الذي يظل فيه إحتمال المواجهة قائماً بين القوتين العسكريتين أميركا والصين، إلاّ أن الترابط الإقتصادي بين العملاقين يمنع حصول هكذا مواجهة والتي لا تصبُّ في مصلحة أيّ من البلدين.

فعالمنا اليوم متغيّر ومتقلّب بسرعة، ولم تعد الحسابات تقرّر مسار إقتصاد ما، إنما سرعة التحوُّلات هي التي باتت تتحكّم بأي مجرى للأمور وبمستقبلها، كما دخلت التقنية الرقمية والتكنولوجيا على الخط، وبات الذكاء الإصطناعي قادراً على قلب الطاولة على كل ما هو تقليدي وقد أصبح مستشاراً لأكبر السلطات النافذة في الكون.

الرسوم التجارية الأميركية وتهديد الخريطة الإقتصادية العالمية

الرئيس الأميركي دونالد ترامب ومع مطلع ولايته الثانية، أراد أن يضع شروطاً جديدة لتجارة العالم مع بلاده، منطلقاً من نظرية أن ميزان بلاده التجاري عاجز في غالبية تعاملاته مع شركاء الولايات المتحدة ولا سيما الصين وأوروبا، فقرّر زيادة الرسوم التجارية على جهات كثيرة حول العالم، ولم يستثن الكبار منها، فارضاً رسوماً على الصين بلغت 145 %، قابلتها الصين بنسبة 125 % على سلع أميركا، قبل أن يتوصل إلى إتفاق مؤقت مع الصين لمدة 3 أشهر، أي حتى منتصف آب/ أغسطس 2025، وقد إتفق الجانبان على تخفيض مستوى الرسوم (30 % رسوم أميركية و10 % رسوم صينية) بشكل يجعل ميزان أميركا مع الصين متوازناً بعض الشيء.

كذلك الأمر وقبل إتفاقه مع الصين، إتفق ترامب مع الأوروبيين على هذه الرسوم لثلاثة أشهر أيضاً، حتى تموز/يوليو 2025، وهي فترة ضرورية للتوصُّل إلى إتفاق بشكل يُقلّل من فائض أوروبا مع الولايات المتحدة، ويُعيد التوازن في التبادل بين الجانبين.

ترامب يريد التفاوض أيضاً مع غالبية شركائه الباقين، وكان قد توصّل أيضاً إلى إتفاق مهم جداً، مع البريطانيين، ويُعتبر إتفاقاً تاريخياً، إذ يُمثل أول إختراق في حرب الرسوم التجارية التي هزّت العالم.

لا شك في أن حدّة التوتر في الرسوم الجمركية قد إنخفض بعد الإتفاقيات وجولات التفاوض، إلاّ أنها كانت كفيلة لولا ذلك، بأن تُغيّر خريطة التبادل الحرّ، وتدفع بالعولمة إلى محطاتها الأولى، وعندها يصبح الجواب على سؤال مَن سيحكم الإقتصاد العالمي بعد سنوات، من الصعب جداً البحث في شأنه، لأن المشهد سيصبح معقّداً جداً.

الصين في مسعاها لتبوُّء مستويات إقتصادية متقدّمة عالمياً، لا تريد فرض الأيديولوجية الشيوعية في الإقتصاد، إنما تريد العبور بين سطور النظام العالمي في تثبيت حضورها ودورها.

وقد حاولت الصين في العام 2020 أن تُثبت حضورها في المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة. حينها، إعتبرت الدول الأعضاء في المنظمة الأممية، أن الصين تريد على الأقل الهيمنة على آسيا وعلى أكبر الإقتصادات في هذه القارة ولا سيما الهند وأندونيسيا وباكستان.

فاليوم يرى متابعون لتقدم الإقتصاد الصيني، أن الأخير يسعى إلى الهيمنة على الإقتصاد العالمي في حلول العالم 2049، أي في ذكرى مئوية ماوتسي تونغ.

يجب ألاّ ننسى، أن الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على أبرز شركائه، دفعت بالعديد منهم لتشكيل تحالفات ولا سيما في ظل الغزل الصيني للإتحاد الأوروبي، والذي لا يقل أهمية، لا بل وبإمكانه أيضاً، أن يُهيمن على الإقتصاد العالمي إذا توافرت له الظروف، وتوصَّل إلى حلول لمشكلات ديونه وموازناته.

الولايات المتحدة تعي تماماً نوايا الصين، وتعمل على تشكيل تحالفات هي أيضاً، وقد عملت واشنطن على تحالف مع الهند وأستراليا واليابان وبريطانيا، لقطع الطريق على الصين، كذلك على هذه الدول، في حال فكّرت بالوصول يوماً إلى رتبة متقدمة في سُلّم الإقتصاد الدولي.

تصنيف أكبر عشرة إقتصادات في العالم حتى العام 2024

نلقي الضوء في هذه الدراسة، على أبرز العناصر التي تم أخذها في الحسبان لترتيب أكبر الإقتصادات العشرة في العالم، وفي طليعتها الناتج المحلي الإجمالي.

• في المرتبة العاشرة، يحلّ الإقتصادي الكندي، الذي يرتكز بقدر كبير على موارد الغاز والنفط، والمعادن، وأخشاب الغابات، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي يرتكز على التكنولوجيا والصناعات اليدوية، وكل هذه القطاعات تؤمّن للاقتصاد الكندي نسبة نمو من الناتج المحلي تضعه في هذه المرتبة، وقد بلغت في العام 2024 نحو 1.2 %.

• في المرتبة التاسعة، تحلّ البرازيل بإقتصادها الناشىء وهي العضو في مجموعة بريكس في قطاعات متنوّعة، ولا سيما في الزراعة والمعادن والصناعات اليدوية، وتعتبر البرازيل مركز العالم من الدرجة الأولى في الإنتاج الزراعي. أما العنصر الأساسي الذي يدخل في تشكيل الناتج المحلي للبلاد، فيظل الإستهلاك والتقدم في البنية التحتية. وقد بلغ الناتج البرازيلي الداخلي في العام 2024 نسبة 2.2 % (منها 70 % للخدمات و20 % للقطاع الصناعي و10 % للزراعة).

• في المرتبة الثامنة عالمياً، تحلّ إيطاليا وهي الثالثة في منطقة اليورو، وتصنّف بصاحبة سوق مالية متقدّمة وقطاع خدمات من الدرجة الأولى، وقطاع سياحي ينافس نظيره الفرنسي، وتتميز

بالصناعات الزراعية التنافسية أوروبياً وعالمياً. ومع ذلك، فقد حققت في العام 2024 نسبة نمو بواقع 0.7 %، ولا تزال تكافح للخروج من أزمة مديونية وموازنة غير مسبوقة.

• في المرتبة السابعة عالمياً، يحلّ الإقتصاد الفرنسي وهو أيضاً الثاني في منطقة العملة الموحّدة، مع ناتج محلي تخطّى الـ3 آلاف مليار يورو، وبنسبة نمو بلغت 0.7 % أيضاً. ويتميّز الإقتصاد الفرنسي بتنوُّعه، ويتمتع بصفة خاصة بتطوُّر قطاعه الصناعي، ولا سيما في مجال الفضاء (طائرات وصواريخ وأقمار صناعية)، كما تتمتع فرنسا بشهرتها السياحية والمنتجات الفاخرة، وتصنّف فرنسا أيضاً بنظام حماية صحية، وبنى تحتية متطوّرة ومتقدّمة وبإستثمارات في مجال الأبحاث والتنمية.

• في المرتبة السادسة عالمياً، يأتي الإقتصاد البريطاني الذي خرج من عضوية الإتحاد الأوروبي في العام 2024، والذي يُصنّف بخليطه بين قطاعي الخدمات والصناعات اليدوية، وقطاع مالي حيوي أوروبياً وعالمياً، حيث لا تزال تحافظ على شهرته العاصمة لندن كسوق مالية عابرة للقارات، وجاذبة للإستثمارات الأجنبية، فضلاً عن حركة التجارة في شراكة مع دول الجوار، وتبادل سلع ومواصلات حيوية. كل هذه القطاعات قد ساهمت في العام 2024 في تحقيق نسبة نمو بلغت 0.5 %، وهي نسبة خجولة أيضاً مثل إيطاليا وفرنسا، وكلها بلدان تأثّرت كغيرها بأزمات كثيرة منذ العام 2019، وأبرزها أزمة الكوفيد التي أغلقت دول العالم، ورغم هذا الواقع أيضاً، هناك إقتصادات إستطاعت مواجهة التحدّيات وكانت أنشط من غيرها.

• الهند حلّت في المرتبة الخامسة على سلّم أكبر عشرة إقتصادات في العالم، في العام 2024، وهي أيضاً عضوٌ في مجموعة البريكس للدول الناشئة. فالإقتصاد الهندي يتميّز بتنوّعه وسرعة نموّه، مدعوماً بقطاعات أساسية كتكنولوجيا المعلومات، حيث تُعتبر نيودلهي من أنشط العواصم العالمية في المعلوماتية، كذلك ينشط فيها قطاع الخدمات وقطاعات أخرى كالزراعة والصناعة اليدوية. علماً أن الإقتصاد الهندي يُركّز كثيراً على السوق الداخلية، مدعوماً بيد عاملة فتية وقوية على المستوى التقني، بشكل خاص، كما يتمتع الإقتصاد الخامس في العالم بطبقة وسطى في أوجّ إنتشارها محلياً، وتالياً كل ذلك يجعل النمو يسجل نسبة 6.8 % في العام 2024، متقدّماً على أقوى إقتصادين الأول والثاني في العالم، وهذا ما يؤكد أن الناتج المحلي ليس معياراً ليتبوّء قيادة الإقتصاد العالمي في السنوات المقبلة.

• اليابان، التي كانت تتمتع منذ عقد ونصف العقد، بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، ها هي اليوم تحلُّ في المرتبة الرابعة، ويتميّز إقتصادها بنشاطه في مجال التكنولوجيا والخدمات والصناعات اليدوية. إنما القطاعات الأكثر رواجاً تظل محصورة بالإلكترونيات والسيارات، وسوق مال عريقة كسوق طوكيو، ويد عاملة شابة ونشطة، في ظل تقدُّم التكنولوجيا في مجالات الصيرفة والبورصات وحركة تجارة من منتجات عالية الجودة، ورغم كل ذلك سجلت اليابان نسبة نمو بنحو 0.9 % في العام 2024.

• الإقتصاد الألماني الأقوى في منطقة اليورو، وقد إستطاع أن يتربّع على المرتبة الثالثة، متقدّماً على اليابان التي كانت في هذا الموقع مؤخراً، محققاً نمواً بالكاد يصل إلى 0.2 %، ومرتكزاً على قطاعات يتمتع بها الإقتصاد الألماني، مثل التصدير، الصناعات ولا سيما السيارات، الهندسة في مختلف أنواعها، الكيمياء والصيدلة. ويصنّف هذا الإقتصاد بنوعية الإنتاج، وبيد عاملة كفوءة وقطاع أبحاث وتنمية في إتجاه الإبتكارات الرائدة في أوروبا.

• ونصل الآن إلى المرتبة الثانية التي يتربع عليها الإقتصاد الثاني منذ سنوات، وهو الاقتصاد الذي لم يعرف فترات تردُّد أو ضعف بمعنى الإنتاجية أو النوعية، لكنه تضرّر بمعنى تغيير سياسة البلاد والإعتماد على السوق الداخلية على نحو أكثر من السوق الخارجية. فالإقتصاد الصيني الذي يشكّل كابوساً لنظيره الأميركي، يتركز على الصناعات والتصدير والإستثمار، وحديثاً تبنّى منهج العقارات والتشييد للأبراج العالية للشركات وللسكن، لكن هذا القطاع تعرّض لهزات هدمت السوق العقارية الصينية، مع تأزُّم المستثمرين ومشاكل تسديد القروض، وقد بات قطاع العقارات يعاني مديونية بمئات مليارات الدولارات، وقد أدخل الإقتصاد الصيني في حالة قلق، مما قد يشكّل هذا الخطر من المديونية، على إقتصاد متألق ويبحث عن النجومية. فالإقتصاد الصيني يتميّز عن غيره من الإقتصادات المنافسة، بيد عاملة نشيطة فتيّة ورخيصة، مع عائد كبير من الإنتاج والتصنيع للشركات المحلية والشركات الأجنبية، مع أسواق مال تُنافس أكبر الأسواق العالمية، فضلاً عن دعم حكومي لغالبية القطاعات الحسّاسة في الإقتصاد والبُنى التحتية الضرورية لتحريك العجلة الإقتصادية، بالإضافة إلى سوق إستهلاكية واعدة، لكنها أقل تأثيراً في الإقتصاد من كميّات التصدير، وقد سجل إقتصاد بيجينغ في العام 2024 نسبة نمو بلغت 5 %.

• أخيراً، ها هي المرتبة الأولى التي كانت منذ عقود ولا تزال من حصة الإقتصاد الأميركي، والتي شكلت القوة الأكبر محلياً وعالمياً، ليس فقط في مجال الأعمال والتجارة والصناعة والبنوك، بل أيضاً في هيمنة سياسية عالمية تجعل من هذا الإقتصاد وعملته، المؤشر الرئيسي لحركة إقتصادات كثيرة ولو إختلفت

صفاتها وقطاعاتها. فالإقتصاد الأميركي متنوّع كثيراً، ويركّز في الدرجة الأولى على الخدمات والصناعة والمال والتكنولوجيا. وتتمتع الولايات المتحدة بسوق إستهلاكية مهمّة، وتشهد حركة إبتكارات واعدة، من خلال شركاتها التي تعتمد على بنى تحتية متطوّرة وصلبة، مدعومة بموازنات حكومية كريمة، تجعل منها رائدة في السوق العالمية. كذلك ينعم الإقتصاد الأميركي بحرية الحركة التجارية ومنافسة تفضيلية، وستصبح أكثر من ذلك بكثير عندما يتوصل الرئيس دونالد ترامب لإبرام إتفاقيات تجارية جديدة مع شركائه، بعدما أجبرهم على ذلك من خلال فرض رسوم جمركية إضافية على سلعهم الواردة إلى السوق الأميركية.

وقد إستطاع الأداء الأميركي في الإقتصاد في العام 2024 أن يؤمّن للبلاد نسبة نمو إجمالية بلغت 2.8 %.

وبعدما ختمنا التصنيف في المرتبة الأولى، نلفت إلى إقتصادات أخرى كبيرة حول العالم حلّت بعد المرتبة العاشرة، مثل الإقتصاد الروسي في المرتبة الـ 11، والمكسيكي في المرتبة الـ 12، وتوالياً إقتصادات أخرى، مثل الأوسترالي في المرتبة الـ 13، وكوريا الجنوبية في المرتبة الـ 14، وإسبانيا في المرتبة الـ 15، وأندونيسيا في المرتبة الـ 16، وهولندا في المرتبة الـ 17، وتركيا في المرتبة الـ 18، والسعودية في المرتبة الـ 19، وسويسرا في المرتبة الـ 20.

ويبقى القول: إن الصين ورغم أن وزنها الإقتصادي لا يعكس حجم تعدادها السكاني، إلاّ أن الزخم الذي تسير فيه، وطموحها في إعادة رسم خريطة النظام الإقتصادي والمالي في العالم، يجعل منها قوة ضاربة تهدّد بتغيير الجغرافيا المالية، حتى لو أنها لم تهيمن على العالم إقتصادياً، وذلك من خلال الدخول من بوابة اليوان الرقمي (الرنمينبي عملة الصين الوطنية)، والعمل على ترويج اليوان الرقمي، الذي بات يقلق الغرب عموماً والولايات

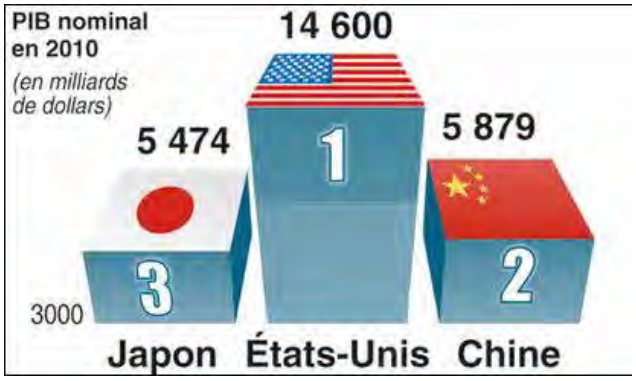

المتحدة خصوصاً. فالصين تتبع بنية تقنية متطوّرة تستند إلى تقنية الـ «بلوك تشين» وهذا الترويج سيجري ربطه بالكامل مع الدول الـ10 في رابطة دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى دول شرق أوسطية.

وبحسب متابعين ومختصين في سوق التمويل الرقمية، إستطاعت الصين تطوير جسر العملة الرقمية، الذي قلّص مدة «عملية تسوية ما» إلى سبع ثوان، بعدما كانت تستغرق أياماً عدة، في «نظام سويفت»، فالبنك الشعبي الصيني (البنك المركزي) بات يسيطر على نحو كامل على اليوان الرقمي في خطوة سبقت فيها الصين منطقة اليورو في مشروع اليورو الرقمي. لكن السلبية في هذا المشروع، أن سيطرة «المركزي الصيني» على اليوان الرقمي يحدّ من إنتشاره عالمياً.

فالصين تواصل في مسيرتها وتطلّعها، ولا تبخل على العالم بالمفاجآت، وكأنها تقول إن غداً لناظره قريب.

مازن حمود/ محلل
مالي واقتصادي – باريس

Rank	Country	GDP (USD)	% of Total
11	Russia	$2,063B	1.96%
12	South Korea	$1,722B	1.64%
13	Australia	$1,708B	1.62%
14	Mexico	$1,663B	1.58%
15	Spain	$1,492B	1.42%
16	Indonesia	$1,392B	1.32%
17	Netherlands	$1,081B	1.03%
18	Saudi Arabia	$1,062B	1.01%
19	Türkiye	$1,029B	0.98%
20	Switzerland	$870B	0.83%

BANK NXT
كلاسي جاي نكست
16697
www.banknxteg.com
*تطبق الشروط والأحكام
رقم التسجيل الضريبي ٠٣٢ - ٠٢٨ - ٢٠٠

وسط تصاعد التوترات التجارية
«أونكتاد»: الإقتصاد العالمي على أعتاب الركود في العام 2025

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، أن النمو الإقتصادي العالمي قد يتباطأ إلى 2.3 % خلال العام 2025، أي أقل من عتبة 2.5 % التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها مؤشر على ركود عالمي. ويمثل هذا تباطؤاً حاداً مقارنةً بمتوسط معدّلات النمو السنوية في فترة ما قبل الجائحة، والتي كانت بطيئة أصلاً. وأشارت المنظمة في تقرير إلى أن الإقتصاد العالمي قد سجل نمواً بنسبة 2.8 % في العام 2024.

وأضاف التقرير: «يمثل هذا التراجع إنخفاضاً ملحوظاً مقارنة بمتوسط معدلات النمو السنوية المسجلة في فترة ما قبل الجائحة، التي كانت بدورها فترة من النمو الضعيف نسبياً على المستوى العالمي».

وبحسب «أونكتاد»، يؤدي تصاعد حالة عدم اليقين إلى خفض توقعات النمو الإقتصادي العالمي، وقد شهدت الأسواق المالية إضطرابات حادة مؤخراً في ظل تصاعد حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية، لا سيما بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب، في الثاني من أبريل (نيسان) 2025، فرض تعريفات جمركية واسعة على عدد من الدول. وبعد أيام، تراجع ترمب عن الرسوم المرتفعة على 12 إقتصاداً، لكنه في المقابل فرض تعريفات أكثر صرامة على الصين وصلت إلى 145 %.

وفي بداية العام 2025، بلغ مؤشر عدم اليقين في السياسات الإقتصادية أعلى مستوياته منذ مطلع القرن؛ ما عكس تزايد القلق حيال الآفاق الإقتصادية المستقبلية. وفي أبريل/ نيسان 2025، أدت المخاوف المتزايدة حيال الإقتصاد العالمي والتغيُّرات في السياسات التجارية إلى إضطرابات مالية كبيرة، تخللتها تصحيحات حادة وخسائر ملحوظة في الأسواق، حيث قفز «مؤشر الخوف» — الذي يقيس تقلبات سوق الأسهم الأميركية — إلى ثالث أعلى مستوى في تاريخه.

وأشارت «أونكتاد» إلى أن المخاوف من دخول الولايات المتحدة في حالة ركود تزداد، في ظل تصاعد القلق بين المستثمرين من تأثيرات الرسوم الجمركية المشدّدة.

تباطؤ في ديناميكية التجارة العالمية

شهدت التجارة العالمية إرتفاعاً ملحوظاً في أواخر العام 2024 وأوائل العام 2025، مدفوعة جزئياً بتسارع الطلبات قبيل تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة، إلاّ أن هذا الزخم مرشح للتراجع — وربما الإنعكاس — مع دخول الإجراءات الجمركية حيّز التنفيذ خلال العام 2025.

وخلال الفترة الممتدة من يناير (كانون الثاني) إلى نهاية مارس (آذار) 2025، إنخفض مؤشر شنغهاي الشامل لصادرات الحاويات، وهو أحد المؤشرات الرئيسة لنشاط الشحن والتجارة الدولية، بنسبة 40 %، ليصل إلى مستويات لم تُسجل منذ ما قبل الجائحة، حينما كانت تجارة السلع العالمية راكدة بالفعل.

ومع بلوغ حالة عدم اليقين في السياسات التجارية مستويات غير مسبوقة، فإنها تُثقل كاهل ثقة الشركات، وتعرقل التخطيط طويل الأجل، وتُعيد تشكيل أنماط التجارة العالمية. وأصبح المصنّعون والمستثمرون يؤجلون قراراتهم، ويُعيدون تقييم استراتيجيات سلاسل الإمداد، ويكثفون جهود إدارة المخاطر.

ضغوط متزايدة على تمويل التنمية

تُسجل الأولويات المالية تحوُّلاً في الإقتصادات الكبرى، حيث تتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، ويتقلص الإنفاق الإجتماعي، بينما تتضخم ميزانيات الدفاع. وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية من الجهات المانحة الرئيسة بنسبة 18 % بين عامي 2023 و2025، ضمن إتجاه هبوطي أوسع رغم الزيادة العامة في مستويات المساعدة العالمية.
وتراجعت التدفقات المالية إلى البلدان النامية من نحو 175 مليار دولار في العام 2020 إلى 160 ملياراً في العام 2023. ويحذّر التقرير من أن هذا التراجع يُهدّد بتقويض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الوقت ذاته، يُسهم الحذر الإستثماري، في ظل أوضاع مالية متقلّبة وتصاعد حالة عدم اليقين، في تقليص التمويل المتاح للتنمية طويلة الأجل.

البلدان النامية تواجه «عاصفة عاتية»

تجد الدول منخفضة الدخل نفسها في مواجهة «عاصفة عاتية» نتيجة تدهور الأوضاع الخارجية، وإرتفاع أعباء الديون، وضعف النمو المحلي. وتشير البيانات إلى أن أكثر من نصف هذه الدول (35 من أصل 68) تمر إما بضائقة مالية فعلية أو معرَّضة لخطر داهم.

أولويات السياسة لتعزيز المرونة

في مواجهة تصاعد التوترات التجارية وتباطؤ النمو العالمي، يُحذّر التقرير من مخاطر التشرذم الإقتصادي والمواجهة الجيو – اقتصادية، داعياً إلى: تعزيز تنسيق السياسات على المستويين الإقليمي والدولي لإستعادة القدرة على التنبؤ في التجارة والتدفقات المالية، وتكثيف التعاون متعدّد الأطراف لضمان إستقرار الأسواق وحماية الإقتصادات الهشّة، والبناء على الروابط التجارية والإقتصادية بين الدول النامية لتعزيز المرونة ومواجهة الصدمات العالمية، وإعادة توازن الأولويات المالية، عبر تقليص الإنفاق العسكري وتوجيه الموارد نحو البنية التحتية المستدامة، والحماية الإجتماعية، والعمل المناخي ومواءمة السياسات المالية والنقدية والصناعية مع أهداف التنمية طويلة الأجل.

الرسوم الجمركية وصلت إلى مستويات تاريخية
غورغييفا: الإقتصاد العالمي يُواجه إختبار مرونة جديداً وسط تحوُّلات جذرية

مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا

أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، أن الإقتصاد العالمي يواجه إختباراً جديداً لمرونته وسط تحوُّلات جوهرية تُعيد تشكيل النظام التجاري وتصاعد حالة عدم اليقين.

وذكّرت غورغييفا في كلمة لها قبل إفتتاح إجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، بما كانت قد طرحته مؤخراً في الموقع ذاته حول تباطؤ النمو وإرتفاع مستويات الدين، مقابل وجود عوامل صمود بفضل أساسيات قوية وسياسات مرنة.

وأضافت غورغييفا: «مع تصاعد التوترات التجارية، تراجعت الأسواق رغم بقاء التقييمات مرتفعة، ما يُظهر أننا نعيش في عالم متقلب، إقتصاد أكثر توازناً لا يزال ممكناً، لكن يتطلب تحركاً واعياً»، داعية في كلمتها إلى النظر في هذه القضية من خلال ثلاثة أسئلة محورية:

الجزء الأول: ما السياق؟

قالت غورغييفا: «إن التوترات التجارية العالمية وصلت إلى نقطة الغليان نتيجة تآكل الثقة في النظام الدولي والثقة المتبادلة بين الدول، موضحة أن النظام التجاري العالمي يشهد إختلالات واضحة، حيث تراجع الإتجاه نحو خفض الرسوم الجمركية في العقدين الأخيرين، مما يعكس عودة إلى السياسات الحمائية».

وأضافت غورغييفا: «أن هناك زيادة في فرض الحواجز غير الجمركية، مما يعكس تحوُّلاً من التبادل الحر إلى سياسات تدخلية تقيّد التجارة»، مؤكدة «أن هذا الشعور بإنعدام العدالة يغذي التوترات التجارية، خصوصاً في ظل إختلالات الميزان التجاري. كما أن إعتبارات الأمن القومي قد حوّلت مكان التصنيع إلى عنصر محوري في تحديد الأولويات الإقتصادية، مما يُعزّز من أهمية التصنيع المحلي للسلع الإستراتيجية»، مشيرة إلى «أن هذه التحوُّلات تؤدي إلى حالة من عدم اليقين، حيث يُعطى القطاع الصناعي الأولوية على الخدمات، وتغلب المصالح الوطنية على التعاون الدولي».

الجزء الثاني: ما العواقب؟

عدّت غورغييفا، أن الرسوم الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة وصلت إلى مستويات تاريخية، ما أثر بشكل كبير على الاقتصادات الكبرى، وأدى إلى تصعيد ردود الفعل من دول أخرى. وبالنسبة إلى الإقتصادات الصغيرة، فإن تشديد الأوضاع المالية يجعلها أكثر عرضة للمخاطر التجارية، بينما تواجه الدول منخفضة الدخل تحديات إضافية بسبب تراجع المساعدات الخارجية. كما أن حالة عدم اليقين الناجمة عن هذه التوترات تزيد

التكاليف، إذ يصعب وضع خطط واضحة في ظل تغيُّر الرسوم الجمركية بشكل مفاجئ.

وأضافت غورغييفا: أن الحواجز التجارية تقوِّض النمو بشكل مباشر من خلال زيادة تكاليف المدخلات، وهو ما يؤثّر على الأنشطة الإقتصادية. وعدّت أن الحمائية تضعف الإنتاجية على المدى الطويل، خصوصاً في الإقتصادات الصغيرة، حيث تضعف المنافسة والابتكار.

الجزء الأخير: ماذا يمكن للدول أن تفعل؟

في عالم يتسم بإزدياد عدم اليقين وتكرار الأزمات، يجب على الدول تسريع الإصلاحات الداخلية لتعزيز إستقرارها الإقتصادي والمالي وتحقيق إمكانات نمو أكبر. وبحسب غورغييفا، يُواجه كثير من الإقتصادات تحدّيات جديدة، منها إرتفاع مستويات الدين العام، ما يستدعي إتخاذ إجراءات مالية حازمة لتحديد مسارات تدريجية للتكيُّف، مع التركيز على إستدامة الأسعار وإستقلالية البنوك المركزية.

كما يجب على الدول العمل على تحسين السياسات الاقتصادية مع تعزيز القدرة على النمو من خلال إصلاحات طموحة في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال، والتخلُّص من الحواجز أمام المشاريع الخاصة والإبتكار. وعلى الدول المتقدمة أيضاً أن تُسهم في إستقرار الإقتصاد العالمي عبر تعزيز التعاون التجاري وفتح أسواقها، مع التركيز على تقليص الفوارق بين الاقتصادات الكبيرة والصغيرة.

سياسات موجهة لتعزيز التوازن والمرونة

قالت غورغييفا إن جميع الدول تستطيع أن تبني سياسات تعزز التوازنات الداخلية والخارجية، وتدعم المرونة الاقتصادية، وتحسن رفاهية الشعوب. وركزت على ثلاث جهات رئيسية: (1) – الصين: يجب تحفيز الإستهلاك الخاص من خلال تقليص التدخل الحكومي في القطاع الصناعي، وتعزيز شبكات الأمان الإجتماعي، وتقديم دعم مالي حاسم لمعالجة مواطن الضعف لقطاع العقارات. (2) – الإتحاد الأوروبي: يشمل التوسع المالي في ألمانيا، خصوصاً في الدفاع والبنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية من خلال تعميق السوق الموحدة، وإستكمال الإتحاد المصرفي، وإنشاء اتحاد سوق رأس المال، وإزالة القيود المفروضة على التجارة الداخلية في قطاع الخدمات. (3) – الولايات المتحدة: التحدّي الرئيس هو خفض الدين الفيدرالي عبر تقليص العجز من خلال إصلاحات هيكلية في الإنفاق، ما يُعزّز مرونة الإقتصاد وإستدامته.

«ستاندرد آند بورز»: بنوك دول الخليج قادرة على مواجهة تداعيات الحرب التجارية

أفادت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن بنوك دول الخليج قادرة على التعامل مع التداعيات المحتملة لرسوم ترمب الجمركية، بفضل سيولتها الجيدة وربحيتها ورأس مالها. وأوضحت الوكالة الأميركية، في ورقة بحثية حديثة، أن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بميزات تزيد من تحوطها من تداعيات حرب الرسوم الجمركية الشاملة التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترمب بداية أبريل/ نيسان 2025، وثم أعلن توقف العمل بها 90 يوماً بإستثناء الصين.

وأشارت «ستاندرد آند بورز» إلى أن تراجع حجم صادرات دول الخليج المباشرة للولايات المتحدة، والسيولة الجيدة للبنوك وأرباحها ورأسمالها، هي من أبرز سمات البنوك الخليجية، التي تجعلها قادرة على مواجهة تحديات الحرب التجارية، مشيرة إلى أن تقلّبات السوق وعزوف المستثمرين عن المخاطرة تعد أبرز التهديدات الوشيكة، لكن «يبدو أن البنوك قادرة على التعامل مع هذه الضغوط».

وأضافت الوكالة: «تُلقي التوترات التجارية العالمية المتصاعدة بثقلها على أوضاع الإئتمان العالمية، وتُهدد ما كان حتى وقت قريب بيئة مواتية لمعظم المقترضين، فإذا طبّقت الإدارة الأميركية في نهاية المطاف الرسوم الجمركية المُعلّقة كما أعلنت في البداية، فستكون التداعيات الاقتصادية واسعة النطاق وعميقة... وفي هذا السياق، درسنا قنوات إنتقال التأثيرات المُحتملة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي. بناءً على سيناريوهات الضغط الإفتراضية التي وضعناها، تبدو البنوك قادرة على التعامل مع التداعيات المحتملة بفضل سيولتها الجيدة وربحيتها ورأس مالها».

أبرزُ التهديدات الوشيكة أرجعت الوكالة تقييمها هذا، نتيجة: «تُمثل محافظ بنوك الخليج الإستثمارية عادةً ما بين 20 % و25 % من إجمالي أصولها. وتميل أدوات الدخل الثابت عالية الجودة إلى الهيمنة، مع مساهمة محدودة من الإستثمارات الأكثر

خطورة. لذلك، نتوقع أن يظل تأثير تقلبات سوق رأس المال في متناول البنوك». علاوة على ذلك، وفق الوكالة، «من غير المرجح أن تتحقق الخسائر إلاّ إذا إضطرت البنوك إلى تصفية بعض إستثماراتها للتعامل مع تدفقات رأس المال الخارجة، وهو أمر لا نتوقع حدوثه».

وبالنسبة إلى بعض البنوك التي تعمل في مجال خدمات إستشارات أسواق الدين أو أسواق رأس المال، «قد يؤدي التقلب الحالي إلى إنخفاض الإيرادات. ومع ذلك، في المتوسط، لا تُساهم هذه الأنشطة إلا بشكل متواضع في إيرادات البنوك».

وأشارت «ستاندرد آند بورز» إلى أنه «في الوضع الراهن، نتوقع أن يخفض مجلس (الإحتياطي الفيدرالي) الأميركي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط هذا العام، وأن تحذو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي حذوه. سيدعم هذا ربحية بنوك دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، إذا انخفضت أسعار الفائدة بشكل حاد، فإن انخفاض الهوامش، واحتمال تراجع نمو الإقراض، قد يُضعف ربحية البنوك».

أسعار النفط قالت الوكالة إنه إذا إستمر إنخفاض سعر النفط، فقد يعني ذلك إنخفاضاً في النمو الإقتصادي في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي، وزيادة الضغط على مؤشرات جودة أصول البنوك. وأشارت الوكالة هنا إلى أن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت مؤشرات قوية لجودة أصولها قبل بدء الإضطرابات، حيث بلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة 2.9 %، لأكبر 45 مصرفاً في المنطقة في نهاية العام 2024. كما خصّصت البنوك مخصّصات تجاوزت 150 % من رصيد قروضها المتعثّرة في التاريخ نفسه، مما يوفر لها بعض الحماية لامتصاص الصدمات الإضافية.

بالإضافة إلى ذلك، «لا تزال ربحية بنوك دول مجلس التعاون الخليجي جيدة نسبياً، حيث بلغ العائد على الأصول 1.7 % في نهاية العام 2024. وتواصل البنوك إظهار رسملة قوية، حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال من المستوى الأول 17.2 %»، وفق «ستاندرد آند بورز».

Spreading a Culture of Compliance

Dr. Dany Nassar
Chief Compliance Officer
International Developement Bank

Most of the deficiencies identified in AML/CFT enforcement actions against Banks around the world confirm that the culture of a Bank is critical to its compliance. Because every successful AML/CFT compliance program starts at the top, the Bank's leadership, including the Board of Directors and Senior Management, must give utmost attention to spreading a culture of compliance across the Bank, prioritize compliance, and encourage communication and cooperation to set a good organizational tone. This collaborative Compliance culture is important for ensuring compliance efforts are valued, but also saves valuable time and effort on compliance operations across the Bank.
Banks should strengthen their compliance culture by adopting some general principles as well as policies and procedures illustrating how these banks and their leadership can improve organizational compliance. This would ensure that:

•The Bank's leadership actively supports and understands compliance efforts
The Bank's leadership, which include its board of directors, executive management, senior management, and other stakeholders are responsible for understanding the Bank's responsibilities regarding compliance with the AML/CFT laws and regulations and for creating a culture of compliance. Also, their efforts and commitment to compliance should be spread and visible within the Bank as they influence everyone's attitude.

• Efforts to mitigate AML/CFT risks are not compromised by revenue interests
A Bank's profitability and business expansion should not compromise its efforts to mitigate AML/CFT risks. Therefore, the Bank should have in place a proper governance structure where Compliance is empowered with sufficient authority, independency, and autonomy to undertake its duties without interference. This allows the compliance function to take appropriate actions to address and mitigate any risks that may arise from business lines and to file Suspicious Activity Reports where needed.

• Relevant information from various departments within the Bank is shared with compliance staff to further AML/CFT efforts
There is information in various departments within the Bank that may be useful and should be made available to Compliance. Thus, there should be an appropriate mechanism inside the Bank which allows all staff members to share information with Compliance staff. Failure to do so could have severe consequences on the Bank due to the significance of the information sometimes, which could prevent compliance officers from accessing this relevant information, and therefore hindering their efforts in mitigating compliance risks.

•The Bank devotes adequate resources to its compliance function
One of the main pillars of any AML/CFT Compliance program is the appointment of a dedicated Compliance Officer with an overall responsibility for coordinating the management of the bank's compliance risk and for supervising the activities of other compliance function staff. Depending on the Bank's risk profile and type of activity, the Bank should devote appropriate compliance resources and technology to mitigate any compliance risk.

• The compliance program is effective by ensuring that it is tested by an independent and competent party
Independent testing of the Bank's AML/CFT compliance program is essential in order to test its effectiveness. The Bank's leadership should ensure that the program is assessed by an independent and unbiased party, which could be internal (Internal Audit), and external (External Audit and Regulatory Body). Safeguarding the integrity and independence of the compliance program testing enables the Bank to take appropriate corrective actions to address AML/CFT deficiencies.

• Its leadership and staff understand the purpose of its AML/CFT efforts and how its reporting is used
Leadership in Banks should understand that they are not simply generating reports for the sake of compliance, but also to recognize the importance of these reports and how the information is used. The reporting and the transparency that Banks provide result in valuable information that is made available to law enforcement and other competent authorities.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

الـــوصـــــول بـــــدايـــــة

قصة بدايات لا تنتهي منذ ١٩٣٠

arabbank.com